وزارة العدل

الاستراتيجية القطاعية للعدل

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023
الاستراتيجية القطاعية للعدل - 2021-2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

تقديم	8
مقدمة	10
أ.نبذة عن مؤسسات قطاع العداله	12
1) المؤسسات الرئيسية.	13
2)مؤسسات شريكه وأدوارها.	16
ب. الإطارالقانوني الناظم لمؤسسات قطاع العدل (مرفق رقم 2)	18
ت. تحليل الوضع وماتم أحرازه من تقدم في الاعوام 2017-2019	18
1.أثار جائحة كورونا على مؤسسات قطاع العداله والاحتياجات المترتبة عليها.	18
2.التحديات التي تواجه مؤسسات قطاع العدالة في ظل جائحة كورونا.	20
3.الأثر الواضح لجائحه كورونا على قطاع العداله(النوع الاجتماعي).	24
4.احتياجات التعافي	28
5.الأثار والمعوقات في حال أشرفت الحكومة على خطة الضم	29
ث. تحليلا للواقع بطريقة	58
ج.تحليلا لتحديات وماتم إنجازه خلال الاعوام 2017-2019	63
ح. سياسات القطاع	67
خ. رؤياالقطاع والاهداف الاستراتيجية.	69
د. مراكز المسؤولية والبرامج الخدماتية والتقاطع مع الاستراتيجيات الاخرى	73
ذ. الأهداف الاستراتيجية وارتباطها باجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة	73
ر. مغلفات الموارد المالية للقطاع القسم	75
ملحق1:جدول أسماء مسؤولي مجموعة الاستراتيجيات والتخطيط وإدارة الموازنة	80
ملحق2: الاطار القانوني الناظم للقطاع .	81
ملحق3:الأهداف الاستراتيجية وسبل تحقيقها	85
ز.بيان سياسة البرنامج.	86
ملحق4:الموائمة مع أجندة التنمية المستدامة	154

القسم الأول

تقديم

تقديم

يسرني ويشرفني بصفتي وزيرا للعدل ورئيسا لمجموعة عمل قطاع العدالة أن أقدم لأبناء شعبنا وشركائنا من المجتمع المدني والشركاء الدوليين الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة وسيادة القانون المحدثة للأعوام 2023-2021 والتي أتت بناءا على تعليمات دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية وبرعاية فخامة الرئيس محمود عباس والتي استندت بالأساس الى أجندة السياسات الوطنية وخصوصا التدخلات المتعلقة بضمان انسجام التشريعات مع القانون الأساسي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته وتعزيز الوصول العادل لخدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها خصوصا للنساء والأحداث، وصولاً لتنفيذ غايات الهدف السادس عشر(العدل ،السلام، مؤسسات قوية) من أجندة التنمية المستدامة 2030.

لقد سعت وزارة العدل منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م إلى تطوير قطاع العدالة بكل السبل الممكنة، وعلى الرغم من عمرها القصير نسبياً إلا أنها واكبت التطور في كافة المجالات للارتقاء بمستواها وقدراتها وفق المعايير المعمول بها في الدول المتقدمة، لقد سعينا على نحو حثيث إلى تطوير مرافق قطاع العدالة قانونياً وإدارياً ومالياً، وتجسيد سيادة القانون والفصل بين السلطات بما يتناسب مع رؤية إقامة الدولة الفلسطينية.

لقد عملت وزارة العدل جاهدةً بصفتها رئيس قطاع العدالة وبتوجيهات من الحكومة الفلسطينية على إنجاز الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة بالتعاون والتنسيق مع باقي مؤسسات القطاع بما يتماشى مع أجندة السياسات الوطنية للحكومة الفلسطينية، وتعزيزاً لتوجهات الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية من خلال تحقيق أهداف مؤسسات قطاع العدالة في بناء مؤسسات الدولة المستقلة واصلاح وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

لقد أخذت الخطة بعين الاعتبار العمل وفق رؤية مجلس الوزراء باعتماد التخطيط على قاعدة التنمية بالعناقيد لمراعاة البعد الجغرافي بين مراكز تقديم الخدمات للمواطنين، ومراعاة أولويات الحكومة الفلسطينية في إصلاح النظام القضائي استناداً للخطة المحدثة لمجلس القضاء الانتقالي، وكذلك مراعاة الالتزامات المترتبة على انضمام دولة فلسطين للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من خلال موائمة القوانين الفلسطينية بما يتناسب مع هذه الالتزامات.لقد حرصنا كل الحرص على أن يكون العنوان العريض للخطة تحقيق مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، وكذلك تحقيق مبدأ الشراكة في وضع السياسات العامة بين مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص والشركاء الدوليين

وفي اطار جهودنا المستمرة نحو التنمية يسعى قطاع العدالة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن بشكل مستمر والتوجه نحو أتمته الخدمات للتسهيل على المواطن في الحصول على الخدمة المقدمة بكفاءة وفعالية والوصول للعدالة.

إن ما يميز التحديث الذي أجريناه على الخطة الاستراتيجية هذا العام هو العملية التشاركية الواسعة التي قامت بها وزارة العدل ومؤسسات القطاع الأخرى مع الشركاء المحليين والدوليين من خلال ورشة عمل موسعة ناقشت جميع ابعاد الخطة والأخذ بالملاحظات وتضمينها، وهنا لا بد من تقديم الشكر والعرفان لجميع الأطراف الفاعلة التي شاركت في نقاش وتطوير هذه الخطة واخص بالذكر ممثلية كندا نائب رئيس قطاع العدالة الذي رعى العملية التشاورية والشرطة الأوروبية وبرنامج البرنامج الإنمائي في الأمم المتحدة- سواسية على الدعم التقني الذي قدموه خلال جميع مراحل التحضير للخطة للخروج بهذه الوثيقة.

لقد جرى العمل على التحضير لهذه الاستراتيجية خلال عام عصيب جدا على العالم بشكل عام وعلى القضية والأرض الفلسطينية بشكل خاص، بالوقت الذي تستمر به إسرائيل بسياساتها الاستيطانية التوسعية والتي تنتهك أسس ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتضرب بعرض الحائط الحقوق الفردية والجمعية للإنسان الفلسطيني، أتى هذا العام بتحديات صحية واجتماعية واقتصادية لم تشهدها فلسطين من قبل بسبب وباء كوفيد 19 والمخططات الخارجية المعادية والتي كانت ترمي الى السماح لإسرائيل بضم مساحات واسعة من الأرض وتصفية القضية الوطنية الفلسطينية وما صاحبته هذه المخططات من حصار مالي للمؤسسات الفلسطينية لكسر صمود الشعب ولي ذراعه للتنازل عن حقوقه.

لذا فلا بد لي أن أتقدم أيضا بدواعي اعتزازي وامتناني وشكري لجميع العاملين في مؤسسات القطاع والذين استمروا رغم الصعوبات الهائلة بالتفاني في عملهم لإعلاء قيم سيادة القانون واستقلال القضاء وضمان الحق للوصول الى العدالة والتي هي أسس الديمقراطية وأحد أهم أعمدة التنمية المستدامة التي يطمح لها شعبنا الحر، كما وأجدد الشكر لمؤسسات المجتمع المدني التي كانت وما زالت الشريك الأول والأساس في العمل على خدمة الوطن والمواطن، وجميع الشركاء الدوليين على جهودهم ودعمهم للأهداف التي وضعتها الحكومة الفلسطينية ومؤسسات القطاع للوصول الى قطاع عدالة نزيه وفعال في خدمة جميع المواطنين دون تفرقة أو تمييز.

أ.د محمد الشلالدة

معالي وزير العدل

مقدمة

تعرض هذه الخطة التوجهات الاستراتيجية والأولويات التطويرية لقطاع العدل في فلسطين للأعوام 2020– 2022. وهي تأتي في سياق توجه الحكومة الفلسطينية 18العمل على تحديث خطة تنمية وطنية مبنية على الخطط القطاعية المحدثة .تولى مكتب رئيس الوزراء قيادة تيسير عملية التخطيط القطاعي من خلال الطلب بالبدء بعملية التحديث والمراجعة النصفية للخطط الإستراتيجية للأعوام 2019-2017م والبناء على مخرجات هذه المراجعة في إعداد وتطوير الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية للأعوام -2017 2022 بما فيها تعريف الأهداف الإستراتيجية والأولويات والتوجهات السياساتية لكل قطاع، بما يتماشى مع اجندة السياسات الوطنية للحكومة الفلسطينية، وبما يعزز استحقاق الدولة وتوجهاتهاالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بحيث تأتي كافة أهداف وسياسات وبرامج وتدخلات قطاع العدل في إطار المحاور الرئيسية لأجندة السياسات الوطنية وهي المضي على طريق الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة المستقلة، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والتنمية المستدامة.

إن الهدف من إعداد هذه الخطة القطاعية هو خلق إطار عمل مشترك لمؤسسات قطاع العدل بما يحقق التناسق والتناغم والتكامل فيما بينها من اجل الوصولإلىحاكمية رشيدة بما يضمن توطيد مبادئ العدالة وسيادة القانون،كذلك تهدف هذه الخطةإلى تحديد إطار عمل للأولويات التطويرية لقطاع العدل.

تراعي الخطة الإستراتيجية وبرامجها التنفيذية التبعات والالتزامات القانونية والتشريعية والعدلية بعد حصول فلسطين على صفة دولة مراقب بالجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2012، وبعد انضمام فلسطينإلى ثماني وتسعون معاهدة واتفاقية دولية،وتتضمن الخطة تدخلات مختلفة تمكن الدولة من مراجعة مواثيق أخرى تنضم لها فلسطين أو تعلن التزامها بها، بحيث يتم مواءمة التشريعات والأطر المؤسساتية وفقا لهذه الاتفاقيات والمواثيق.

عمل على تحديث هذه الخطة فريق وطني ممثل لقطاع العدل، حيث ضم الفريق مؤسسات قطاع العدالة التي تشكل الإطار العريض لقطاع العدل وسيادة القانون وهي وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة،القضاء الشرعي، المعهد القضائي الفلسطيني،ديوان الفتوى والتشريع، والمحكمة الدستورية العليا بالإضافة الى عدد من المؤسسات الشريكة والمساندة وهي نقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، هيئة القضاء العسكري، الشرطة، هيئة مكافحة الفساد، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مؤسسات التعليم القانوني، والشركاء الدوليين، حيث تم

الاستعانة بخبراء فنيين في الإدارة والتخطيط والنوع الاجتماعي في سبيل الخروج بمراجعة تتوافق مع اجندة السياسات الوطنية،من خلال عقد عدد من اللقاءات التشاورية شملت المؤسسات الرسمية والأهلية بالإضافة الى المؤسسات المساندة و الشركاء التنمويينبهدف تحديث الخطة الاستراتيجية للأعوام الثلاث القادمة (2020-2022م)، بالاستناد الى توجيهات مجلس الوزراء وبالتوافق مع أعضاء الفريق الوطني، وتحقيقاً لمبدأ الشراكة في العمل، وتم الالتزام بالرؤية التي تم وضعهاالفريق لقطاع العدل، وأولويات التطوير السياساتية وبرامج التدخل ذات العلاقة، التي تعكس بمجملها أجندة السياسات الوطنية التي تبنتها الحكومة.

كما تم في اطار عمليات التشاور كافة الاخذ بعين الاعتبار مجموعه من المعايير التي استندت عليها عملية المراجعه وشملت:

1. عمل قطاع العدالة على التركيز أثناء تطوير البرامج ضمن توجهات ورؤية مجلس الووزراء باعتماد عملية التنمية بالعناقيد في عملية التخطيط، وتطوير الأدوات والاليات اللازمة لمراعاه البعد الجغرافي في المقرات وتقديم الخدمة للجمهور بشكل موسع .
2. استحداث أولويات تنموية جديدة ومراعاه أولويات الحكومة الحاليه الجديدة في الإصلاح في النظام القضائي وتم الأخذ بعين الاعتبار الخطة المحدثة لمجلس القضاء الانتقالي،أيضا تم استحداث أهداف ذات بعد دولي في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية على شعبنا ضمن برامج وزارة العدل
3. تم أخذ نتائج المراجعة النصفية بعين الاعتبار والتي أجرتها الأمانه العامة لمجلس الوزراء، والتركيز على تطوير نظام المتابعة والتقييم وضعف هذه الأنظمة يحد من رصد الإنجازات والتحديات المرتبطة بتنفيذ التدخلات والحد من القدرة على رصد النتائج.
4. تم الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجات القطاعية والعبر قطاعية التي تتقاطع مع استراتيجية العدل وسيادة القانون والعمل بشكل متسق لتطوير برامج وأهداف مشتركة.
5. تم مراعاه الالتزامات المترتبة على دولة فلسطين في عملية تحديث الاستراتيجيات القطاعية نتيجة لانضمام دولة فلسطين للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان والعمل على تنفيذ الأجندات الدولية للتنمية لاسيما أهداف التنمية المستدامة
6. تحقيق مبدأ الشراكة والتعاون في وضع السياسات بين كافة مؤسسات قطاع العدالة و المؤسسات الاهلية والقطاع الخاص بالإضافة الى الشركاء الدوليين التنمويين.

7. تحقيق مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات.
8. تضمين الممارسات الفضلى في عملية التخطيط لضمان ان لا يترك احد خلف الركب تمشيا مع اجندة السياسات الوطنية وخطة التنمية المستدامة.

أ. نبذة عن مؤسسات قطاع العدل

على الرغم من أن مؤسسات قطاع العدل والمؤسسات الشريكة حديثة التجربة وعملت وما تزال في ظروف سياسية وقانونية بالغة التعقيد، فان تحسنا ملحوظا طرأ على أدائها وعلى آليات التنسيق والتعاون فيما بينها. غير أن هناك فرصا ومساحات واسعة يمكن من خلالها عمل الكثير لتأطير علاقات التنسيق والتعاون في آليات ممنهجة وبشكل منتظم تقود إلى مزيد من تحسين كفاءة الأداء وصولا إلى تحقيق العدالة وسيادة القانون. إن التعاون المنظم سيمكن الأطراف المعنية من معالجة قضايا أساسية تحتاج إلى حلول مبتكرة (إجرائية وتشريعية) تجعل من عمل هذه المؤسسات متناسقا ومتكاملا تجاه مواضيع مختلفة.

وترأس وزارة العدل الفريق الوطني لإعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل ممثلة بوكيل وزارة العدل كرئيس الفريق الوطني لقطاع العدل، كما يقوم رئيس الفريق بتعين فريق تقني مساعد للفريق الوطني في اعداد الاستراتيجية مكون من مؤسسات القطاع، بالإضافة الى قيام وزارة العدل بمهام سكريتاريا الفريق الوطني وتنظيم وتنسيق الدعم اللوجستي للفريق الوطني من خلال وحدة التخطيط والدعم الفني.

1) مؤسسات قطاع العدالة و ادوارها

المؤسسة	الدور والوظائف
وزارة العدل	تعمل على ضمان حق الوصول إلى العدالة، وذلك من خلال دعم مؤسسات القطاع، وتعزيز البيئة الملائمة لضمان نزاهة وحيادية واستقلال السلطة القضائية. بالإضافة إلى تقديم الخدمات العدلية وخدمات الجمهور، لاسيما شهادة عدم المحكومية وخدمات الطب العدلي والسجل العدلي وتصديق المعاملات، ومنح شهادات التحكيم والترجمة القانونية والاستشارات القانونية. كما وتختص بتقديم مشاريع القوانين والأنظمة للحكومة وتقود جهود تحديث ومواءمة التشريعات مع المواثيق والمعاهدات الدولية،والمشاركة بالجهود الحكومية والقضائية في حلقة متكاملة بما يحد من الاحتيال والتزوير والتسريب. (البعد الدولي) • ورسم السياسات العدلية والجنائية العامة ذات الاختصاص بالمجال القانوني. • القيام بكافة الصلاحيات والاختصاصات المنوطة بالوزارة وفق القوانين والتشريعات والمعاهدات ذات العلاقة، • حلقة الاتصال بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. • تحديث ومواءمة التشريعات. • دعم وتقوية بيئة حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتفقد مراكز الإصلاح والتأهيل. • العلاقة مع المعهد القضائي: حيث أن وزير العدل هو رئيس مجلس إدارة المعهد مما يحتم نوع من العلاقة المنصوص عليها بالقانون. • وتعمل وزارة العدل على تعزيز مبدأ حماية الحقوق والحريات ومساندة الوصول إلى العدالة الناجزة، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وتقديم الخدمات العدلية بجودة وكفاءة عالية وتمكين النوع الاجتماعي وضمان مساندة كافة الفئات المستهدفة والمساندة في تطوير المنظومة التشريعية لدولة فلسطين وموائمتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية". • تقود وزارة العدل الجهود الوطنية في تنفيذ غايات الهدف 16 من أجندة التنمية المستدامة 2030
مجلس القضاء الأعلى	يعمل على ضمان المحاكمة العادلة من خلال رسم السياسات والإشراف على القضاة والموظفين وتنظيم عمل المحاكم باختلاف أنواعها، والتي بدورها تنظر في المنازعات والجرائم كافة إلا ما استثني بنص خاص. • تمارس سلطة القضاء على جميع الأشخاص. • بناء وتطوير جهاز قضائي فعال وقادر على تحمل المسؤوليات ومواكبة التطورات الحديثة وسرعة وسهولة وصول المواطن إلى العدالة الناجزة. • إعادة دراسة رزمة التشريعات الناظمة لعملية التقاضي وتقديم المقترحات الخاصة بذلك • دبناء قدرات القضاة و الموظفين العاملين في السلطة القضائية

المؤسسة	الدور والوظائف
النيابة العامة	نظم قانون السلطة القضائية عمل النيابة العامة وحدد اختصاصاتها. تتكون النيابة العامة من مكتب النائب العام والنيابات الكلية والنيابات المتخصصة والجزئية الموجودة في كافة المحافظات، وتختص النيابة العامة وفق قانون الإجراءات الجزائية بما يلي : 1. إقامة الدعوى الجزائية ومباشرتها 2. تمثيل الحكومة في الدعوى المدنية والادارية 3.مباشرة الدعوى امام المحكمة الدستورية العليا 4. تختص بسلطة الاتهام والتحقيق والاحالة 5. تنفيذ الأحكام الجزائية. 6. الاشراف على مأموري الضبط القضائي. 7. الرقابة على مراكز الإصلاح والتأهيل
ديوان قاضي القضاة	تنظر المحاكم الشرعية وتفصل في كل ما يتعلق بمسائل الأسرة التي اصطلح على تسميتها بالأحوال الشخصية بين المسلمين والتي تعني بجميع القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقات والحضانة والإرث والوصية والهبة والقضايا المتعلقة بالتركة ووقف الأموال والأصول وكذلك تسجيل الحجج المتعلقة بمعاملاتها وقضايا الحسبة والحجر بأنواعه والتوثيقات الشرعية المتعلقة بالوصية والوصاية والولاية والإقرارات الشرعية وحصر الإرث والتخارج والوكالة واذن الأوصياء والأولياء بالبيع والطلاق والرهن والوقف وما ينشأ عن كل ذلك استناداً لقانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 31/59 المعمول به في الضفه الغربية وقانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 12/65 المعمول به في غزة وقانون الأحوال الشخصية رقم 61/76 المعمول به في الضفة الغربية وقانون الأحوال الشخصية على مذهب الامام أبو حنيفة وقانون حقوق العائلة الصادرة في الأمر رقم 303/1954م المطبق في غزة ويتولى ديوان قاضي القضاة تطبيق ذلك . • تمكين المحاكم الشرعية لتعمل بحياد وكفاءة ونزاهة واستقلال لتحقيق العدالة الأسرية الناجزة للأسرة الفلسطينية . • إدارة المحاكم وشؤونها وشؤون قضاتها طبقا للقوانين المذكورة خاصة المادة 101 من القانون الأساسي المعدل لعام 2003م والمادة 6 من قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002م . • الإشراف على المحاكم سنداً لقانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم "19
المحكمة الدستورية	هيئة قضائية مستقلة تعمل على ضمان سمو الدستور من خلال عدم تعارض التشريعات مع القانون الأسمى في دولة فلسطين، وتعمل على ضمان احترام الحقوق الدستورية المكفولة للأفراد. لذا فهي تختص فيما يلي: أولا: الرقابة الدستورية على القوانين والأنظمة ثانياً: أ. تفسير نصوص القانون الأساسي. ب. تفسير التشريعات (القوانين والقرارات بقوانين) إذا أثارت خلافًا في التطبيق وكان لها من الأهمية ما يقتضي تفسيرها. ج. الفصل في تنازع الاختصاص بين السلطات. ثالثاً: الفصل في تنازع الاختصاص ما بين الجهات القضائية وبين الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي. رابعًا: الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من جهة قضائية أو جهة ذات اختصاص قضائي من جهة أخرى منها. خامسًا: البت في الطعن بفقدان رئيس دولة فلسطين الأهلية القانونية وفقا لأحكام البند (1/ج) من المادة (37) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، ويعتبر قرارها نافذًا من تاريخ مصادقة المجلس التشريعي عليه بأغلبية ثلثي عدد أعضائه.

المؤسسة	الدور والوظائف
ديوان الفتوى والتشريع	يعمل ديوان الفتوى والتشريع منذ نشأته على الحفاظ على جودة التشريعات والمساهمة في ضمان وحدتها وانسجامها وتوحيد أسس الصياغة التشريعية وذلك من خلال اختصاصه الاصيل في اعداد وصياغة التشريعات المحالة اليه من جهات الاختصاص وتدقيقها قانونيا والتحقق من عدم مخالفتها لأحكام القانون الاساسي والتشريعات النافذة، كما يعمل الديوان على ابداء الرأي القانوني في كافة التشريعات المحالة اليه لابداء الرأي بشأنها أو للنشر في الجريدة الرسمية ومراسلة جهات الاختصاص بالخصوص، بالاضافة الى اختصاصه الاصيل في اعداد واصدار الجريدة الرسمية إنفاذاً للقوانين ولتمكين الكافّة من الاطلاع على التشريعات، وضمان الحق بالحصول على المعلومات التشريعية، حيث تعتبر التشريعات سارية بعد نشرها في الجريدة الرسمية بموجب أحكام المادة 116 من القانون الاساسي. ويقوم الديوان بتقديم الرأي القانوني في الاستشارات والفتاوى القانونية المحالة إليه من الجهات الحكومية بجودة ومهنية عالية ضمن آلية محددة ونوذج معتمد بالخصوص. بالاضافة الى ذلك يعمل الديوان على التحديث المستمر والتطوير على (المرجع الالكتروني) الذي أعده الديوان ليكون أول قاعدة بيانات حكومية رسمية تمكن كافة الجهات ذات العلاقة للوصول الى كافة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وصولا الى التشريعات التي صدرت عن الدولة. ويقوم الديوان بإعداد الدراسات القانونية كأداة استرشادية توضع أمام صانع القرار. كما يساهم الديوان في موائمة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وذلك من خلال عضويته في لجنة الموائمة بالاضافة الى العمل على مراجعة كافة التشريعات المحالة اليه للصياغة أو للنشر في الجريدة الرسمية للتوائم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان. بالاضافة الى عضوية الديوان في العديد من اللجان الدائمة والمؤقتة لإعداد وصياغة مشاريع التشريعات.
المعهد القضائي الفلسطيني	يعتبر المعهد القضائي مؤسسة من مؤسسات قطاع العدالة وهو مؤسسة حكومية مستقلة مالياً وإدارياً تعنى بالشأن القضائي والقانوني، أنشأ المعهد بموجب مرسوم رئاسي رقم (6) لسنة 2008 الصادر بتاريخ 01/03/2008م، وقرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء المعهد القضائي الفلسطيني رقم (89) لسنة 2004م، وقرار مجلس الوزراء بنظام المعهد القضائي الفلسطيني رقم (7) لعام 2008م، ويعتبر الجهة الرسمية التي تعنى بإعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية والنيابية وبناء وتطوير الكوادر القضائية وأعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين العاملين في قطاع العدالة، بالاضافة الى تنمية ملكة البحث العلمي. تم اعتماد الهيكلية التنظيمية للمعهد في العام 2015 لتشكل الأساس البنيوي للمعهد وتركيبته وإداراته ودوائره المختلفة، وحصل المعهد القضائي الفلسطيني على الاستقلال المالي والإداري منذ بداية عام 2017، حيث كان المعهد يتبع لوزارة العدل. ومنذ حصوله على الاستقلال، عمل المعهد على تحقيق عدة انجازات من توسيع قاعدة الفئة المستهدفة للتدريب حيث لا تقتصر فقط على السادة القضاة واعضاء النيابة العامة والموظفين الاداريين العاملين في قطاع العدالة، بل تم استهداف القانونيين في الوزارات، القضاء الشرعي، والعسكري وغيرهم لرفع قدراتهم وتطوير آدائهم.

2) المؤسسات الشريكة وادوارها

المؤسسة	الدور والوظائف
نقابة المحامين	• جسم نقابي يهدف إلى تنظيم مهنة المحاماة باعتباره ركن من أركان تحقيق العدالة وسيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، وهي جهة ضمان قيام المحامين بالخدمات القانونية وحصول المتقاضين على تمثيل قانوني أمام المحاكم بالإضافة إلى حماية حقوق ومصالح العاملين في مهنة المحاماة، وهي بهذا الفهم لها دور رقابي في المسائل القانونية.
هيئة مكافحة الفساد	• تختص هيئة مكافحة الفساد باتخاذ التدابير الوقائية لمنع وقوع الفساد، ولتتمكن من الاضطلاع بمهامها فقد خولت بمجموعة من الاختصاصات المتعلقة ب: • حفظ إقرارات الذمة المالية. • رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد. • استلام التقارير والبلاغات والشكاوى فيما يتعلق بجرائم الفساد. • ملاحقة كل من يخالف أحكام قانون مكافحة الفساد، وإجراء التحريات والتحقيقات اللازمة بهذا الشأن. • التنسيق مع الجهات المختصة لتعقب وضبط واسترداد الأموال المتحصلة عن قضايا الفساد واستدعاء وسماع الشهود وطلب أي ملفات أو بيانات أو مستندات من الجهات الموجودة لديها. • حل أي هيئة اعتبارية سواءً شركة أم جمعية أو ما شابه أو وقفها عن العمل وتصفية أموالها في حال اقتراف أي من أعضائها أو ممثليها أو عمالها جريمة فساد.
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	• تعد الهيئة الجهة الرسمية للمظالم في فلسطين، وقد حددت مهامها في: • متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية. • متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

المؤسسة	الدور والوظائف
الشرطة المدنية الفلسطينية	حدد القانون الأساسي مهام قوات الأمن والشرطة حيث تنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات، وتتولى الشرطة العمل على حماية الأرواح والممتلكات والعمل على توفير الأمن والأمان والاستقرار، ومنع وقوع الجريمة وكشف مرتكبيها وإحالتهم إلى جهات الاختصاص، وإنفاذ القانون، ومكافحة الإرهاب وأعمال العنف، والقيام بأي مهام أخرى تقع على عاتق الشرطة. وتعتبر الشرطة أحد مكونات الضبط القضائي. • تنفيذ المذكرات الصادرة عن النيابة والقضاء والإدارة. • الإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل وفقا للقوانين ذات العلاقة. • تأمين مباني المحاكم والنيابة وحماية القضاة وأعضاء النيابة. • ضبط الأشخاص المطلوبين للعدالة.
هيئة القضاء العسكري	هيئة قضائية ترتبط مباشرة بالقائد الأعلى لقوات الأمن، وتختص بمحاكمة كافة العسكريين الخاضعين لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم 8 لسنة 2005م في الشق الجزائي والدعوى المدنية التابعة لها، والإطار القانوني الناظم للهيئة مجموعة التشريعات الجزائية لعام 1979م.
مؤسسات التعليم القانوني	وهي المؤسسات والمعاهد التي تقوم بتدريس القانون في الجامعات الفلسطينية المعترف بها حيث تساهم هذه المؤسسات ومن خلال الأبحاث القانونية المتخصصة ورسائل الماجستير التي يعدها الطلبة والخريجين بإثراء المكتبة القانونية الفلسطينية. كما تساهم في رفد قطاع العدل بالكوادر المؤهلة وفي المساهمة في تدريب وتأهيل العاملين في سلك القضاء والعمل القانوني.
مؤسسات المجتمع المدني	تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في سبيل تعزيز مفاهيم الديمقراطية، والحقوق المدنية، والحكم الرشيد. تضطلع بدور رقابي على أداء مؤسسات الحكومة الرسمية ومؤسسات قطاع العدل كجزء منها، وذلك في إطار الرقابة المتبادلة بينها وبين مؤسسات القطاع. تقدم توصياتها وتدخلاتها في سبيل الارتقاء بقطاع العدل وتطويره وسبل تصحيح أي مخالفات تتعارض مع القانون ومع المبادئ الدولية المتعلقة بسيادة القانون وحقوق المواطنة والإنسان. الحفاظ على الحريات المدنية من خلال المساهمة بتقديم المبادرات من اجل تطوير وتحسين تقديم الخدمة العدلية وضمان استمراريتها وتطورها.
الشركاء الدوليين والجهات الممولة	هناك مجموعة من الشركاء الدوليين الذين عملوا ويعملوا على دعم قطاع العدل من أجل تنفيذ خططه الإستراتيجية منذ العام 2008م والمساهمة بتمويل المشاريع التطورية الاتحاد الأوروبيEU، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، إدارة العلاقات الخارجية للتجارة والتنمية الكندية DFATD، الحكومة الهولندية ، المكتب الدولي الأمريكي لمكافحة الجريمة INL، الوكالة السويدية للتنمية الدولية SIDA، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة UNODC، UNOPS، UNWOMEN، الشرطة الأوروبيةEUPOLCOPPS ، الخزينة الأمريكية، اليورو ميد، لوكسمبورغ، التعاون الإيطالي، الحكومة الفرنسية، الحكومة البريطانية، مكتب اللجنة الرباعية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ب. الإطار القانوني الناظم لمؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات الشريكة

مرفق رقم (2)

ت. تحليل الوضع وما تم أحرازه من تقدم في الاعوام2017-2019

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتطوير مؤسسات قطاع العدالة خلال السنوات الممتدة بين 2008 و 2019إلا ان هذا القطاع يعمل في ظروف معقدة ومركبة وفي إطار قيود قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية يفرضها وجود الاحتلال الإسرائيلي والفصل الجغرافي بين المحافظات الشمالية والجنوبية بالإضافة الى الاختلاف في القوانين المطبقة في كلا منها. وقد ترافق ذلك مع تحديات داخلية كان ابرزها الانقسام السياسي وما خلفه من تباين في التشريعات بين الضفة وغزة، وتعطل عمل المجلس التشريعي وعجز الميزانية وما ترتب عليه من تعليق الاعتمادات المالية وسياسة التقشف والتي شكلت بمجملها محركات وقوى ضاغطة اثرت على احراز التقدم المرجو في قدرات واداء مؤسساته.وقد قامت مجموعة اعداد الاستراتيجية بتحليل الواقع باستخدام تحليل SWOT وخلصت التحليلات الى وجواد ثمانية محاور مشتركة بين تحليل الواقع في العام 2013 وتحليل الواقع في العام 2016 حتى 2019 والتي تشكل تحديات وفرص للعمل على تطوير عمل قطاع العدل وقد بقيت خمس اولويات سياساتيه مع تعديل الأولوية الخاصة بالتشريعات بشكل أشمل للتعامل مع هذه التحديات والتي ينبثق عنها الهدفين الاستراتيجيين لقطاع العدالة للأعوام 2021-2023. وتعرض الفقرات القادمة مجمل التحديات والاقتراحات للتعامل مع هذه التحديات ضمن الاستراتيجية الجديدة مع التركيز على ما تم احرازه ضمن هذه المحاور في الخطة الاستراتيجية للأعوام2021-2023.

1. أثار جائحة كورونا على مؤسسات قطاع العدالة والاحتياجات المترتبة عليها:

لم تسلم الأرض الفلسطينية المحتلة من جائحة كوفيد19- العالمية، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية وعلى الرغم من أن الجائحة لم تؤد إلى انهيار في النظام الصحي، وذلك بفضل الإجراءات السريعة والصارمة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية، فقد كان لها تأثير شديد على العديد من جوانب الحياة اليومية للفلسطينيين، بما في ذلك نظام العدالة وعلى نحو أكثر عموما سيادة القانون.

في 5 آذار 2020، عند ظهور الحالات الأولى في بيت لحم، أعلن الرئيس محمود عباس، حالة الطوارئ "لمواجهة الفيروس وانتشاره" في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية"[1]. قد منح الباب السابع من القانون الأساسي الرئيس سلطة إعلان حالة الطوارئ لمدة 30 يومًا، والتي يمكن تمديدها بعد تفويض من المجلس التشريعي الفلسطيني[2] ، منذ ذلك

1. المرسوم الرئاسي رقم 1 لعام 2020، 5/3/2020.
2. تنص المادة 110الواردة في الباب السابع من القانون الأساسي على: "-1عند وجود تهديد للأمن القومي بسبب حرب أو غزو أو عصيان مسلح أو حدوث كارثة طبيعية يجوز إعلان حالة الطوارئ بمرسوم من رئيس السلطة الوطنية لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. -2 يجوز تمديد حالة الطوارئ لمدة ثلاثين يوماً أخرى بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية ثلثي أعضائه. -3 يجب أن ينص مرسوم إعلان حالة الطوارئ بوضوح على الهدف والمنطقة التي يشملها والفترة الزمنية. -4 يحق للمجلس التشريعي أن يراجع الإجراءات والتدابير كلها أو بعضها التي اتخذت أثناء حالة الطوارئ وذلك لدى أول اجتماع عند المجلس عقب إعلان حالة الطوارئ أو في جلسة التمديد أيهما أسبق وإجراء الاستجواب اللازم بهذا الشأن".

الحين تم تمديد حالة الطوارئ م خمس مرات دون موافقة من المجلس التشريعي نظرًا لغياب دوره ودون مراجعة للقرارات المتخذة خلال فترة الطوارئ، كما نصت على ذلك المواد الدستورية ذات الصلة.

ولدى إعلان حالة الطوارئ، فوض الرئيس السلطات المختصة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية الصحة العامة. عليه قام رئيس مجلس الوزراء بانتظام، على أساس أسبوعي تقريبًا، بتحديث إجراءات الإغلاق التي تعتبر ضرورية لتحقيق التوازن بين احتياجات الصحة العامة واحتياجات الحياة اليومية. وتنوعت الإجراءات من الإغلاق الكامل من نهاية آذار حتى نهاية نيسان، إلى تخفيفها أو تشديدها، وفقًا لعدد الحالات والتوصيات الصادرة عن لجنة مخصصة لمراقبة الوضع [3]. حيث تضمنت الإجراءات المتخذة حظر السفر بين المحافظات، أو بين المدن والضواحي، وإغلاق المرافق التعليمية وأنواع معينة من الأعمال والمحال التجارية، وحظر التجمعات بما في ذلك المناسبات الاجتماعية، وفرض حظر التجول الجزئي او الكامل، والعمل الإلزامي عن بعد أو العمل من منطقة الإقامة، بما في ذلك الموظفين العموميين الذين حصلوا على إذن من وزيرهم المباشر. كما أصدرت الحكومة عدة قرارات لمعاقبة مخالفة إجراءات السلامة.

علاوة على ذلك، أصدر الرئيس مرسوماً بإطالة المدد القانونية للديون المدنية. وقد أدى ذلك إلى مزيد من التأخير في التقاضي لآلاف من قضايا القانون المدني، وذلك بالوقت الذي يعاني فيه النظام القضائي من تراكم القضايا وطول مدد التقاضي. كما أصدر الرئيس مرسوما يقضي بالإفراج عن سجناء اقتربت مدد سجنهم من نهايتها وأولئك المحكومين لمدد قصيرة. ومن الجدير بالذكر أن العديد من الوزارات ذات الصلة بالإضافة إلى المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني قد نوهوا الى ارتفاع حاد في حالات العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة الإغلاق، كما وأدت إجراءات الإغلاق التي جرى اتخاذها في ظل حالة الطوارئ إلى الحد من العديد من الحقوق الأساسية وتقييد الحق بالوصول إلى العدالة حيث تم تعطيل العديد من الوظائف القضائية في معظم فترة الأزمة.

تأثرت مؤسسات قطاع العدالة بطرق عديدة، ويرجع ذلك في الغالب إلى العدد المحدود للموظفين الذين تمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم إضافة لضعف البنية التحتية التكنولوجية التي كان من الممكن أن تكون بديلًا للوجود المادي.

قامت مجموعة عمل قطاع العدالة، برئاسة وزارة العدل والتي تشارك في رئاستها كندا، بمساعدة البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية وقطاع العدالة، بتقييم التأثيرات والاحتياجات الرئيسية لمؤسسات هذا القطاع من أجل التعافي من الأزمة الحالية، والحفاظ على التقدم الذي كان متوقعا منها تحقيقه وفق الاستراتيجية

3. تتألف اللجنة من الوزارات الرئيسية وممثلي الأجهزة الأمنية واللجان العامة والمحافظين. للمزيد أنظر:-http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51401

الوطنية للعدالة وسيادة القانون (2019-2022) وتحديثاتها. كما تُلحق الخطة احتياجات الطوارئ المحددة لكل مؤسسة التي لم يتم تلبيتها، وتسلط الضوء على المساعدة التي تم تلقيها أثناء الإغلاق. تستند المعلومات إلى لمشاورات التي أجرتها وزارة العدل مع مؤسسات قطاع العدالة وأصحاب الصلة الدوليين المعنيين.

2. آثار الجائحة والتحديات التي تواجه مؤسسات قطاع العدالة:

تعتبر الالتزامات بمراقبة التباعد الاجتماعي واتخاذ الاحتياطات الطارئة واستخدام معدات الحماية الشخصية ومنع الاكتظاظ من الآثار الفورية لجائحة كوفيد19- والتي لحقت بجميع مؤسسات قطاع العدالة.

منذ إعلان حالة الطوارئ في 5/3/2020 ومن أجل استمرارعمل وزارة العدل ومن مبدأ حماية الحقوق والحريات وضمان حقوق الانسان والوصول للعدالة وسيادة القانون واستمرار تقديم الخدمات، فقد استمر العمل في جميع الفروع وان يتوجه الموظفين لإثبات الدوام كل في منطقته وتم الايعاز لكل مسؤول لترتيب العمل مع موظفيه في الوحدة أو الإدارة التي يرأسها بناء على تعليمات معالي الوزير وتنفيذا لقرارات الحكومة من أجل سلامه الأمهات التي لديهم أطفال بسبب اغلاق المدارس والحضانات وقد تم تعقيم الفروع وتزويدهم بأدوات التعقيم اللازمة وإلغاء نظام البصمة بالتوقيع اليدوي، فقد استمر تقديم الخدمات في المديريات الفروع التابعه لوزارة العدل مما يساهم في انجاز مهامهم ومسؤولياتهم الوظيفيه ويساعد الوزارة في تقديم الحد الأدنى من الخدمات للمؤسسات والمواطنين.

وبعد اعلان منع التجول في 13/3/2020 والتزاما لقرار فخامة الرئيس بعد اصدار مرسوم بهذا الشأن تم اغلاق كافة المديريات بالمحافظات واستمر العمل في وزارة العدل بالفرع الرئيسي برام الله مع الاخذ بعين الاعتبار الإجراءات الوقائية وكان هناك ترتيب داخلي لمكتب معالي الوزير والوكيل والوكلاء المساعدون لاستمرار تواجدهم بالوزارة كلجنة طوارئ ، أما بالنسبة لخدمات الجمهور استمرت الوزارة في فرع رام الله بتقديم خدمة تصديق الوكالات وإصدار شهاده عدم محكومية للفلسطينيين بالخارج والتنسيق مع السفارات ووزارة الخارجية والمغتربين للحالات المستعجلة في استخدام شهادة عدم محكومية خارج فلسطين وعلى ان يكون تقديم الخدمة في مقر الوزارة الرئيسي /رام الله أيام الأحد والثلاثاء والخميس من الساعة العاشرة حتى الواحدة ظهرا، بالنسبة مسؤولي الإدارات والوحدات الذين يتواجدوا بالمحافظات كان العمل يتم من المنزل والتنسيق مع مكتب معالي الوزير من أجل استمرار العمل للمواضيع العالقه التي يمكن استكمالها عن بعد، من اجل إرساء مباديء حقوق الانسان وفي اطار متابعة إجراءات السلامة في مراكز الإصلاح والتأهيل قام وزير العدل خلال حالة الطوارئ بزيارة مركز اصلاح وتأهيل بيتونيا/ رام الله وأكد على أهميه المراسيم التي صدرت عن فخامة الرئيس في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها دولة فلسطين وحالة الطوارئ ومنها

قرار بقانون وقف سريان مدد التقادم والمواعيد والآجال القانونية خلال فترة الطوارئ وقرار بقانون بشأن تأجيل الحبس بقضايا التنفيذ في حالة الطوارئ وأهمية صدور العفو الخاص لبعض السجناء الجنائيين ممن أمضى مدة محكوميته في القضايا الجنائية والجنح الذي وقعه الرئيس شهر اذار الماضي والذي يساهم في تخفيف الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل وفي الجهود لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

اما عن عمل الوحدات والادارت المفصلية والهامة في وزارة العدل خلال حالة الطوارئ والاثار المترتبة عليها والاحتياجات لاعادة عملها في الوضع الراهن واي مستجات ممكن مواجهتها من خلال تطوير الأداء وتسهيل العمل في حال عدم تمكن الموظفين من التواجد كان كالتالي:

كان لابد من تفعيل وحدة الشكاوى ، وقد واجهنا العديد من المشاكل وتكشفت ثغرات وتحديدا مشاكل اجتماعيه واعتداءات على حقوق المرأة منها حيث صدر قرار عن سيادة الرئيس بوقف حبس المدين ووقف المدد للمحاكم ونتيجة لتعطيل القضاء وحدوث إشكاليات تتعلق بالحقوق لجأ الينا الكثير كوزارة عدل لتقديم العديد من الشكاوى الحقوقية، اما بالنسبة لوحدة النوع الاجتماعي كان لابد من تفعيلها حيث تأثرت الفئات المهمشة فقد كان لابد من وجود ألية للتعامل، اما على مستوى استحداث وتعديل التشريعات تحديات فقد كشفت النقص والقصور التشريعي الذي يعيش به المجتمع بشكل عام، فقد ثبت أن هناك فراغ تشريعي رغم ان هناك قوانين تغطي وكان هناك حاجه للقوانين التي تتعامل مع التحديات والجوائح كجائحة فايروس كرونا، فقد برزت تحديات فردية للمواطن وهي تحديات على مستوى الفرد وحماية الحقوق الجماعية للمواطن خاصة الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية وبرزت أهمية كبيرة في حقوق الجيل الثاني الاقتصادية والاجتماعية لاسيما الحق بالصحة والحق بالعمل ، وقد كان من أهم الحقوق لدى المواطن بالفتره الماضية والحالية . بالنسبة للحق بالصحة برزت الحاجة في الحكومة الفلسطينية كباقي حكومات العالم دون استثناء سواء المتحضر أو الثالث في أن يكون لديه الجاهزية لمواكبة تحديات انتشار فايروس كرونا.

على صعيد الجانب التشريعي وبالرغم من وجود عديد من التشريعات الهامة وسارية المفعول في دولة فلسطين لتوفير الحق بالصحة مثل قانون الصحة وقانون الدفاع المدني وقانون حماية المستهلك وكل قانون باختصاصه الا انه تكشف ان هناك نقص بالتشريعات للتصدي لانتشار فايروس كرونا سواء على صعيد الحجر الصحي او العزل الصحي او وجود نصوص قانونية واضحة تعالج المشاكل التي نتجت عن انتشار فايروس كرونا سواء من نقل العدوى او الإجراءات الصحية التي قامت بها وزارة الصحة .

وعلى الرغم من وجود قانون العمل الفلسطيني الا انه لم يعالج الإشكاليات العمالية التي تعرض لها العمال الفلسطينين سواء داخل دولة فلسطين او العمال داخل الخط الأخضر، ونتج عن هذا الفراغ التشريعي ضياع لحقوق العاملين بالمؤسسات الصناعية وخاصة بعد إعلان حالة الطوارئ ومكوث المواطنين بالمنزل.على صعيد الاحتلال لم

تراعي دولة الاحتلال حقوق العمال التي نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصله وخاصة العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالمدنيين ،ونتج أيضا إشكاليات ضياع حقوقهم سواء داخل أو خارج الخط الأخضر.

بالنسبة للجنة موائمة التشريعات تعطلت ولم تستطع عقد اجتماعات بسبب جائحة كرونا والعمل عن بعد فقد ظهرت الحاجة برقمنة العمل الوظيفي داخل الحكومة الفلسطينية فعلى سبيل المثال هناك العديد من اللجان تعطلت بسبب اعلان حالة الطوارئ وكان لابد من عقد اجتماع لهذة اللجان وخاصة لجنة موائمة التشريعات لعدم وجود إمكانية الكترونية متطورة بأجهزة أو برامج لاستمرار هذه الاجتماعات

-بالنسبة للعملية التشريعية فالحكومة الفلسطينية لم تتوقف عن النظر في العديد من التشريعات ودراستها ووضع ملاحظات عليها من قبل الجهات ذات الاختصاص ،وهذا يتطلب في ظل عدم وجود الموظفين على رأس عملهم توفير خدمات الكترونية للموظف للعمل عن بعد لمتابعة عمله الخاص باستحداث وتعديل التشريعات بشكل عام،وقد لوحظ عدم وجود أجهزة لابتوبس لدى الموظفين في الدوائر التشريعية لتفعيل العمل.

بالنسبة لخدمات الجمهورظهرت إشكاليات تتعلق بالمواطن والجمهور للحصول على خدمات الكترونية ونظرا لعملية التباعد الاجتماعي ، كان من المفترض ان يحصل على خدماته في أماكن سكنه على سبيل المثال عملية التصديقات كان لا بد من وجود برامج الكترونية لتقديم خدمة الكترونية للمواطن من خلال وزارة العدل دون أن يتحمل عناء التنقل والسفر.

-بالنسبة للمحتجزين والنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل لابد من استحداث وسائل الكترونية لتوفير الحقوق المنصوص عليها بالتشريعات الوطنية والدولية وتوفير برامج وأجهزة بمركز الإصلاح والتأهيل ووحدات حقوق الانسان بالوزارات المعنية بذلك.

خلال عملية اعلان حالة الطوارئ لم تتوقف عمل الطب الشرعي والنظر ومتابعه العشرات من الحالات من قبل العاملين في الإدارة العامة للطب الشرعي ،وقد لوحظ بروز إشكاليات تتعلق بنقص الكادر البشري الطبي العامل في الإدارة العامة للطب الشرعي وبناء على طلب من معالي وزير العدل تم اختيار سبعة أطباء للعمل في الطب الشرعي والذي يتطلب تجهيزآلفرع ورفع قدراتهم في مجال التخصص بالطب الشرعي الذي يتطلب:

-تدريب الأطباء الجدد في مراكز خاصة داخل أو خارج فلسطين .

-توفير المعدات والتجهيزات اللوجستية والالكترونية للأطباء ليتمكنوا من أداء مهامهم.

-استحداث برامج الكترونية لعمل الطب الشرعي بشكل منتظم (لرصد الاحصائيات والمؤشرات الخاصة بالحالات الواردة)

-الحصول على بورد خاص للأطباء حيث يحتاج الأطباء الحصول على بورد خاص للطب الشرعي من خلال ابتعاثهم بشكل تدريجي للأطباء لتأهيلهم.

-استحداث نظام جديد لعمل الطب الشرعي ليواكب أخر التطورات على مستوى العالم ويقدم خدمة أمثل للمواطن الفلسطيني وخاصة فيما يتعلق بتحديد العلاقة بين النيابة العامة والقضاء من جهة والطب الشرعي من جهة أخرى ،أيضاً تنظيم العلاقة ما بين وزارة الصحة والإدارة العامة للطب الشرعي من خلال الأجهزة والمعدات التي يتم استخدامها بوزارة الصحة .

-تنظيم العلاقة بين الإدارة العامة للطب الشرعي ووزارة الداخلية ممثلة بالشرطة المدنية.

-وزارة العدل حالياً بطور الانتهاء من معمل السموم وقد وضعت الوزارة دراسة جدوى لاستحداث مركز معلومات لفحوصات DNA لتسهيل الخدمة على المواطن الفلسطيني وهذه الدراسة على مراحل:

الأولى تتعلق بمتابعه الحالات بالطب الشرعي والمرحلة الثانية وجود بنك معلومات للحالات الخاصة التي تضعها الإدارة العامة للطب الشرعي، والذي يتطلب توفير معمل جنائي خاص لفحص DNA،وهذا يوفر جهد ووقت وتكلفة على الحكومة الفلسطينية ،خاصة أن الحكومة كانت تقوم باجراء الفحوصات خارج الوطن والتي تشكل تكلفة عالية وعبئ مالي على الحكومة.

بالنسبة للوسائل البديلة لحل النزاعات ففي ظل أزمة الطوارئ تعطلت الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطن سواء في الحصول على رخصة التحكيم أو الترجمة والخبراء، والذي يستدعي منا في وزارة العدل تطوير وتحديث عمل الإدارة لكي توفر هذه الخدمات المقدمة الكترونيا للمواطن من خلال إيجاد برامج الكترونية تقوم بتقديم الخدمة للمواطن دون تحمل عناء وتسهيل الوصول للخدمة.

اما المديريات التابعة لوزارة العدل: والتي تتواجد في محافظات الوطن (رام الله ،الخليل، نابلس، طوباس، طولكرم، جنين، بيت لحم، أريحا) والتي تحتاج لإيجاد برامج الكترونية للربط بين المديريات والوزارة والربط بين المديرية والجمهور في مجال الخدمات التي تقدمها للمواطن .

أيضا التنسيق والتعاون بين الوزارة وتحتاج لبرامج خاصة بين وزراة الخارجية ووزارة العدل في مجال السجل العدلي لتسهيل عملية المصادقة على الوكالات والحصول على شهادات الكترونة ،وهناك برامج الكترونية أخرى برزت الحاجة لتطويرها ودعمها منها تطوير برامج عمل للجرائم السبرانية للحاسوب التابع للحكومة،تحديث موقع الوزارة والبيانات الرسمية المتعلقة بالوزارة،توفير كافة التشريعات الوطنية الصادرة عن الحكومة الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994،توفير كافة التشريعات المتعلقة بفلسطين منذ عهد الحكم العثماني والانتداب البريطاني والإدارة المصرية لقطاع غزة والإدارة الأردنية

للضفة الغربية،توفير بنك معلومات لكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت وإنضمت اليها فلسطين وأصبحت طرفا فيها (سيتم تنفيذة بدعم من الشرطة الاوربية)،توفير بنك معلومات لكافة الأحكام والسوابق القضائية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية منذ نشأة السلطة حتى تاريخه، توفير بنك معلومات بكافة القضايا الصادرة على الصعيد الإقليمي والدولي عن المحاكم الدولية والإقليمية،توفير بنك معلومات للمعاهدات والاتفاقيات الدولية بشكل عام وربط موقع الوزارة بطريقة أمنة بكافة المواقع ببرامج الخاصة بقطاع العدالة في العالم العربي.

بالنسبة للدائرة الإعلامية لابد من استحداث وسائل إعلامية بديلة لتوعية المواطن بحقوقه التي نصت عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من خلال نشر ثقافة حقوق الانسان المتعلقة بالصحة بعدة طرق الكترونيه على سبيل المثال: نشر برامج الكترونية وتلفزيونية ووسائل تواصل توعوية ،وهذا يستدعي استحداث موازنات وبرامج خاصة على صعيد حقوق الانسان،تعتبر حلقة الوصل بين المواطن والوزارة والذي يستدعي تطويرها كي تقوم بدور نشر كافة ما يصدر من وزارة العدل واعلام المواطن بكافة الطرق والذي يستدعي استحداث برامج الكترونية وتوفير كادر مهني متخصص ومدرب في هذا المجال.

برزت الحاجة أيضا لاستحداث برامج معينة لمتابعة كل وحدة وإدارة الكترونيا وبشكل مباشر وتقييمها من خلال تقديم تقرير شهري الكتروني عن إنجازاتها للجهة المختصة بالوزارة، ومن خلال مراقبة عمل كل وحدة وإدارة ومن خلال ربط الوحدات والإدارات مع وحدة التخطيط ووحدة الرقابة العامة بالوزارة ديوان معالي الوزير.

عملية المتابعة للموظفين وتقييمهم يتطلب وجود برنامج خاص للموارد البشرية والذي بموجبه يتم اسناد تكليفات للوحدات والإدارات من خلال برنامج الكتروني من خلال المسؤول المباشر ويوفر البرنامج الرقابة على الدائرة الفنية،واستحداث نظام المتابعة والتقييم الشامل المسؤول عن مراقبة تنفيذ الخطط التنفيذية والتشغيلية والموارد المالية التي يتم صرفها والتحديات والمعيقات في سبيل تنفيذ النشاطات وتقييم الوضع وتحديد الثغرات ويتطلب تنفيذه الكترونيا وتدريب فريق مساند لوحدات التخطيط للعمل على تنفيذه.

3. الأثر الواضح لجائحة كوفيد– 19 على قطاع العدالة (وحدة النوع الاجتماعي):

بالنسبة لوحدة النوع الاجتماعي كان لابد من تفعيلها حيث تأثرت الفئات المهمشة فقد كان لابد من وجود أليه للتعامل. ومن خلال الاطلاع على الوثائق ذات العلاقة بالسياسات والإجراءات الفلسطينية لمواجهة تحديات جائحة كوفيد– 19، وخاصة في الأمم المتحدة بتاريخ 23/06/2020، يتضح، وكما تقر (57) منظمة نسوية أهلية فلسطينية، أنه ومع تفاقم الحاجة الملحة لتوفير الحماية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الاسري في ظل جائحة كوفيد – 19، التقرير حول العنف المقدم من منظمات المجتمع

المدني الفلسطينية النسوية إلى المقررة الخاصة للعنف ضد المرأة استجابت الحكومة الفلسطينية لمطلب توفير الحماية للنساء، وصادق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 4 أيار 2020 وبناء على توصيات وزارة التنمية الاجتماعية وتدخل المؤسسات النسوية التي لديها مراكز الحماية لضرورة اتخاذ القرارات والإجراءات الخاصة بإجراءات تحويل النساء ضحايا العنف في ظل حالة الطوارئ الخاصة بجائحة كورونا، والزاميتها لكل المؤسسات الحكومية وغير الحكومة، وهي على النحو الآتي[4] :

- أن تقوم وزارة الصحة بإجراء فحص الكورونا لجميع النساء وأطفالهن من ضحايا العنف واللواتي سيتم تحويلهن إلى مراكز الحماية، وأن تتعاون وحدات حماية الأسرة في الشرطة مع وزارة الصحة بإبقاء المنتفعات في المكان الآمن لديهم خلال فترة انتظار صدور الفحص، أو لفترات أخرى إن لزم الأمر.
- أن تقوم وزارة الصحة بإعطاء الموافقة الكاملة لتحويل المنتفعات إلى مراكز الحماية بعد صدور الفحص وبعد دراسة خريطة المرض الخاصة بالمنتفعة تبعاً لمنطقة سكنها وتحركها وهل هي مخالطة أو غير مخالطة ...الخ لضمان عدم تحويل أي منتفعة من الممكن أن تكون حاملة للمرض، وذلك بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية (مرشدات تنمية المرأة) ووحدات حماية الأسرة في الشرطة الفلسطينية.
- أن يتم تفريغ وزيادة عدد ضباط وحدات حماية الأسرة ومرشدات تنمية المرأة ودعمهم/ن بكل ما يلزمهم للعمل مع النساء ضحايا العنف حفاظا على سرعة وجودة الخدمة المقدمة واحتراما لخصوصية وسرية الحالات.
- أن يتم تجهيز مراكز الحماية الثلاث الموجودة في فلسطين بالتعاون مع وزارة الصحة بغرفة عزل للحالات الجديدة والتي استوفت فحص الكورونا (بنتيجة سالبة)، وذلك لعزل الحالات لفترة 14 يوماً وفق تعليمات وزارة الصحة قبل إدماجهن مع المنتفعات الأخريات النزيلات في المراكز.
- أن يتم إعادة فحص الكورونا بناء على تعليمات وزارة الصحة إن كان هناك ضرورة لذلك بعد 14 يوماً وقبل إدماجهن بالمنتفعات الأخريات.
- في حال كان فحص الكورونا إيجابي للمرأة ضحية العنف أو أطفالها، فتقوم وزارة الصحة أصولاً بتحويلهم للحجر المعتمد في كل منطقة على أن يتم توفير مكان مخصص ومنفصل في مكان الحجر وبعيد عن المحجورين الآخرين حفاظاً على السرية والخصوصية، وتوفير حماية خاصة لهم من قبل وحدات حماية الأسرة حفاظا على حياتهن، وأن كان هناك أي أقارب للمنتفعة في الحجر يتم تحويلها الى محافظة أخرى بالترتيب والتنسيق مع الشرطة ومع مرشدة المرأة في التنمية الاجتماعية والمحافظة في كل منطقة.

4. الإجراءات التي تم اتخاذها والاعلان عنها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية

- بعد تعافي المنتفعة تماماً ونهائياً (إن كانت مصابة) وبناء على تعليمات وزارة الصحة يتم تحويلها الى مراكز الحماية ووضعها في العزل هناك مرة أخرى بالمتابعة والتنسيق مع وزارة الصحة.
- أن يتم التنسيق والتعاون الدائم والمستمر بين جميع الشركاء في كافة القطاعات خصوصاً وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية والشرطة والمحافظات ومراكز الحماية لتنسيق العمل والجهد لاستقبال المنتفعات وتقديم الخدمات اللازمة لهن.
- أن يتم تداول وتوزيع أسماء وأرقام الأشخاص المعنيين (Focal Persons) من قبل الجهات المختلفة لمتابعة هذا الموضوع وتسهيل كافة الأمور بالإضافة إلى أرقام مقدمي الخدمات في كل المناطق لتسهيل التواصل الدائم وسرعة تقديم الخدمة.
- أن يتم التعاون من قبل مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً الجمعيات المسؤولة عن مراكز الحماية والمؤسسات الأخرى التي تستطيع تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء ضحايا العنف ومساندة مراكز الحماية في أي خدمة أو مساندة في جميع مراحل حماية النساء ضحايا العنف سواء كان في الحجر أو داخل مراكز الحماية.
- أن تقوم الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية بتدريب طواقم مراكز الحماية على كيفية التعامل مع مرض الكورونا وخصوصاً أثناء حجر أو عزل النساء داخل المراكز، وكافة الإجراءات والاحتياطات الواجب اتخاذها أثناء العزل.
- أن يتم توفير جميع الإمكانيات ومواد التعقيم والكمامات والقفازات بشكل دائم ومستمر لمراكز الحماية ووحدات حماية الأسرة في الشرطة حفاظا على عدم انتشار المرض تبعاً لتعليمات وزارة الصحة.

وقد تأثر قطاع العدالة كغيره من القطاعات بالجائحة وتداعياتها وآثارها، ويمكننا على هذا الصعيد ابراز المسائل التالية:

- لجوء جميع المؤسسات سواء الحكومية او غير الحكومية في الضفة الغربية الى اتباع سياسة العمل من المنزل،أدى إلى تقليص التدخلات المباشرة مع النساء والفتيات المعنفات والاستعاضة عنها بخطوط الأمان/ المساندة، وخطوط الأمان/ المساندة أصبحت مراقبة من قبل الزوج والاطراف المسيطرة في العائلة وخصوصا لدى الاسر التي تقطن في المساحاتالسكنية الضيقة، وهو ما قلص فرص وصول النساء والفتيات وخاصة كبار السن وذوي الاعاقة الى وسائل الحماية المتوفرة.
- تعطل عملية إيواء النساء المعنفات في المرحلة الأولى من انتشار فايروس كورونا المستجد بسبب التعليمات الرسمية في بداية الجائحة بعدم إدخال أي حالات جديدة لمراكز الايواء ما لم تكن قد خضعت للحجر لمدة 14 يومًا، وهو ما فرض تحديًا على مراكز الحماية/الإيواء لعدم جاهزيتها لتشمل مرافق للحجر الصحي، لكن هذا الأمر تمت معالجته لاحقا.

- وجدت الكثير من النساء صعوبة في الإفصاح عن سبب خروجهن من البيت طلبا للحماية في ظل الاغلاقات والحواجز التي أقيمت لضبط الحركة.
- مع بدء حالة الطوارئ أغلقت جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية والتي تضم رعاية الحوامل، دون مراعاة الاثار الصحية التي قد تترتب على النساء في جميع المراحل العمرية نتيجة لعدم تلقي الرعاية الصحية وخاصة النساء والفتيات المعنفات.
- قامت وزارة الصحة مشكورة بتوفير خطوط هاتفية مجانية خاصة بمواجهة جائحة كوفيد 19، لكن تلك الخطوط لم تغط كافة المناطق، كما لم تكن مخصصة لاستقبال حالات العنف، ولم يكن الكادر الطبي مهيئ أصلا للتعامل مع الحالات وتحويلها.
- لجأت الشرطة-وحدة حماية الاسرة-بتاريخ 16/4/2020، الى فتح خط امان من اجل استقبال الحالات التي تتعرض للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- زادت صعوبة وصول النساء المعنفات الى العدالة في فترة الجائحة كوفد19-، بسبب اغلاق جميع المحاكم النظامية والشرعية والكنسية في الفترة الاولى منذ بدء الجائحة وحتى أيار، وبالتالي فان العديد من القضايا ما زالت عالقة ولم يتم البت بها. وهذا ساهم في طول فترة التقاضي وما يترتب عليه من إشكاليات في حياتهن اليومية. من جهة أخرى، اغلاق المحاكم أدى الى افلات المعتدي من العقاب بسبب عدم وجود حق التقاضي، وهذا اعطى محفزا لمرتكبي العنف لاستمرار ممارسة بسبب غياب قضاء فعال في فترة الجائحة.
- تصاعد العنف الاقتصادي ضد الانساء خاصة العاملات في القطاع الخاص وفي الاقتصاد غير الرسمي، فلم يتم دفع الاجور للعديد من العاملات في المنشآت الخاصة، او تم دفع جزء بسيط منها، وفي بداية الجائحة تم توقيع اتفاق ثلاثي لضمان الحد الادنى من اجور العاملين الا ان هذا الاتفاق لم يتم الالتزام به من قبل اصحاب العمل.

4. دروس وعبر من تجربة الاستجابة لجائحة كوفيد - 19

- الاستجابات يجب أن تشمل كل المراحل: الوقاية والعلاج والتعافي او الانتعاش. وكلما كانت الاستجابة سريعة في الوقاية كلما انخفضت مخاطر الوباء وقل الجهد اللازم لعلاجه والتعافي منه.
- الاستجابة الحساسة والمراعية للنوع الاجتماعي، يجب ان تلحظ التأثير والعبء المتزايد على النساء كفئات مهمشة، وبالتالي يجب وضع النساء والأطفال في مركز إجراءات مواجهة تداعيات الجائحة.
- الاستجابات جميعا، وخاصة الحساسة للنوع الاجتماعي، يجب أن تلحظ ضرورة وجود سياسات وإجراءات على المديين القصير والطويل.
- الاستجابة الحساسة والمراعية للنوع الاجتماعي فرصة للمساهمة في القضاء على التمييز بكافة معاييره سواء الجندرية أو الاجتماعية أو العرقية أو القومية أو الثقافية، وكافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.
- يتطلب الإنجاز في النقطة السابقة رسم سياسات تواكب المتغيرات وتتكيف مع المخاطر وتتمتع بالمرونة والقدرة على المواءمة والاستجابة الفعالة لمعايير الحوكمة الخاصة بمواجهة الكوارث وإدارة الأزمات الوبائية، وتوسيع مجالات وظيفة التحكم والسيطرة السلطوية لتتسع للتعامل مع ابعاد الأمن الانساني المتنوعة، الاقتصادية، والمجتمعية والغذائية والصحية والثقافية والبيئية والشخصية والسيبرانية والسياسية.
- الاستجابات ورسم السياسات، وحتى تكون فعلا حساسة ومستجيبة للنوع الاجتماعي، وحتى تضمن فعاليتها، لا بد من أن تشرك النساء المعنيات في صياغتها ورسمها وفي المسؤولية عن تنفيذها أيضا، وفي التنفيذ نفسه.
- في معترك مواجهة تحديات وتداعيات كورونا لا بد من ابراز دور النساء في الصفوف الامامية، الطبيبات والممرضات والعاملات في القطاع الصحي ولجان الطوارئ والأمن والحماية.
- وفي الاستجابة لا بد من ابراز الدور المهم للمرأة في تعزيز الوعي والصمود المجتمعي.
- ان الاستجابة على صعيد سياسات التعافي لا بد من أن تلحظ العلاقة ما بين تداعيات الوباءوالمساهمة الواجبة والضرورية للمرأة في التنمية المستدامة وخاصة الاستدامة الاقتصادية.
- ضرورة الكشف عن تأثيرات وانعكاسات تداعيات الكورونا على استخدام التكنولوجيا الحديثة وما تفرضه من تحديات على النساء، بما فيه مسألة التعليم عن بعد، التي توسعت بسبب الجائحة.
- في الدول والمناطق التي تشهد نزاعات مسلحة واحتلال أجنبي، لابد من اعتماد لنهج الأمن الإنساني واستخدام أطره التحليلية والتخطيطية، المستندة الى المواثيق والقرارات الدولية، لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والمبادئ

الإنسانية ومعايير حقوق الانسان (IHRL)، والتوجيهات بشأن حماية المدنيين (POC) وتخفيف الضرر المدني (CHM) في حالات الطوارئ وآليات الاستجابة للجوائح، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام لعام 2000، والقرار رقم 2289 بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الصادر في 3 أيار / مايو 2016، وكذلك التوجيهات ذات العلاقة بالتنسيق المدني العسكري لمواجهة جائحة كوفيد – 19 الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الانسانية بتاريخ 25 آذار/ مارس 2020(UNOCH CM-COORD Guide for the Military).

- ضرورة المتابعة والفحص الدقيق والرقابة على تطبيق إجراءات الطوارئ، وخاصة لجهة أن هذه الإجراءات وحالة الاستثناء، كما نصت المادة (111) من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، تشترط أنه" لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات الأساسية إلا بالقدر الضروري لتحقيق الهدف المعلن في مرسوم إعلان الطوارئ".

أهمية الاستفادة من الممارسات الفضلى في الاستجابة والمعالجة، والتي اعتمدت مبادئ ومعايير ناجحة نسبيا للتخطيط لمواجهة الجوائح منها الاستعداد المبكر للوباء؛ انشاء خط اتصال معلوماتي فعال؛تحديد العوامل والمحفزات المحتملة للمخاطر والقدرة على تحملها؛ضمان استجابة منسقة من كافة الجهات الرسمية والشعبية؛التفكير الشمولي والعالمي؛اجادة العمل عن بعد ، الشفافية.

5. مجلس القضاء الأعلى الانتقالي ونظام المحاكم الفلسطينية:

كجزء من عملية إصلاح قطاع العدالة، قام الرئيس بتكليف مجلس القضاء الأعلى الانتقالي بموجب مرسوم صادر في 15 تموز 2019 واستبدال مجلس القضاء الأعلى الدائم لمدة عام واحد، قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر إضافية، وتم تفويض مجلس القضاء الأعلى الانتقالي بإعادة الهيكلة لمجلس القضاء الأعلى الدائم القادم وصياغة وتعديل بعض التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية والإجراءات القضائية، ولديه صلاحيات لإعادة هيكلة القضاء، بما في ذلك من خلال التوصية بتقاعد القضاة المبكر وعزلهم ونقلهم. لقد أخرت الجائحة بشكل أو بآخر كل هذه الأهداف. كما هو الحال مع مؤسسات قطاع العدالة الأخرى، كان على مجلس القضاء الأعلى الانتقالي ونظام المحاكم الفلسطيني تقليص عدد الموظفين بسبب تدابير الطوارئ في الوقت الذي كان يعاني فيه المجلس أصلا من نقص في القضاة والكوادر الأخرى وأدى الإغلاق الذي بدأ في 22 آذار إلى تأخيرات في التعامل مع القضايا، حيث أعطيت الأولوية للقضايا المستعجلة مثل جلسات الاستماع بشأن الإفراج المشروط، والإفراج بكفالة والاعتقال على ذمة التحقيق، وانتهاكات تدابير الطوارئ. وعليه، فقد تسبب الإغلاق بارتفاع عدد القضايا المتراكمة وازدياد في أعداد القضايا غير المنفذة ا. لم يؤثر الإغلاق على سير عمل القضاة حيث أصدر المجلس نظاما للمناوبة لا، باستثناء القيام بإصدار تعليمات

عن مجلس القضاء الأعلى الانتقال لندب العديد من القضاة للعمل في المحاكم القريبة من أماكن إقامتهم لتسهيل عبء العمل القضائي. تمكن مجلس القضاء الأعلى الانتقالي أيضًا من التنسيق مع مجلس الوزراء لضمان وصول المحامين الممارسين الذين يتعاملون مع القضايا العاجلة إلى المحاكم والتحرك بحرية. ومن الآثار الأخرى أنه على الرغم من النظر في القضايا العاجلة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان والضمانات القانونية قد ازدادت وذلك لغياب الضمانات اللازمة للوصول للعدالة في فترة الإغلاق. كما أن هناك صعوبة في توثيق هذه الانتهاكات وذلك بسبب المعيقات التي خلفتها حالة الطوارئ على الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية وإنفاذ القانون. حيث نوه مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، على سبيل المثال، إلى زيادة استخدام الاحتجاز من قبل المحافظين. بالإضافة الى ما سبق فإن عدم قدرة المواطنين من دفع الأقساط في المدد القانونية المفترضة بسبب تأجيلها قد أدى إلى تأجيل العديد من التسويات. تسببت حالة الطوارئ أيضًا بعرقلة عملية الإصلاح القضائي التي بدأها مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، مما أدى الى: 1) إيقاف تعيين قضاة جدد في حين كانت المحاكم تفتقر أصلا إلى عدد كاف من القضاة المؤهلين، 2) أثرت في الموافقة على التعديلات المقترحة على القوانين والأنظمة التي يمكن أن تسهم نوعياً في إصلاح القضاء، وتعزيز استقلاليته واستعادة ثقة الجمهور في القضاء، 3) أوقفت تدريب القضاة المعينين حديثًا، 4) أوقفت عملية إعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، ليس فقط فيما يتعلق بالمواقع والهيكلية، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالتغييرات الجارية، ولا سيما في المكتب الفني وإدارة التفتيش القضائي. في 14 نيسان، جرى استئناف العمل جزئيًا في بعض القضايا والخدمات الإضافية وفي 7 أيار، جرى استئناف العمل بشكل شبه معتاد. ومع ذلك، وبسبب الإغلاق الجديد الذي بدأ في 3 تموز، بدأت إجراءات الطوارئ مرة أخرى تؤثر بشكل كبير على محكمة العدل العليا ونظام المحاكم الفلسطينية. أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية مدد في 18 حزيران 2020 ولاية مجلس القضاء الأعلى الانتقالي من 17 تموز 2020 إلى 17 كانون الثاني 2021.

مكتب النائب العام والنيابة العامة:

استمرت دوائر النيابة الخاصة ومكتب النائب العام بالعمل شبه المعتاد وذلك بالإضافة إلى 13 مكتبًا للنيابة في المحافظات المختلفة ولكن مع انخفاض كبير في عدد الموظفين القانونيين والإداريين نظرًا لأن هؤلاء الموظفين واجهوا صعوبات في الوصول إلى أماكن عملهم. كما أدى الوضع إلى إعاقة تطبيق القانون في المناطق الخارجة عن سيطرة السلطة الفلسطينية، مما جعل من الصعب للغاية حماية الفلسطينيين في المناطق (ج) وضواحي القدس من انتشار الفيروس. علاوة على ذلك، كما هو الحال مع معظم مؤسسات قطاع العدالة، كان أحد التحديات يتمثل في العمل عن بُعد في غياب أجهزة وبرامج تكنولوجيا المعلومات الضرورية وقواعد البيانات القانونية. ومن التحديات الأخرى التي سببها النقص في الموظفين ايجاد الوقت اللازم لتزويد المواطنين

بمعلومات عن القضايا وإدارة وظائف التخزين والأرشفة. وفيما يتعلق بالمنشآت، جرى الكشف عن أن بعض مباني النيابة العامة التي لا تستوفي معايير السلامة الكافية للتعامل مع الجمهور أو المتهمين أو المحتجزين خلال الجائحة. علاوة على ذلك، كان لا بد من تأجيل صيانة المنشآت بينما لا تزال هناك حاجة لتعقيم المرافق باستمرار. ومن أجل العمل على تعقيم لمرافق والتأكد من أن الموظفين لديهم معدات حماية شخصية كافية، كان لا بد من تحويل الموارد من بنود الميزانية الأخرى، وتأجيل الأنشطة الأخرى اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة للتوقف عن استخدام نظام البصمة للحضور والعودة إلى التوقيعات اليدوية على أوراق الحضور. كما تأثر العمل على تطبيق برنامج النيابة العامة الإلكتروني والرقابي، الذي تم المصادقة على العمل به والذي كان يجري بالتدريب عليه، ولكنه توقف مؤقتًا. كما توقفت عملية إعادة الهيكلة التنظيمية وتعطلت إجراءات التعيين والتدريب ونشاطات بناء القدرات. بالإضافة لما سبق فإن تقييد الحركة اضطر إدارة التفتيش القضائي إلى وقف مهامها في مكاتب النيابة العامة في المحافظات. ومن التحديات الأخرى التي سببتها الجائحة هو تعقيم المضبوطات، وخاصة تلك التي من الصعب العمل على تعقيمها مثل المخدرات . وتمثل التحدي الآخر في الزيارات الميدانية للسجون، والكن بالرغم من خطورتها كان لا بد من استمرارها. كما شكل التعامل مع المستندات المادية التي يتم نقلها بين عدة أماكن بالإضافة إلى استحالة تعقيمها، خطرًا صحيا. كما واجه مكتب النائب العام تحديات للتواصل مع الإعلام لإرشاد المواطنين بشأن كيفية التصرف والسلوك الذي يمكن أن يعاقب عليه ونشر هذه المعلومات والتعليمات والإرشادات من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

المحكمة الدستورية:

حافظت المحكمة الدستورية على وظائفها الأساسية من خلال العمل عن بعد و/أو العمل بدوام جزئي للإدارات المهمة- كمكتب رئيس المحكمة والإدارة المالية - لذلك تمكنت المحكمة الدستورية من دفع مستحقاتها والتعامل مع المهام الإدارية. كما توجد خطة مستقبلية لقلم المحكمة حتى يتمكن من تلقي القضايا الهامة والطعون الفورية إلكترونيا.ومع ذلك، بسبب الافتقار إلى قدرات العمل عن بعد، لم تتمكن من التعامل مع أي قضايا أو إجراء أي مراجعات قضائية. وبالتالي، فإن التحديات التي واجهت المحكمة تتعلق بشكل أساسي بنقص قدرات العمل عن بعد من خلال أجهزة الكمبيوتر المحمولة وبرامج تكنولوجيا المعلومات.

ديوان الفتوى والتشريع :

حرص ديوان الفتوى والتشريع على القيام بعمله والمهام المطلوبة منه خلال فترة الطوارئ ضمن الامكانيات المتاحة، ولضمان تحقيق ذلك تم اعداد خطة طوارئ للعمل عن بعد

ودليل اجراءات العمل عن بعد لكادر الديوان، وتم تقسيم عمل الموظفين إلى دوام يومي وجزئي في مبنى الديوان للدوائر الحساسة كمكتب رئيس الديوان ومكتب نائب رئيس الديوان والإدارة العامة للجريدة الرسمية، والإدارة العامة للتشريع، وإلى عمل من المنزل لبقية الإدارات الرئيسية والوحدات المساندة وذلك حسب حاجة العمل والامكانيات المتاحة. وعمل الديوان على تنفيذ خطة الطوارئ الخاصة به وعلى تقديم خدماته والقيام بمهامه، حيث تم إعداد وإصدار (6) أعداد من الوقائع الفلسطينية الجريدة الرسمية لدولة فلسطين، وهم الاعداد (165، 170)، والعدد ممتاز (21)، وشملت هذه الأعداد مجموعة من القرارات بقوانين والمراسيم الرئاسية وقرارات مجلس الوزراء وتعليمات وزارية تخص حالة الطوارئ، إضافة إلى استمرار الديوان في إعداد وصياغة التشريعات لتتوائم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومن منظور النوع الاجتماعي وحقوق الانسان، وتقديم الاستشارات والفتاوى القانونية ، وتقديم الخدمات الإلكترونية القانونية على موقع الرسمي للديوان، والإجابة على الاستفسارات القانونية للمواطنين، واستمر الديوان في أرشفة أعداد الجريدة الرسمية التي فقدت خلال فترة الانقلاب والحرب على غزة، واستمر أيضاً في تطوير وتحديث وتغذية برنامج (المرجع الإلكتروني)، فقد تم مؤخراً خلال فترة الطوارئ إضافة خيار جديد للبحث إلى جانب البحث في التشريعات والأحكام القضائية، ألا وهو الإعلانات الخاصة بالأراضي، وتم تصنيفها إلى ثلاثة أصناف وهي أوامر تسوية، وأوامر استثناء من التسوية، وإلغاء أوامر تسوية، وإعلانات صادرة عن سلطة الأراضي، إضافة الى خيار للبحث عن الإعلانات المتعلقة بالحكم المحلي، كالإعلانات الصادرة عن مجلس التنظيم الأعلى والإعلانات الصادرة عن اللجنة الإقليمية للتخطيط والبناء، مع الإشارة إلى أن المرجع الإلكتروني يعد منصة إلكترونية شاملة لأول قاعدة بيانات قانونية حكومية تمكن الكافة من الإطلاع على القوانين والمراسيم الرئاسية والقرارات الرئاسية وقرارات مجلس الوزراء والقرارات والتعليمات الوزارية إضافة إلى قرارات المحكمة الدرستورية العليا والأحكام الغيابية، وكل ما نشر في الجريدة الرسمية، مع التأكيد أن (المرجع) في حالة تطور مستمر للوصول إلى بنك معلوماتي قانوني للدولة الفلسطينية، ويأتي ذلك انسجاماً مع توجهات الحكومة الفلسطينية في تقديم الخدمات الإلكترونية وضمان حق وصول الجميع على المعلومة. وقام الديوان بالعمل على استكمال اعداد وطباعة دليل الاجراءات الداخلي للصياغة التشريعية للتشريعات الرئيسية، ودليل صياغة التشريعات الثانوية، بالاضافة الى اعداد وطباعة الدليل الاسترشادي لموائمة التشريعات مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وفي اطار رفع الوعي القانوني لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية، قام الديوان بعقد لقاء عبر برنامج زوم لطلبة كلية الحقوق في جامعة النجاح لرفع الوعي لديهم حول عمل الديوان وأهمية النشر في الجريدة الرسمية.

ومع استمرار حالة الطوارئ المعلنة في دولة فلسطيني، يواجه الديوان تحديات متعلقة بالنقص في المعدات والاجهزة والنظم اللآزمة من أجل ضمان استمرار العمل سواء عن بعد أو في مقرات العمل حيث أن غالبية موظفي الديوان من محافظات أخرى مما

يترتب عليهم عدم تمكنهم من العمل في مقر الديوان في كثير من الاحيان، ولتمكين الديوان من الاستمرار في تقديم خدماته بالحد الأدنى ومواجهة جائحة كورونا بنفس الوقت، يحتاج الديوان الى دعم من أجل تحديث وتطوير الصفحة الرسمية للديوان حيث أن العمل خلال الفترة المقبلة سيرتكز بالاساس على العمل الاكتروني. بالاضافى الى الحاجة الى رفع قدرات العاملين بالديوان من خلال تنفيذ دورات تدريبية عن بعد.

المعهد القضائي الفلسطيني:

ربما يكون المعهد القضائي الفلسطيني هو مؤسسة قطاع العدالة الأكثر تضررًا من الجائحة وإجراءات الإغلاق.، حيث انه يعمل بشكل أساسي على عقد التدريبات وورش العمل والموائد المستديرة، والتي تم تعليقها جميعًا. داخليًا، جرى إيقاف برنامج تطوير الكفاءات المخطط له للموظفين وجهود التوعية الإعلامية والبحوث والدراسات بالتعاون مع المعاهد والمراكز والجامعات. قبل بدء حالة الطوارئ كان المعهد يخطط أيضًا للانتقال إلى مقر جديد وحصل على موافقة ولكن بدون ميزانية. وبما أن السلطة الفلسطينية قد أقرت الآن ميزانية طوارئ فإن ذلك لم يتحقق. خارجيًا، تشمل التأثيرات بشكل أساسي أنشطة التدريب المتوقفة والبرامج الخاصة وقد تضرر النشاط بشكل كبير. أدت حالة الطوارئ إلى تعطيل إجراء التدريبات للقضاة ووكلاء النيابة التي تجري عادة خلال النصف الأول من العام لعدة أسباب. كذلك، وبسبب ميزانية الطوارئ، لن يتمكن المعهد من أن يجد التمويل الكافي لعقد التدريبات المقررة للسلطة القضائية. بالإضافة إلى ذلك، جرى تعليق بعض المشاريع جزئيًا أو كليًا مثل 1) مشروع بناء القدرات لقضاة محاكم الأسرة (بعد دورتين تدريبيتين)، 2) برنامج التدريب الأولي للقضاة المعينين حديثًا في المحاكم الابتدائية، مما يعني أنه يتعين عليهم العمل دون أي تدريب أولي، 3) منحة الاتحاد الأوروبي، حيث لم ينتج عن الوضع أي مخرجات وفقًا للخطة خلال الفترة من شباط إلى حزيران، ولكن من المحتمل أن يطلب الاتحاد الأوروبي تعليق هذه الأنشطة، 4) جرى إعاقة التقدم في بإنجاز بوابة المعهد القضائي الفلسطيني ومنصة التعلم الإلكتروني؛ فالمنصة غير جاهزة لتأخر إنتاج مواد التعلم الإلكتروني، 5) بناء القدرات للقضاة في القانون التجاري، حيث جرى إعداد المشروع والتعاقد مع الخبراء، ولكن كان لابد من تغيير الأولويات للتركيز على تطوير الدورات الإلكترونية.، 5) بالإضافة الى تدريبات مختلفة حيث طلبت عدة مؤسسات حكومية ان يتم تنفيذ تدريبات للموظفين لبناء قدراتهم ومن هذه المؤسسات (مجلس الوزراء، ديوان الفتوى والتشريع، هيئة تسوية الاراضي والمياه وغيرها الكثير من المؤسسات) وللاسف لم يتم تنفيذ هذه التدريبات لاسباب مادية تتعلق بحالة الطوارئ، بالاضافة بسبب منع عقد اللقاءات، الاجتماعات، والتدريبات.

المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية:

يعتبر القضاء الشرعي جزء لا يتجزأ من السلطة القضائية في دولة فلسطين, ويتولى ديوان قاضي القضاة الإشراف الكامل على جميع المحاكم الشرعية وإدارة هذه المحاكم

على إختلاف درجاتها وأنواعها وإداراتها المتعلقة بالحماية القانونية والأسرية للمرأة والقاصرين والأيتام وذوي الإحتياجات الخاصة ومن خلال نظام قضائي وتوجيه أسري مستقل يؤدي خدمات قضائية للأسرة الفلسطينية بسهولة ويسر ولقد أثبت ديوان قاضي القضاة جهوده في إدارة أزمة جائحة كورونا والتي عصفت بالعالم وأربكت النظام الإقتصادي والقضائي بمسؤولية كاملة وبدقة عاليه وبإشراف معالي قاضي قضاة فلسطين الذي أدار ألازمه بمهنية ومسؤولية عاليه وبوضع برنامج طوارئ تمكن من خلاله حماية الحقوق المنصوص عليها في القوانين الدولية والمحلية منها حقوق المرأة بدفع وصرف النفقات وتقديم الخدمات الإرشادية لها والتواصل الإلكتروني مع قضاياها الطارئة بتخصيص أرقام هاتفيه خاصة للتواصل على مدار 24 ساعة بالإضافة لحقوق الأيتام والقاصرين وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الالتزام والاستمرار في صرف نفقاتهم الشهرية وتحويل الشيكات على حساباتهم مباشره للبنوك دون اللجوء إلى المحاكم الشرعية لتقديم طلبات خاصة بذلك وإنما تم إرسال الأسماء بكشوف إلى المصارف العاملة لتسهيل استلامهم مستحقاتهم وقد استمر عمل ديوان قاضي القضاة في الحالة الطارئة التي أعلن عنها بقرار بقانون رقم(7) لسنة 2020م, من قبل رئيس دولة فلسطين محمود عباس حفظه الله ,ورغم الظروف الصعبة إلا أنه استمر الديوان في تصديق المعاملات الطارئة لأهلنا في الضفة وغزة وإجراء عقود زواج واعتماد حصر الإرث والأوراق الخاصة بمستحقات التامين والمعاشات للذين توفوا أثناء جائحة كورونا, لصرف معاشاتهم وإجراءات صرف المصاريف المتعلقة بالوفاة وذلك من خلال فتح أبواب المحاكم يومين في الأسبوع, لم يتوقف ديوان قاضي القضاة من أداء خدماته خلال الفترة السابقة وإنما تعامل مع الأزمة بمهنية عالية وإدارتها الكترونياً, وهذا يبرز من خلال عدد كبير من الشيكات التي تم صرفها لمستحقيها, وصرف نفقات القاصرين واثبات رشد للمحافظات الجنوبية ما يفوق مائة قاصر ومائة وخمسين تصديق لعقود الزواج وخلو موانع وتوكيلات في الزواج ولا زال العمل مستمرا وأداء الخدمات يرتفع والتعامل مع ألازمة وفق تطورها ووفق تعليمات مجلس الوزراء ووزارة الصحة, بناءً على طلبكم في تحديد احتياجات ديوان قاضي القضاة والمحاكم من أجل عرضها على المانحين وبناءً على ما ذكر وتوجه ديوان قاضي القضاة في ظل أزمة وباء كورونا إلى تطوير أنظمة الكترونية لتسهيل الإجراءات المتبقية في الحصول على خدمات المحاكم وحاجة العمل في المنزل في حال الاضطرار لذلك, نرفق لكم احتياجاتنا بهذا الخصوص.

الاحتياج	التعديلات القانونية والإجرائية	البنية التحتية والموارد البشريّة	بناء القدرات	الإعلام والتواصل	تكنولوجيا المعلومات	غير ذلك
المؤسّسة						
وزارة العدل	<مراجعة القانون المحلّي بما يتماشى مع 10 اتفاقيات. < دليل توجيهي لجميع مؤسسات العدالة للاستجابة لقضايا النوع الاجتماعي. < معايير عامة لتعيين الأطباء الشرعيين.	< تعزيز آلية للزيارات والنوع الاجتماعي، وبارتباط مباشر مع مكتب النائب العام. < إنشاء دائرة حقوق الإنسان وقضاء الأحداث.	<بناء قدرات فريق المواءمة والفرق المنخرطة في الصياغة القانونية < تعزيز قدرات موظفي السجل العدلي. <تعزيز قدرات الموظفين في المحافظات < موظفون لديهم القدرة فيما يتعلّق بالوسائل البديلة للعدالة. < تدريب وحدة النوع الاجتماعي والتخطيط والمالية على التخطيط لقضايا النوع الاجتماعي. <تعزيز قدرات مجموعات العمل المعنيّة بالهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة <تقنيات الرصد والتقييم <بناء قدرات دائرة التفتيش <بناء قدرات لجنة المساواة بين الجنسين <تدريب للأطباء الشرعيين على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي والأحداث	< حملات إعلامية حول حقوق المواطنين. < حملة بخصوص اليوم العالمي لحقوق الانسان. < مساندة دائرة الإعلام لتحسين التواصل مع الوسائل الإعلاميّة المختلفة. < رفع الوعي من أجل حماية النساء	< صفحة الكترونيّة لفريق المواءمة. <تطوير الصفحة الالكترونيّة الخاصة بالوزارة <دعم استكمال بوابة العدالة الإلكترونية < نظام أرشفة لتقارير المختبرات الجنائية ونماذج إلكترونية مترابطة بين مؤسسات العدالة.	<منتدى لجميع ذوي العلاقة بتحقيق الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة < آلية للتواصل الأمثل مع مؤسسات العدالة الأخرى.

الاحتياج	التعديلات القانونية والإجرائية	البنية التحتية والموارد البشريّة	بناء القدرات	الإعلام والتواصل	تكنولوجيا المعلومات	غير ذلك
المؤسّسة						
مجلس القضاء الأعلى الانتقالي	<تعديل نظام التفتيش	< مبانٍ جديدة للمحاكم في رام الله وطوباس وحلحول تضمن المعايير الدولية فيما يتعلّق بالسلامة وإمكانية الوصول اليها. <المساعدة في تعيين قضاة إضافيين (هناك حاجة إلى 100 قاضٍ إضافي للوفاء بالمعايير الدولية)	<بناء قدرات 30 قاضياً فيما يتعلّق بقضايا النوع الاجتماعي وقضاء الأحداث <تدريب 30 قاضٍ على نظام التسوية القضائية	< نشر المبادئ القانونية التي تنصت عليها القرارات القضائية الرئيسية.	<خدمة إلكترونية للمحامين والمواطنين متوفرة في جميع المحاكم < تفعيل الخدمات الإلكترونية لكاتب العدل في محاكم البداية. <ربط النظام الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى الانتقالي والمحاكم بالشبكة الحكومية	<نظام لمعالجة الشكاوى يراعي النوع الاجتماعي واحتياجات الأطفال <تلبية الاحتياجات الأمنية لأربع محاكم <دراسة الوضع القانوني للتعيينات القضائية الجديدة في قطاع غزة وكذلك الاحتياجات المتعلّقة ببناء قدرات القضاة الجدد.

الاحتياج	التعديلات القانونية والإجرائية	البنية التحتية والموارد البشريّة	بناء القدرات	الإعلام والتواصل	تكنولوجيا المعلومات	غير ذلك
المؤسّسة						
مكتب النائب العام		< تلبية احتياجات الـ 20 موظفاً الجدد (مكاتب، أجهزة حاسوب، تدريبات أوّليّة. (<استكامل تجهيز المكتبة القانونية بالكتب والموارد البشرية والحاسوب ونظام تكنولوجيا المعلومات. < احتياجات الصيانة لمكاتب وكلاء النيابة وبما يشمل تلك الموجودة في قاعات المحاكم.	<تلقّي أكثر من 50% من أعضاء النيابة تدريبات متخصصة <تدريبات لموظفي الاستقبال على احترام حقوق الإنسان < دورات تدريبية للمكتب الفني حول إصدار الآراء القانونية اللازمة. < تدريبات حول التخطيط والرصد والتقييم للموظفين المعنيين <تدريب متخصص لـ 10 من أعضاء النيابة العامة حول الجرائم الدولية.	<1000 مطوية (بروشور) حول كيفية تقديم الشكاوى. < 20مادة إعلامية معدّة لتعريف الجمهور بدور ومسؤولية مكتب النائب العام < حملة توعية للمدارس ومرافق التعليم العالي للتعريف بالعنف الأسري والجرائم الإلكترونية وعدالة الأحداث.	<ربط ميزان بإدارات الشرطة ذات الصلة <نظام إلكتروني للرصد والتقييم موصول بين مختلف مكاتب النيابة العامّة	<منتدى ربع سنوي لنقاش موضوع الأشخاص الفارّين من العدالة مع الشرطة المدنيّة الفلسطينية ومجلس القضاء الأعلى
المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية	< مبادئ توجيهية للتفتيش القضائي.	<10 موظفين جدد لدائرة التنفيذ <تأهيل 7 محاكم بما في ذلك المقرّ الرئيسي <تعيين 5 قضاة شرعيين جدد <إنشاء دوائر للصلح والإرشاد الأسري في 16 محكمة	< تدريب 4 موظفين على التفتيش القضائي < تدريب جميع الموظفين على البرنامج المؤتمت. <برنامج تدريبي عام للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين الشرعيّين وغيرهم من الموظفين المعنيين	<مطويات (بروشورات) حول المبادئ التوجيهية الداخلية في 40 قاعة محكمة. <تمكين الدائرة الإعلاميّة للمحاكم الشرعية	<أتمته الإجراءات القانونية في جميع المحاكم	< آلية لتقديم الشكاوى بما يتماشى مع المعايير الدولية. < إنشاء عيادات قانونية تكون على اتصال مع المحاكم في المحافظات.

الاحتياج	التعديلات القانونية والإجرائية	البنية التحتية والموارد البشريّة	بناء القدرات	الإعلام والتواصل	تكنولوجيا المعلومات	غير ذلك
المؤسّسة						
المحكمة الدستوريّة العليا	مبادئ توجيهية إجرائية لجميع دوائر المحاكم.	مكتبة قانونية لاستخدام موظفي المحاكم. استكمال احتياجات البنية التحتية للمحكمة	<برنامج لبناء قدرات الموظفين	نشر المبادئ الدستورية في فلسطين والسوابق القانونية الرئيسية للمحكمة. < تنظيم ورش عمل واجتماعات للتعريف بدور المحكمة ومسؤولياتها. تنظيم اجتماعات وورش عمل لمناقشة قيم حقوق الإنسان الفلسطينية في ضوء القانون الأساسي.		
الاحتياج	التعديلات القانونية والإجرائية	البنية التحتية والموارد البشريّة	بناء القدرات	الإعلام والتواصل	تكنولوجيا المعلومات	غير ذلك
ديوان الفتوى والتشريع	طباعة النسخة الثانية من الدليل الاسترشادي لموائمة التشريعات مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية. استكمال العمل على صياغة كافة التشريعات الواردة للديوان للتوائم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومن منظور النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. الاستمرار بتقديم الفتاوى والاستشارات القانونية وانشاء أيقونة متخصصة ورفدها بالمواد القانونية. التحديث والتطوير المستمر على المرجع الالكتروني. اعداد واصدار اعداد الجريدة الرسمية بشكل دوري. اعداد الدراسات القانونية المتخصصة لاستخدامها كأداة استرشادية من قبل صناع القرار.	< الاستمرار بالتحضير لإنشاء مكتبة قانونية ورقية والكترونية. مأسسة ملف النوع الاجتماعي.	<تدريبات متخصصة لكادر الديوان القانوني والاداري حول المواضيع التالية:- الاستشارات والفتاوى القانونية. الصياغة التشريعية. النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم.	رفع مستوى الوعي لدى طلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الديوان أهمية النشر في الجريدة الرسمية. اعداد أيقونات متخصصة على الموقع الرسمي للديوان ورفدها بالمواد اللازمة. تفعيل بنود مذكرات التفاهم.	تطوير البيئة الالكترونية للديوان للانتقال من العمل الورقي الى الالكتروني وتزويد الديوان بما يلزم من معدات وأجهزة ونظم وتطوير وتحديث الموقع الرسمي للديوان ليواكب التطورات الجديدة الحاصلة في العمل.	تزويد الديوان ببرنامج الكتروني للمتابعة والتقييم. تحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية للديوان. اعداد تصور حول أتمتة الجريدة الرسمية.

الاحتياج	التعديلات القانونية والإجرائية	البنية التحتية والموارد البشريّة	بناء القدرات	الإعلام والتواصل	تكنولوجيا المعلومات	غير ذلك
المؤسّسة						
المعهد القضائي الفلسطيني	< اعتماد برنامج الدبلوم واقراره. < اقرار مشروع قانون المعهد القضائي الفلسطيني. < استكمال الهيكلية الداخلية للمعهد القضائي الفلسطيني وإقرارها. < مبادئ توجيهية لتقييم الموظفين.	< استئجار مبنى جديد وتجهيزه لعقد التدريبات. < تحديد قاعة محكمة في شمال الضفة الغربية وأخرى في جنوب الضفة الغربية من أجل عقد برامج التدريب. < مكتبة قانونية تتضمن محتوىً إلكترونيّاً.	< إعداد تدريب لبناء القدرات فيما يتعلّق بالتفتيش القضائي. < إعداد برنامج للتدريب المستمر للقضاة وأعضاء النيابة. <عقد تدريب تأسيسي لجميع القضاة الجدد واعضاء النيابة <عقد دورات تدريب متخصص للقضاة واعضاء النيابة < عقد دورات تدريبية تخصصية للقانونيين والاداريين العاملين بالمؤسسات الحكومية < برامج تدريبية لموظفي المعهد القضائي الفلسطيني حول إدارة البرامج، والرصد والتقييم، وصياغة الوثائق الرسمية والبيانات الصحفية للأخبار، وكتابة التقارير.	< إعادة تفعيل الصفحة الإعلاميّة الخاصة بالمعهد القضائي الفلسطيني. <إصدار مجلة دوريّة	< البنية التحتية التكنولوجية للتدريبات. <منصّة التدريب عبر الإنترنت	تنفيذ برامج تبادل خبرات مع معاهد قضائية

الأثار والمعوقات في حال أشرفت الحكومة على مخطط الضم من قبل الدولة القائمة بالاحتلال:

بصفة أن وزارة العدل هي المستشار القانوني للحكومة والوزارة ذات اختصاص قانوني وموضوع الضم يتعلق بالدرجة الأولى بانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني المتمثلة في مصادرة أراضيه ومصادره موارده الطبيعية ومنه حرية التنقل بما يتعارض مع الاتفاقيات الموقعه بين السلطة والاحتلال،وبما يتعارض بشكل أساسي مع القانون الدولي الانسان الذي صنف هذة الانتهاكات بموجب اتفاقيه جنيف الرابعة انتهاكات صارخة والتي نص عليها القانون الدولي الانساني والمعاهدات الدولية ، ولا سيما المادة 146 والمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة ، والذي
يتطلب ذلك ملاحقة اسرائيل قانونيا ورفع دعاوى قضائية ضدها أمام المحاكم الدولية المتمثل بمحكمة العدل الدولية في لاهاي والمحكمة الجنائية الدولية وتقديم احتجاجات قانونية أمام اللجان التعاهدية على المستوى الدولي والاقليمي ودور وزارة العدل يتمثل في اعداد تلك الملفات والقضايا بالتنسيق والتعاون مع جميع أركان قطاع العدالة ومنظمات المجتمع المدني ،وأيضا موضوع الضم للأراضي يؤدي الى تعطيل العدالة من خلال عدم حرية التنقل للمواطنين والحد من حصولة على الخدمة وحقوقه القانونية.

bوأشار مجلس القضاء الأعلى بأنه" أثناء الحضور القضائي الدولي لفلسطين في العديد من المحافل الدولية (اليوروميد، مجلس أوروبا، بعثة الشرطة الأوروبية، اللجنة الفلسطينية الاوروبية لحقوق الانسان....) تمت الاشارة الى أهمية السيادة القانونية على الأرض لدولة فلسطين وتأثير انتقاص هذه السيادة من فاعليه القضاء الفلسطيني وإنفاذ الاحكام والقرارات القضائية على أرض الواقع تحقيقاً للعدالة الناجزة ولاسيما وإن عدم تنفيذ الاحكام القضائية أو التأخر في تنفيذها يفقد أحكام القضاء الفلسطيني من الفاعلية على أرض الواقع ولاسيما وإن الجانب الإسرائيلي خاصةً يرفض ويعيق تنفيذ الأحكام القضائية الفلسطينية في المناطق المعترف بها دولياً لفلسطين والتي يسيطر عليها الجانب الاسرائيلي بشكل فعلي من الناحية الامنية؛ وبالتالي تتجلى الخطورة بشكل أكبر في حال ضم تلك المناطق المحتلة عام 1967 الى اسرائيل الامر الذي يؤدي الى فقدان القضاء الفلسطيني للولاية القضائية والقانونية بشكل واقعي على تلك المناطق الامر الذي معهُ تصبح هذه المناطق ملاذاً للخارجين عن القانون الفلسطيني والمتهربين من تنفيذ الأحكام القضائية الفلسطينية وهذا ما تم الاشارة اليه أكثر من مرة معززاً بالارقام والاحصائيات في المحافل الدولية مشيرين إلى أن الاحتلال ينتقص ويحد من فاعلية القضاء الفلسطيني وسيادته على الارض وأنه لا يسهل عمل جهات انفاذ القانون والأحكام القضائية داخلياً من جهة وكذلك يحد من فعالية إنضمام فلسطين الى أي اتفاقية قضائية دولية عابرة الحدود بسبب إنتقاص السيادة الداخلية من جهة وكذلك عدم السيادة على المعابر والحدود من جهة آخرى".

تحليل الواقع بطريقةSWOT

نقاط القوة :

- وجود إرادة سياسية داعمة لتطوير قطاع العدالة.
- تشكيل مجلس قضاء اعلى انتقالي يعمل على اصلاح النظام القضائي وفقا لقرار بقانون رقم 17 لسنة 2019.
- تشكيل المجلس التنسيقي الأعلى لمؤسسات قطاع العدالة وفقا للمرسوم الرئاسي لسنة 2019.
- وجود رؤيا قطاعية لمؤسسات قطاع العدالة للتطوير المؤسسي وتحسين الخدمات المقدمة.
- وجود معهد قضائي مستقل
- تشكيل المحكمة الدستورية العليا، وتعيين الهيئة القضائية بشكل كامل.
- إعتماد ديوان الفتوى والتشريع كمؤسسة عامة مستقلة في العام 2013.
- تعزيز التخصص في مجالات حقوق الانسان والنوع الاجتماعي وعدالة الاحداث والصياغة التشريعية. وتحسن قدرات العاملين في قطاع العدالة.
- إقرار استراتيجية المساعدة القانونية تشكيل لجنة وطنية للمساعدة القانونية تعملعلى انشاء نظام مساعدة قانونية مستدام، مكون من مؤسسات حكومية و مؤسسات أكاديمية ومجتمع مدني تقدم خدمات في الوصول للعدالة بما فيها المساعدة القانونية والعون القانوني والحماية والايواء.
- وجود نظام محوسب مشترك بين مؤسسات قطاع العدالة، والمؤسسات الشريكة لتحسين الخدمات المقدمة من مؤسسات القطاع. وانشاء أول قاعدة بيانات قانونية حكومية إلكترونية في دولة فلسطين (المرجع الالكتروني).
- اقرار قرار بقانون بشأن حماية الأحداث رقم (4) للعام 2016م
- انشاء أول قاعدة بيانات قانونية حكومية إلكترونية في دولة فلسطين باسم (المرجع الالكتروني) الذي يستهدف المواطنين والباحثين، والأكاديميين، والجهات ذات العلاقة للوصول الى كافة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وصولا الى التشريعات التي صدرت عن الدولة.

نقاط الضعف:

- قدم الهيكليات المؤسسية المقرة.
- نقص الموارد البشرية المتخصصة،
- عدم توفر اعتمادات مالية كافية لمؤسسات القطاع.
- وجود إشكالية في اعداد نظام الدبلوم القضائي.
- ضعف تنفيذ الاحكام القضائية بما فيها تحديد الاشكاليات في قانون الاجراءات الجزائية وفي الاطار القانوني الحاكم للتنفيذ.
- ضعف التعاون ما بين مؤسسات قطاع العدالة بخصوص تنفيذ تدريبات لجميع العاملين بقطاع العدالة، وعمل مؤسسات قطاع العدالة الى تنفيذ تدريبات لتطوير آداء وتمكين العاملين بها، دون التنسيق مع المعهد القضائي وتنفيذ التدريبات من خلاله.
- عدم الالمام الكامل بالالتزامات المترتبة على مؤسسات القطاع نتيجة توقيع الاتفاقيات الدولية.
- صعوبة وصول الفئات والمناطق المهمشة لخدمات قطاع العدالة وخاصة القدس الشرقية.
- استمرار العمل بالقوانين الإدارية والانظمة المالية المركزية، وعدم استحداث قوانين وأنظمة خاصة بالسلطة القضائية والمحكمة الدستورية العليا.
- ضعف البنية التحتية لمؤسسات القطاع
- عدم تحديث التشريعات الناظمة لقطاع العدالة.
- تداخل صلاحيات اركان قطاع العدالة.
- عدم موائمة مراكز الاصلاح والتاهيل لمعايير حقوق الانسان.
- استمرار الاختلاف في الأنظمة القانونية المعمول بها في فلسطين وخصوصا الاختلاف بين المحافظات الشمالية والجنوبية.
- بطئ اجراءات تحديث تشريعات قطاع العدالة.
- ضعف الوسائل القانونية البديلة لحل النزاعات والحاجة لتطوير القوانين الخاصة بها.

الفرص المتاحة:

- التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والمؤسسات الأكاديمية.
- تشكيل مجلس التنسيق الأعلى لقطاع العدالة.
- التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.
- تشكيل لجنة موحدة لموائمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية.
- وجود شركاء تنمويين لتطوير القطاع.

المهددات:

- الاحتلال الإسرائيلي وممارساته على ارض الواقع.
- استمرار الانقسام السياسي.
- جائحة كورونا وما ترتب عليه توقف العمل في مؤسسات قطاع العدالة.
- استمرار تعطل دور المجلس التشريعي.
- عدم كفاية القدرة الاستيعابية لمراكز الاصلاح والتاهيل.
- انخفاض مستوى الدعم المالي للقطاع من قبل المؤسسات المانحة وعزوف عدد من المانحين عن الاستثمار في البنى التحتية للقطاع.
- القيود المفروضة على حركة المواطنين داخل المحافظات الشمالية والجنوبية وبين المحافظات الشمالية والجنوبية مما يعيق سير العدالة.
- انعدام الولاية القضائية الفلسطينية على المستوطنات والمناطق الفلسطينية المصنفة C .
- عدم سيطرة دولة فلسطين على الحدود والمعابر.
- ضعف آليات وسائل تبادل وتسليم المجرمين على المستوى الثنائي والدولي مما يسهم في عرقلة بسط الولاية القضائية وتنفيذ الأحكام.
- انتقاص الولاية القضائية الفلسطينية على الإسرائيليين والفلسطينيين من حملة الهويات المقدسيةالذين يرتكبون جرائم في دولة فلسطين.
- انعدام الولاية القضائية على الاسرائلي، وانتقاص الولاية القضائية الجزائية و الحقوقية على الفلسطينيين من حملة الهوية المقدسية.
- قصور البروتوكول القانوني الملحق باتفاقية أوسلو لمقتضيات ومتطلبات بناء الدولة.
- انعدام الولاية القضائية الفلسطينية على المستوطنات.
- صعوبة تنفيذ الاحكام القضائية على الفلسطينيين في مناطق C.

تحليل التحديات وما تم انجازه خلال الاعوام2019-2017

محدودية الولاية القانونية وانعدام السيطرة على الموارد وفقدان السيادة

ساهمت محدودية الولاية القانونية في تقويضاداء قطاع العدل، حيث اثرت التقسيمات المتبعة لمناطق المحافظات الشمالية والمسماة أ وب وج من قدرة المحاكم والاجهزة الامنية على ايصال التبليغات الى المواطنين القاطنين في كافة اماكن تواجدهم ونقل المتهمين بين المحافظات وانفاذ قرارات المحاكم وخصوصا في المناطق المصنفة ج والتابعة للسيطرة الادارية والامنية للاحتلال الاسرائيلي. كما اثرت الحواجز الإسرائيلية على قدرة المواطنين من الوصول الى المحاكم في الاوقات والايام المحددة للجلسات مما تسبب في التأجيل المتكرر للجلسات. كما اثر عدم التزام الاحتلال الإسرائيلي بالاتفاقيات الموقعة وخصوصاً فيما يتعلق بالبروتوكولات القانونية، وغياب احترام

القرارات القضائية الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وفرار مطلوبين للعدالة الفلسطينيةإلى المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة ، وعدم سيطرة دولة فلسطين على الحدود والمعابر، وضعف آليات وسائل تبادل وتسليم المجرمين على المستوى الثنائي والدولي في عرقلة بسط الولاية القضائية وتنفيذ الأحكام، وانتقاص الولاية القضائية الفلسطينية على الإسرائيليين والفلسطينيين من حملة الهويات الإسرائيلية الذين يرتكبون جرائم في دولة فلسطين.

هذا وقد عملت مؤسسات قطاع العدل خلال الاعوام 2017-2020 على اقتراح مجموعة من الحلول للتعامل مع هذا التحدي كان اهمها انجاز دراسة للمناطق التي يمكن فتح محاكم فيها خصوصا في مدن وقرى محيط القدس حيث التجمعات السكنية الكبيرة بالإضافة الى محكمة يطا جنوب الخليل وذلك للتخفيف من الحاجة لنقل المتهمين من هذه المناطق والمحاطة بمناطق ج ومناطق تابعة للسيطرة الإسرائيلية. مع العلم انه مجلس القضاء اتم فتح محكمة يطا ولكن لم يتمكن حتى الان من تأمين التمويل اللازم لفتح المحاكم في محيط القدس على الرغم من اهتمام بعض الجهات المانحة والتي لم تلتزم بتأمين الدعم. هذا بالإضافة الى قيام النيابة والمحاكم بترتيب نقل نيابة وهيئة محكمة الاستئناف والتي مقرها محافظة رام الله الى المحافظات الاخرى للتغلب على عائق الحاجة للتنسيق لنقل المتهمين والشهود خصوصا في الحالات التي تعذر فيها الحصول على تنسيق او الحالات التي لا تحتمل التأجيل.

وتضم الخطة الجديدة مجموعة من الحلول للتعامل مع هذا التحدي منها الدراسة حول التجمعات السكانية الاخرى التي تحتمل فتح محاكم جديدة. وسيستمر العمل على ترتيب تنقل محكمة الاستئناف لحين اتمام تجهيز محكمة الخليل ومحكمة نابلس التي ما زالت بحاجة الى تمويل والتي من المخطط لها ان تضم محاكم استئناف فور تجهيزها.

كما سيتم فتح نقاش من قبل لجنة مشتركة من مؤسسات قطاع العدالة وقطاع الامن لمناقشة التحديات التي تواجه النيابة والمحاكم في مجال احضار الشهود وتوقيف ونقل المتهمين بين المحافظات وفي المناطق ب و ج وخصوصا بما يخص التنسيق المبكر لنقل المتهمين واحتجازهم في نفس المحافظة التي ستتم فيها المحاكمة قبيل المحاكمة بأيام. كما سيتم توكيل اللجنة بدراسة التحديات الخاصة بتنفيذ احكام المحاكم على المواطنين القاطنين والفارين لمناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية والخروج بحلول خلاقة تفضي الى اجبارهم على الامتثال لأحكام المحاكم.

التدخلات التي سنعمل عليها لمعالجه هذا التحدي:

- زيادة عدد المحاكم والنيابات في المناطق المسموح العمل فيها.
- زيادة عدد طواقم وموظفي السلطة القضائية ليشملوا معظم المناطق.
- استخدام الحلول البديلة لتحقيق العدالة من خلال التقنيات المتقدمة من خلال شبكة الانترنت وغيره.
- ستخدام الوسائل القانونية البديلة لحل النزاعات في هذه المناطق.

العلاقة بين الأركان الرئيسة لقطاع العدل

ساهمت مجموعة من العوامل إلى التنازع حول الصلاحيات بين أطراف قطاع العدل، وذلك لأسباب تتعلق بحداثة التجربة الفلسطينية نسبيا مقارنة مع الدول العربية المجاورة التي حصلت على استقلال سياسي في القرن الماضي. كما ساهم عدم الوضوح في بعض بنود قانون السلطة القضائية الفلسطيني لسنة 2002، إلى بروز إشكالية العلاقة بين الأركان الرئيسة لقطاع العدل وتداخل الأدوار ومجالات الاختصاص، الأمر الذي أثر سلبا على فعالية عمل قطاع العدل. من أبرز الأمثلة على هذا التنازع هو ملف إدارة المحاكم والتي تدار منذ العام 2002 من قبل مجلس القضاء الاعلى بنص المادة 3 بشأن الموازنة والمادة 47 والتي تمنح وزير العدل في ذات الوقت صلاحية الاشراف على المحاكم. كما أن غياب نصوص واضحة تنظم باب النيابة العامة في قانون السلطة القضائية أدى إلى تعدد التفاسير حول تبعية النيابة العامة وموقعها بين السلطتين التنفيذية والقضائية. من هنا برزت الحاجة إلى تعديل قانون السلطة القضائية لتوضيح هذه البنود،مع العلم ان مجلس القضاء الاعلى يدير فعلياً المحاكم ويتابع رؤساء المحاكم اعمال محاكمهم بشكل مباشر منذ العام 2002، مع وجود وكيل وزارة العدل كعضو في مجلس القضاء الاعلى، كما وان النيابة العامة تتمتع بمستوى كبير من الاستقلالية حيث لها موازنة منذ العام 2012 وهيكلية مستقلة منذ العام 2014، كما ان النائب العام عضوا في مجلس القضاء الاعلى. وعلى الرغم من ذلك، فقد برزت الحاجة لإجراء اصلاحات تشريعية وتنظيمية على قطاع العدل

حيث صدر مرسوم رئاسي بتشكيل المجلس التنسيقي الأعلى لقطاع العدالة رقم(7) لسنه 2019م ينكون من:

رئيس المحكمة العليا(رئيساً)،وعضوية كل من(المستشار القانوني لرئيس الدولة،وزير العدل، النائب العام، مدير عام الشرطة الفلسطينية،نقيب المحامين،مديرعام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.

يسعى المجلس التنسيقي الأعلى لقطاع العدالة لتحقيق الأهداف التالية:

- ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات ،وتعزيز مبدأسيادة القانون.
- حماية حق المواطن في الوصول للعدالة واللجوء لقاضيه الطبيعي.
- تعزيزمناخات الثقة بمكونات قطاع العدالة ،وازالة ما يعترض رسالة العدالة من عقبات ومعيقات.
- تنقية أجواء العلاقات بين مكونات قطاع العدالة ،وتعزيزمناخات الشراكة والتعاون فيما بينها.
- وضع الرؤى والاستراتيجيات والخطط اللازمة للنهوض بالقطاع ومكوناته.

في سبيل تحقيق أهدافه ،يمارس المجلس التنسيقي مهامه التاليه وفق محددات القانون الأساسي الفلسطيني،لتوفير مناخ الثقة بالوصول للعدالة كمحفز على التنمية والاستثمار:

- رفع مستوى التعاون والتكامل بين مؤسسات قطاع العدالة ،وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني،والقوانين النافذة ،والمعايير الدولية.
- دراسة أوضاع مكونات قطاع العدالة،ورصد معيقات تطويرها،والعمل على تذليلها.
- دراسة التشريعات الناظمة لمكونات قطاع العدالة ،وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة للجهات المختصة لمعالجتها.
- تحديد أدوات ووسائل واحتياجات النهوض بمؤسسات قطاع العدالة ،والعمل على توفيرها وحل أي إشكاليات قد تبرز بين أي مكونات القطاع.

مع ضرورة الاشارة هنا الى التقدم الذي تم احرازه خلال الاعوام 2017-2019 حيث تم اعداد مسودة اولية معدلة لقانون السلطة القضائية ومناقشتها في عدة جلسات لمجلس القضاء الاعلى والذي يضم في عضويته النائب العام ووكيل وزارة العدل كما سلف، استمرار التشاور بين المجلس و الوزارة و النيابة في هذا المجال من خلال اللجنة آنفة الذكر. بالإضافة الى التغير في توجهات وزارة العدل بخصوص ادارة المحاكم والاشراف على النيابة العامة، حيث قام وزير العدل بتفسير بنود هذه المواد على انها لا تنص على دور للوزارة كمؤسسة في هذان المجالين، وانما تعود النصوص على شخص الوزير، وبالتالي تعطيه هو الصلاحية على الاشراف وليس دوائر الوزارة. وعلى سبيل المثال، فقد خاطبت وزارة العدل رئاسة الوزراء بخصوص فصل موازنة النيابة العامة كلياً عن موازنة الوزارة فيها الموظفين الاداريين ابتداء من العام 2017. كما قامت الوزارة بعمل مبادرة مشابهة بخصوص المعهد القضائي، نقلت بها الصلاحية للمعهد بإعداد الموازنات والصرف المالي ومخاطبة ديوان الموظفين بشكل مباشر كتعين الموظفين دون الحاجة للعودة للوزارة، تمهيداً لاعتماد قانون للمعهد ينص على استقلاليته المالية والإدارية، علماً أن تنفيذ الهدف الرئيسي الذي تم انشاء المعهد على

اساسه ما زال غير مطبقاً وهو تنفيذ الدبلوم القضائي، وما زال الكثير من اختصاصات المعهد غير مطبقة على أرض الواقع. ان هذه التطورات تستدعي اعادة النظر في الإشكاليات التي ما زالت قائمة في القطاع خلال الاعوام 2017-2022 والتوصل الى افضل الحلول لها اما من خلال التعديل التشريعي او الاستثمار في قدرات مؤسسات قطاع العدل لتمكينها من القيام بدورها وتعزيز ذلك من خلال مذكرات تفاهم لتوضيح الادوار والمهام في المسائل آنفة الذكر وفي امور اخرى مثل تسليم المجرمين والانابة والمساعدة القضائية، بالإضافة الى خطة تطويرية لتعزيز قدرات المؤسسات للقيام بالمهام المنوطة بها اتجاه المواطنين والمؤسسات الاخرى في القطاع. كما يجب تعزيز قواعد المساءلة والشفافية في مؤسسات قطاع العدل واتاحة المجال امام المواطنين لتقديم الشكاوى بشكل مركزي وميسر وتعزيز قدرة المؤسسات على التحقيق في الشكاوى الواردة، خاصة قضايا الفساد بشفافية عالية. وهناك حاجة إلى التركيز على دور وزارة العدل في هذا المجال واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لتمكينها من القيام بمهامها بشكل فاعل، ولكي تساهم في قيادة الإصلاحات التنظيمية لمؤسسات قطاع العدل.

التدخلات التي سنعمل عليها لمعالجه هذا التحدي:

- رفع مستوى التعاون والتكامل بين مؤسسات قطاع العدالة ،وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني،والقوانين النافذة ،والمعايير الدولية.
- دراسة أوضاع مكونات قطاع العدالة،ورصد معيقات تطويرها،والعمل على تذليلها.
- دراسة التشريعات الناظمة لمكونات قطاع العدالة ،وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة للجهات المختصة لمعالجتها.
- تحديد أدوات ووسائل واحتياجات النهوض بمؤسسات قطاع العدالة ،والعمل على توفيرها وحل أي إشكاليات قد تبرز بين أي مكونات القطاع.

النظام المؤسسي والقانوني وازدواجية المؤسسات ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة

إن استمرار الانقسام وتعطل المجلس التشريعي عن العمل على الرغم من تشكيل حكومة وفاق وطني والتي كان ملقى على عاتقها مهمة توحيد المؤسسات الحكومية والعدلية والنظام القانوني في المحافظات الشمالية والجنوبية، وإعادة المؤسسات الرسمية في قطاع غزة إلى إطار الشرعية والقانون، واستمرار العمل على اعداد مسودات قوانين واقرارها من قبل مجلس الوزراء وإصدارها بقرار بقانون بموجب المادة (43) من القانون الأساسي دون تطبيقها على غزة يزيد من تعميق الازدواجية في المؤسسات والاطر والانظمة القانونية بين المحافظات الشمالية والجنوبية، ومن ناحية أخرى تم اصدار العديد من القوانين في المحافظات الجنوبية والتي يتم تطبيقها من قبل حكومة الأمر الواقع في غزة. مع العلم ان القرارات بقانون يجب ان تشمل كافة أراضي الدولة الفلسطينية، وليس الضفة الغربية فقط، إلا أن قطاع غزة لا يلتزم

بها ولا يوجد وسيلة قانونية أخرى لتعديل وإصدار القوانين غير صلاحية الرئيس، لحين انتخاب مجلس تشريعي جديد، حيث من المفترضقانونا أن تعرض هذه القرارات بقانون على المجلس التشريعي فور انعقاده لإقرارها او تعديلها او الغائها.وعلى الرغم من هذه البيئة المعقد التي عمل في ظلها قطاع العدل خلال الاعوام الماضية الممتدة منذ 2007 فقد تم احراز بعض التقدم خلال الاعوام 2016-2014 من حيث تكثيف العمل مع المؤسساتالأهلية والدولية واشراكهم في صياغة مجموعة من مسودات القوانين والتعديلات التشريعية مثل قانون حماية الاسرة من العنف وقانون محكمة الجنايات الكبرى، والتي من المتوقع في حال إقرارها أن تساهم بشكل كبير في تعزيز أداء المؤسسات العدلية والقضائية.

إن عملية دمج المؤسسات الرسمية في ظل المصالحة الفلسطينية القادمة تشكل تحديا كبيرا، حيث أن من المفترض أن تراعي عملية الدمج الإشكاليات القانونية والإدارية والمالية الناتجة عن ازدواجية المؤسسات المختلفة في شقي الوطن، وعدم قانونية التعيينات التي أجرتها الحكومة المقالة في قطاع غزة، وعدم صدور قرارات التعيين عن الجهة المختصة قانونا. إن توحيد قطاع العدل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة يتطلب رؤية واستراتيجية وخطوات لعملية التوحيد بما فيها ضرورة التزام قطاع غزة بالأنظمة والقرارات التي تصدر عن الحكومة. ذلك بالاضافة الى الالتزام بالقرارات بقانون والمراسيم التي تصدر عن الرئيس لحين عرضها على مجلس تشريعي منتخب.

ويجدر الاشارة هناالى ان استراتيجية قطاع العدل للأعوام 2019-2017 لم تتضمن بنود تستهدف التمهيد لهذا الدمج والتوحيد، على الرغم من انخراط كثير من هذه المؤسسات مع المجتمع الدولي والمدني ومجلس الوزراء في نقاشات حول مسودات قوانين موحدة بين المحافظات الشمالية والجنوبية وخوضها لجلسات عصف ذهني حول سبل توحيد المؤسسات القضائية. مع العلم ان الفيصل الاساسي في أي نقاش كان يتمحور حول عدم وجود اتفاق مصالحة ملزم لإتمام جميع اجراءات الدمج، بالإضافة الى تحديات اقرار شرعية المؤسسات الموازية التي تم انشائها في غزة والتعينات القضائية التي تمت خلال فترة الانقسام. مع العلم ان هذه التعينات لم تتم وفقا للقانون، وقد حكمت المحكمة العليا بتاريخ 3/10/2016 بأن المحاكم في قطاع غزة غير قانونية.

ان الخطة الحالية للأعوام 2022-2017 تتضمن بنود خاصة باستمرار العمل على اقتراح مسودات لتوحيد التشريعات النافذة قانون ودراسة وضع القضاء في قطاع غزة واحتياجاته ومحاولة تقيم ادائه من خلال مؤسسات مستقلة والنظر في احتياجات تأهيل القضاة واعضاء النيابة غير العاملين منذ الانقسام بالإضافة الى فتح نقاش مع المجتمع المدني حول آليات اعادة المؤسسات الرسمية في غزة الى اطار الشرعية والقانون.

التدخل السياساتي الذي يعالج هذا التحدي:

- تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها.
- ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية.

المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة واستحقاقاتها:

إن الاحتياج المتزايد لتحقيق عدالة فعالة، إضافة إلى الحفاظ على الانجازات المتحققة في قطاع العدل والاستجابة إلى متطلبات بناء الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي والتوافق مع المعايير الدولية نتيجة إلى انضمام فلسطين للعديد من المعاهدات والاتفاقيات، حيث وقعت فلسطين على أكثر من 54 معاهدة دولية بما فيها سبعة منها لحقوق الإنسان. إن ذلك يتطلب التفكير بطريقة فعالة لإجراء تعديلات تشريعية وإجراءات عملية تتوافق مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تشمل الحق في الحصول على محاكمة عادلة كما ورد في المادة14 من المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية (1966) التي انضمت إليها دولة فلسطين في عام 2014، وتطبيق ضمانات المحاكمة العادلة يتطلب التنفيذ المتسق والمتماسك في جميع الإجراءات الجنائية. كذلك مواءمة قانون السلطة القضائية، وقانون حماية الأسرة، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون حماية الأحداث بما يتوافق والمعايير الدولية الحديثة ومع قانون حقوق الإنسان الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها دولة فلسطين مع الاخذ بعين الاعتبار حالة فلسطين الخاصة وخضوعها تحت الاحتلال. حيث خلص تحليل الواقع الى الحاجة لما يلي:

تحتاج العملية التشريعية إلى مراجعة دقيقة وتطوير آليات وإجراءات واضحة لها في ظل غياب دور المجلس التشريعي بما فيها التشاور والمشاركة في صياغة القوانين والمبادرات القانونية مع كافة الأطراف ذات العلاقة. ومن المفيد أيضا التفكير بتبعيات هذه الالية في المستقبل في حال تم تفعيل المجلس التشريعي واخذه لدوره الطبيعي في هذا المجال

إن تقوية وحماية حقوق الإنسان لكافة المواطنين وخاصة المجموعات المهمشة والضعيفة هو متطلب من متطلبات المعاهدات التي وقعت عليها دولة فلسطين، وعليه سيكون عليها مسؤولية لإصدار تقارير تبين مدى التزامها في هذا المجال، ولمؤسسات قطاع العدل دور كبير في ضمان هذا الالتزام خصوصاً فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة وضمان المحاكمة العادلة وتأمين العدالة للطبقات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال والنساء والقاطنين في مناطق ج ومناطق القدس. كما أن تعزيز النوع الاجتماعي يستدعي وضع رؤية استراتيجية لضمان حماية النساء والفتيات والأطفال. كذلك تعزيز التنفيذ والرقابة على قانون حماية الأحداث وقانون الطفل تماشيا مع المصلحة الفضلى للأطفال ومعاهدة حقوق الطفل.

بالاشارة الى ان استراتيجية قطاع العدل للأعوام 2017-2019 تضمنت برنامجين لإنشاء اجسام تتابع موائمة التشريعات بما يتماشى مع التزامات اعلان الدولة. وقد تم انشاء وحدة لإعداد التقارير الاممية في وزارة الخارجية والتي شاركت فيها مؤسسات قطاع العدل ،ولجنة وطنية لاسترداد جثامين الشهداء .

تم تشكيل لجنة موائمة التشريعات مع المعاهدات والمواثيق الدولية بقرار مجلس الوزراء رقم(1/02/18) للعام 2019،تضم في عضويتها :وزارة العدل مقرراً،وعضوية وزارة الخارجية والمغتربين ،وزارة الداخلية،وزارة المالية،وزارة الاقتصاد الوطني،وزارة التنمية الاجتماعية،وزارة شؤون المرأة،وزارة الثقافة،الأمانة العامة لجلس الوزراء،ديوان الفتوى والتشريع،الهيئة المستقلة لحقوق الانسان،نقابة المحامين،دائرة شؤون المفاوضات،الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وتعمل اللجنة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص،وتتولى مراجعة التشريعات المعمول بها،ومشاريع القوانين ،وتحديد الأولويات التشريعية الواجب العمل على استحداثها أو تعديلها بما يتوائم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين او ستنضم اليها ،وترفع الى مجلس الوزراء لمتابعتها مع اللجنة المشكلة بقرار رئيس دولى فلسطين لمتابعة انضمام دولة فلسطين الى المعاهدات والمواثيق الدولية.

اما الخطة الحالية فتركز على التعاون والتنسيق بين مؤسسات قطاع العدل والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني في هذا المجال، خصوصا في مجال الاستفادة من خبراتهم في تعزيز التزامات المؤسسات بالمعايير الدولية لحقوق الانسان والمحاكمة العادلة، مع التركيز على بند التدريب ورفع القدرات لدى العاملين في القطاع خصوصا القضاة واعضاء النيابة المتخصصين والموظفين القانونين المختصين في الصياغة التشريعية في المؤسسات وديوان الفتوى والتشريع، والتركيز على رفع قدرات المعهد القضائي تدريجيا لدمج هذه البرامج ضمن برامجه التدريبية المستمرة.

مع التركيز على بند التدريب ورفع القدرات لدى العاملين في القطاع خصوصا القضاة واعضاء النيابة المتخصصين والموظفين القانونين المختصين في الصياغة التشريعية في المؤسسات وديوان الفتوى والتشريع (على وجه الخصوص بصفته الجهة المسؤولة عن الصياغة التشريعية بموجب أحكام القانون).

التدخل السياساتي الذي يعالج هذا التحدي:

- مراجعة التشريعات المعمول بها،ومشاريع القوانين ،وتحديد الأولويات التشريعية الواجب العمل على استحداثها أو تعديلها بما يتوائم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين.
- مواءمة قانون السلطة القضائية، وقانون حماية الأسرة، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون حماية الأحداث بما يتوافق والمعايير الدولية الحديثة.
- رفع القدرات لدى العاملين في القطاع خصوصا القضاة واعضاء النيابة المتخصصين والموظفين القانونين المختصين في الصياغة التشريعية في مؤسسات الدولة.

الوصول إلى خدمات العدالة والتكاملية في تقديمها لاسيما للنساء والأحداث

إن الوصول إلى خدمات العدالة وضمان المحاكمة العادلة في ظل محدودية الموارد البشرية و المادية وارتفاع العبء القضائي على المحاكم وما يعنيه من اطالة امد التقاضي وعدم القدرة على ملائمة جميع المرافق للاحتياجات الخاصة بالفئات المختلفة بما فيها النساء و الاحداث يشكل تحديا استراتيجيا يتطلب تبني منهجية متكاملة تشترك فيها كافة أطراف العدالة بالتعاون مع المؤسسات و الوزارات الشريكة ومؤسسات المجتمع المدني و المجتمع الدولي بما فيها تطوير استراتيجية وطنية بما يخص المساعدة القانونية لتستجيب لاحتياجات الفئات المهمشة وضمان وصولها إلى خدمات العدالة ومساعدتها أثناء إجراءات المحاكمة، بالإضافة الى تطوير برامج العدالة الالكترونية لتيسير وصول المواطنين الى الخدمات المقدمة من قطاع العدالة.

بالإضافة الى ضرورة مراعاة خدمات قطاع العدل التي تمس الاسرة الفلسطينية و النسيج المجتمعي و المتمثلة بقضايا الاحوال الشخصية و التي تعالج من خلال المحاكم الشرعية والتي عانت من اهمال طويل من حيث تطوير قدراتها وامكانياتها البشرية و المادية لتقديم خدمات افضل للمواطنين خصوصا النساء و الاحداث في مجال النفقة والحضانة والتأهيل والحماية، كما ويعزى هذا الضعف الى غياب منظومة قانونية متكاملة تعين القضاء الشرعي على القيام بتقديم هذه الخدمات على نحو افضل، مع ضرورة التركيز على رفع قدرات القضاة واعضاء النيابة من خلال التدريب و التخصص في التعامل مع هذا النوع من القضايا و التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً مراكز الايواء، لتطوير خدماتها وتحقيق التكاملية في تقديم هذه الخدمات .

هذا وقد حققت مؤسسات قطاع العدل تقدما ملحوظاً في هذا المجال خلال الاعوام الماضية، مع وجود الكثير من الثغرات التشريعية التي ما زالت بحاجة الى اصلاح وخصوصا في مجال قانون العقوبات الساري، مع العلم ان مؤسسات القطاع ساهمت في مراجعة مسودات قوانين الاحداث وقانون حماية الاسرة، كما ضغطت من اجل اقرار قانون الاحداث وشكلت النيابات والمحاكم المختصة بتطبيقه بشكل سريع. وبدأت بتدريب موظفيها وكادرها القانوني للعمل على انجاح هذه المحاكم والنيابات بمستوى عالي.

بالإضافة الى تعزيز التخصص لدى اعضاء النيابة والقضاة والعاملين في مختلف المؤسسات الخدماتية في القطاع في مجال مناهضة العنف الاسري والعنف ضد المراءة في إطار التزامات فلسطين في اتفاقية سيداو و1325 والمعايير الدولية في هذا المجال. وتم تطوير عمل نظام التحويل الموحد وافتتاح مركز خدمات موحد في رام الله لتقديم الخدمات للنساء والاحداث الذين عانوا من العنف الاسري. كما وابدى القضاء الشرعي انفتاحاً كبيراً منذ توجه المؤسسات الدولية للعمل معه على تطوير اليات داخلية لتطوير قدراته وقدرات العاملين فيه في هذا المجال، وشارك بشكل فعال في نقاش مسودات القوانين والتعاون مع مؤسسات قطاع العدل من اجل ضمان تحقيق ما تم اقراره منها. بالإضافة لعمله جنبا الى جنب مع مؤسسات قطاع العدل الاخرى في رفع الوعي المجتمعي بهذه القضايا من خلال برامج اذاعية وحملات اعلامية ومنشورات تم العمل عليها خصوصا خلال الاعوام 2015 و2016. ولتسهيل وصول المواطنين والمؤسسات الى خدمات قطاع العطالة عمل ديوان الفتوى والتشريع على اعداد واطلاق المرجع الإلكتروني للتشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية، ويعد المرجع أول قاعدة بيانات قانونية حكومية إلكترونية في دولة فلسطين يستهدف المواطنين والباحثين، والأكاديميين،وكافة الجهات ذات العلاقة للوصول الى كافة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وصولا الى التشريعات التي صدرت عن الدولة. كما عمل الديوان على تجميع التشريعات المتعلقة بالمرأة وتم اعداد كتيب ودراسة بالخصوص.

ومازال هناك الكثير من التقدم الذي يجب احرازه في هذا المجال، حيث تركز الخطة الحالية على استمرار الحشد والتعاون من اجل اقرار التعديلات التشريعية الضرورية للتعامل مع تعزيز وصول المواطنين لخدمات قطاع العدل لاسيما النساء والاحداث. مع العلم ان قانون حماية الاسرة من العنف قد تم الانتهاء من مسودته وستقوم المؤسسات لحين اقراره بالعمل على التحضير لمتطلباته من تعديل للبنية التحتية وتعزيز التخصص لدى العاملين فيها. وهناك تركيز على التعاون مع المجتمع المدني من اجل العمل في هذا المجال بما فيه تحقيق التكاملية في تقديم الخدمات وخصوصا الاستشارات القانونية وخدمات الحماية والإيواء والتأهيل.

التدخل السياساتي الذي يعالج هذا التحدي:

- تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها.
- ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية.
- الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لاسيما للنساء والأحداث.

نزاهة النظام القضائي وجودة الأحكام

ان تحدي تعديل قانون السلطة القضائية وعدم رغبة مؤسسات قطاع العدل المس بالقانون الحالي والمقر من قبل المجلس التشريعي على الرغم من وجود مجموعة من المواد التي بحاجة الى تعديل والتي اتفقت مؤسسات قطاع العدل عليها خلال الاعوام الثلاثة الماضية قد دفع بمؤسسات القطاع التوجه للعمل على مجموعة من المحاور التي قد تساهم في تعزيز نزاهة النظام القضائي وجودة الاحكام لحين التوصل التمكن من تعديل القانون في ظروف سياسية

- تطوير استراتيجية لتحصين السلطة القضائية من تدخل السلطات الاخرى في اعمالها، وتحديدا التعيينات والقوانين التي تخص الشأن القضائي وانظمته لضمان الاستقلالية والحياد.
- تطويرمعاييروالياتالتدقيق والتفتيشالداخليلضبطجودة أحكام القضاة ولوائح الاتهام لدى اعضاء النيابة العامة
- تطوير اللائحة الداخلية للتفتيش القضائي وتفعيله للقيام بمهامه من تلقي الشكاوى على المحاكم والقضاة، وتقييم أداء القضاة، والتفتيش على المحاكم، وما يتطلبه ذلك من بناء القدرات والتدريب
- تعزيز دور ادارة التفتيش القضائي على اعضاء النيابة العامة للقيام بمهامها من تفتيش وتلقي شكاوى وتقييم الاداء.
- تفعيل دور المكتب الفني للمساهمة في تطوير جودة الأحكام القضائية
- تطوير واعتماد نظام اداري ومالي خاص بالسلطة القضائية يراعي ويدعم الاستقلالية والتطوير القضائي
- تفعيل وحدة الرقابة الداخلية في النيابة العامة لأغراض المساءلة والمحاسبة والتطوير
- تطوير برنامج المتابعة والتقييم في مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ومكتب النائب العام وأتمته العمل به.
- انشاء وحدة للنوع الاجتماعي في ديوان الفتوى والتشريع،
- معالجة قصورآلية الشكاوى على العاملين بالقضاء الشرعي وعدم التمييز بين الخاضعين للسلطة القضائية والخدمة المدنية.
- معالجة قصورالتشريعات المنظمة لعمل المحاكم الشرعية ومخالفتها للتطبيق الواقعي في بعض الجوانب.

اما بالنسبة لما تم العمل عليه خلال الخطة الاستراتيجية السابقة بهذا الخصوص، فقد عمل مجلس القضاء الاعلى على مراجعة لائحة التفتيش القضائي وتطوير معاييرها بما في ذلك اقتراح مسودة لائحة تفتيش قضائي يشمل النيابة العامة، الا ان العمل على اعتماد اللائحة اصطدم بضرورة تعديل قانون السلطة القضائية وخصوصاً في مجال

معادلة درجات اعضاء النيابة والقضاة لتنفيذ المادة 42 من قانون السلطة القضائية. وفيما يخص التدقيق والرقابة الداخلية على جودة العمل الاداري والمالي، فقد قام مجلس القضاء الاعلى بإنشاء وحدة للرقابة الداخلية بما ينسجم مع نظام التدقيق المالي الداخلي الصادر عن مجلس الوزراء رقم 11 للعام 2011 وبالشراكة مع وحدة التنسيق المركزي في وزارة المالية حيث باشرت بأعمالها بشكل مؤقت لحين اعتمادها بشكل نهائي على الهيكل التنظيمي الجديد، حيث تقوم بالتدقيق الاداري والمالي الداخلي لجميع اعمال المحاكم وادارات المجلس.

اما فيما يخص استهدافات السلطة القضائية في هذا المجال ضمن الخطة الحالية، فيطمح مجلس القضاء الاعلى الى استكمال عملية اعتماد لائحة التفتيش القضائي وتعديل القوانين والتشريعات اللازمة لاعتمادها، اضافة الى أتمته التقارير ونماذج التفتيش وتطويرها.

بالإضافة الى تطوير مسودة نظام اداري ومالي خاص بالسلطة القضائية، واستكمال مأسسة وحدة الرقابة الداخلية والتدقيق المالي والاداري والمتابعة والتقييم.

التدخل السياساتي الذي يعالج هذا التحدي:

- ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته.
- ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية.

فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية

إن الزيادة في عدد القضايا الواردة سنويا إلى المحاكم بنسبة تقارب (8%) في ظل محدودية المصادرالبشرية والمادية المتاحة يزيدمن تراكم القضاياوإطالة أمد التقاضي وسيحتاج هذا إلى معالجة الأسباب الكامنة وراءها وخاصة فيما يتعلق بقلة عدد القضاة والمدعين العامين واعتماد جداول الاعمار الافتراضية للقضايا والتي تم الاتفاق عليها خلال العام 2016 من خلال لجنة مكونة من القضاء والنيابة ونقابة المحاميين والشرطة. ناهيك عن ضرورة معالجة المعيقات التي تواجه قضاء الأحوال الشخصية وتطوير خطة وطنية للأحوال الشخصية بما في ذلك معالجة ضعف تنفيذ القرارات والأحكام القطعية الصادرة عن المحاكم الشرعية. وحوسبة المحاكم الشرعية وربطها مع الشركاء لزيادة الكفاءة والفاعلية. كما اظهر تحليل الواقع ضرورة الالتفات الى التغير الحاصل على انماط الجريمة خصوصا زيادة انتشار الجريمة الالكترونية وتنوعها وعدم وجود عقوبة رادعة لها، الامر الذي يتطلب المعالجة من خلال اصدار التشريعات اللازمة وتمكين قدرات المؤسسات للتعامل مع هذه الجرائم.

اما بخصوص تنفيذ الاحكام القضائية، فقد اظهر تحليل الواقع مجموعة من التحديات المتمثلة اساسا في الحاجة الى تعزيز التعاون بين جميع اركان العدالة لتعزيز تنفيذ الاحكام القضائية من حيث تحديد الاشكاليات في قانون الاجراءات الجزائية وفي الاطار القانوني

الحاكم للتنفيذ بالإضافة الى اعتماد الاعمار الافتراضية للقضايا. كما ركز التحليل على امكانيات الشرطة القضائية والعلاقة بين دوائر الشرطة المختلفة (المباحث ومكافحة المخدرات، والمختبر الجنائي) والمعيقات الناتجة عن عدم وجود اليات عمل موحدة. وقد تم الاتفاق على ضرورة توحيد آليات العمل والاجراءات وتعزيز الثقة والادوار والتكامل بين الشركاء في عملية التنفيذ بالإضافة الى ضرورة رسم سياسية واضحة للشرطة القضائية واستكمال الربط الالكتروني القضائي بيت قطاع العدل والشرطة.

هذا وقد تم احراز تقدم على فاعلية النظام القضائي خلال الاعوام2019-2017 بما فيها التأسيس لحلول إشكاليات تراكم القضايا التنفيذية، حيث تم تشكيل ثلاث لجان على اثر ورشة عمل ناقشت اشكاليات التنفيذ وتم عقدها في شهر ايار 2015 وهذا اللجان ركزت على اعادة احياء جهود تحديد الاعمار الافتراضية للقضايا والتي شارك فيها القضاء والنيابة ونقابة المحاميين والشرطة والتي تمخض عن عملها جداول لأعمار القضايا تم ادراجها في برنامج الميزان وتم اختبارها واعتمادها من قبل مجلس القضاء الاعلى وسيتم تطبيقها خلال الفتره المقبله، حيث تعمل هذه الاداة على تنبيه القاضي للعمر الافتراضي للدعوة وفي حال تجاوزها تشعر رئيس المحكمة بذلك، وكخطوة نهائية يقوم برنامج الميزان بإشعار دائرة التفتيش القاضي بذلك الامر.

كما تم تشكيل لجنة لمعالجة فصل تنفيذ احكام المحاكم الشرعية عن دوائر تنفيذ المحاكم النظامية الامر الذي تمخض عنه اعتماد قانون جديد يقضي بتنفيذ احكام المحاكم الشرعية من خلال دوائر تنفيذ يتم انشائها في المحاكم الشرعية. الامر الذي ساهم بتخفيف عبأ كبير عن كاهل دوائر التنفيذ في المحاكم النظامية ومن المتوقع ان يرفع كفاءة التنفيذ لأحكام المحاكم الشرعية بما يصب في مصلحة المواطن حيث تشرف الجهة القضائية صاحبة الاختصاص على تنفيذ احكامها الامر الذي يعني فهم اعمق للأحكام ودقة اعلى في تنفيذها.

واخير فقد تم تشكيل لجنة لمتابعة الربط الالكتروني بين الشرطة القضائية وكافة مؤسسات قطاع العدل وخصوصا النيابة ومجلس القضاء الاعلى والقضاء الشرعي والتي عملت خلال العام 2016 على تحديد الاحتياجات الالكترونية لإتمام عملية الربط مع نظام "ابسلون" المعمول به في الشرطة القضائية وخصوصا بما يخص احتياجات القضاء الشرعي والذي اعتمد في العام 2016 لأول مرة تطبيق برنامج الميزان الخاص بالتنفيذ لضمان سرعة ادماج عملية التنفيذ المحوسبة في المحاكم الشرعية وعدم خلق فجوة في خدمات التنفيذ لضمان راحة المواطنين.

هذا وقد تم تحديد اولوية لعقد لقاء تشاركي اخر بين مؤسسات قطاع العدل والشرطة القضائية في بداية العام 2017 للوقوف على التطور الذي تم احرازه في مجال عمل اللجان الثلاثة واستكمال النقاش حول المسائل العالقة التي بحاجة الى مراعة لتيسير التعاون المشترك بين مؤسسات قطاع العدل والشرطة القضائية في مجال التنفيذ.

ولقد تم تطوير مجموعة شاملة من 72 توصية في مجالات التشريع والتطوير المؤسسي وبناء القدرات ودعم البنية التحتية والخدمات اللوجستية تعزيزا للحق في محاكمة عادلة سيشكل تنفيذها تحولا كبيرا نحو تحقيق المحاكمة العادلة،وقد تم تنظيم لقاءات تشاورية في بداية عام 2020 من قبل لجنة المحاكمه العادلة المكونة من: (مجلس القضاء الاعلى ،وزارة العدل ،النيابة العامة،نقابة المحامين،الهيئة المستقلة لحقوق الانسان،الشرطة) وهم المؤسسات التي ضمن المجلس التنسيقي الأعلى لقطاع العدالة،وعملت بالتعاون مع وحدات التخطيط بالمؤسسات الرئيسية لقطاع العدالة على تضمين التوصيات ضمن النتائج القطاعية تحت الهدفين الاستراتيجين بالقطاع وليتم لاحقا عكس هذه التوصيات في الخطط التنفيذية لقطاع العدالة.

التدخل السياساتي الذي يعالج هذا التحدي:

- ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية.

البنية التحتية وبناء القدرات والتطوير التنظيمي:

ان ضعف الامكانيات المادية والبشرية في قطاع العدل ومؤسسات انفاذ القانون المساندة له يعتبر عامل اساسي في تراكم القضايا وتعطيل تنفيذ الأحكام القضائية. كما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للجمهور وبالتالي على مستوى رضى الجمهور عن اداء مؤسسات قطاع العدل، على الرغم من الجهد المبذول لتحسين جودة الخدمات وتطوير عملية التقاضي. فقد قام مجلس القضاء الاعلى والنيابة العامة بإعداد مجموعة من الدراسات المقارنة حول نسب القضاة واعضاء النيابة بالمقارنة مع السكان في المنطقة والتي اظهرت ان عدد القضاة الحالي في فلسطين هو 40% اقل مما يجب ان يكون عليه وان عدد اعضاء النيابة نسبتهم اقل من ذلك. ان هذا الانخفاض في اعداد العاملين في السلك القضائي يؤدي الى زيادة العبء على القضاة وبالتالي يؤثر على جودة العمل القضائي[5]. ومع ان العام 2019 قد شهد تعيين (25) قاضياً و(؟؟) عضوا نيابة، إلا ان الاجراءات التقشفية في الحكومة لم تتح المجال الى توظيف العدد الكافي من القضاة واعضاء النيابة للوصول الى المعيار الذي يطمح اليه القضاء وهو 13 قاضي لكل 100 ألف نسمة. ومن البديهي ذكر النقص في اعداد الموظفين الاداريين الداعمين للوظائف القضائية كالكتبة والمحضرين وموظفي الاقلام ودوائر التنفيذ والمرتبط عملهم بشكل مباشر بالقضاة واعضاء النيابة. ان هذا النقص يحتم على مؤسسات العدالة الاستثمار في بناء قدرات العاملين الحالين في القطاع لضمان رفع مستوى معرفتهم ومهاراتهم للتعامل مع عباء العمل المتزايد مع التركيز على رفع مستوى التخصص والانظمة الالكترونية لزيادة كفاءة عملية التقاضي ضمن الامكانيات المتاحة.

5. (احصائية من دراسة العبء القضائي) المنجزة من قبل مجلس القضاء الأعلى

ومن العوامل التي ترتبط ايضا بزيادة اعداد العاملين في السلك القضائي هي توفر البنية التحتية الملائمة لاستضافة اعمال المحاكم، والتي عانت خلال السنوات الماضية من النقص الشديد مما جعلها أحد اولويات قطاع العدل في الخطة الاستراتيجية للأعوام 2017-2022. مع العلم انه تم احراز تقدما ملموسا في تطوير مرافق التقاضي سواء من خلال بناء مرافق المحاكم والنيابة العامة الجديدة مثل قلقيلية وطولكرم او تأهيل بعض المرافق القائمة مثل قلقيلية وطولكرم وسلفيت ودورا وتوسعه محكمة جنين.كما انه جاري العمل على استكمال تصميم وبناء محاكم. أما مرافق المحاكم الموجودة في نابلس وبيت لحم فتحتاج إلى بناء توسعة وهناك حاجة الى قصر عدل في رام الله والذي تم تخصيص قطعة ارض وتحديد احتياجات له ولكن لم يتم تأمين التمويل للمشروع بما فيه تصميمه وبناءه. وهناك العديد من المناطق التي تحتاج إلى مباني جديدة مثل طوباس وحلحول ويطا وضواحي القدس الواقعة خارج جدار الفصل العنصري، ناهيك عن ضرورة بناء مرافق مناسبة للمعهد القضاء الفلسطيني والمحكمة الدستورية العليا،بالإضافة إلى وديوان الفتوة والتشريع، حيث ان المحكمة الدستورية قد تم انشائها في العام 2016 واستأجر مبنى بشكل مؤقت لها وتم العمل على تأهيله وتجهيزه ومازال السعى قائم لإمتلاك المبنى وأستكمال التأهيل والتجهيز. كما يجدر هنا الاشارة الى قيام القضاء الشرعي بتأهيل مجموعة من المحاكم الشرعية في الخليل ونابلس وطولكرم رام الله مع استمرار الحاجة الى انجاز . ان التركيز على تطوير البنى التحتية اخذ بعين الاعتبار تطوير حلول تكنلوجيا المعلومات مثل توسيع نطاق خدمات برنامج ميزان 2 وبرنامج ادارة الدعوى في القضاء الشرعي والربط الالكتروني بين المؤسسات ومع الشرطة القضائية وتطوير الخدمات الذاتية.

اما فيما يتعلق بالقدرات البشرية فقد شهدت الاعوام 2014-2016 تطورات ايجابية نحو بناء القدرات وخصوصا في مجال التخصص للقضاة واعضاء النيابة بما فيهم القضاة واعضاء النيابة الجدد. إلا ان بعض العوائق الخاصة باستمرارية العمل والبناء على التدريبات السابقة في سبيل تعزيز التخصص لم يتمكن القطاع من تذليلها، حيث لم يتم العمل على خلق برامج تدريبية تواكب مهنة القاضي وعضوا النيابة واحتياجات تعزيزها من خلال التدريب المستمر. بالإضافة الى التنقلات الادارية ضمن التشكيلات القضائية وخارجها والتي ادت الى تغير بعض القضاة واعضاء النيابة الذين تم تدريبهم تدريبا متخصص ليغطوا جميع المحافظات بواقع قاضي وعضو نيابة متخصص على الاقل لكل محكمة مركزية، مما يحتم ايجاد منهجية جديدة لضمان نقل المعرفة والاستمرارية من قبل القضاة واعضاء النيابة المتخصصين. ان هذا الامر يتطلب تقوية المعهد القضائي الفلسطيني وتمكينه من القيام بعمله بما فيها توفير الموازنات المطلوبة، حيث أنه ورغم اعتماده خلال الاعوام 2014-2016 كجهة تدريب رئيسية وتوقيع مجموعة من مذكرات التفاهم بهذا الصدد، إلا أن ضعف امكانياته من حيث الطواقم الادارية والتقنية والبنى التحتية والمناهج، أدى الى لجوء مؤسسات قطاع العدل الى التدرب خارج إطار

المعهد بدعم من المشاريع والبرامج التطورية الممولة من قبل الشركاء الدوليين. وعليه فإن الاستثمار في قدرات المعهد وإمكانياته في ظل توجه وزارة العدل الجديد المتمثل بإعطاء المعهد استقلالية مالية وادارية لحين إقرار قانونه الجديد يعتبر أحد الاولويات للقطاع في الأعوام القادمة. مع أهمية التركيز على توجه المعهد القاضي لتعزيز الشراكات مع مؤسسات التعليم القانوني في الجامعات الفلسطينية.

على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ على أداء موظفي قطاع العدلة بشكل عام خلال الاعوام 2016-2014 والذي يمكن الاشارة إليه من خلال ارتفاع رضى الجمهور عن خدمات قطاع العدل بنسبة 1.5% وزيادة نسبة الفصل في القضايا الواردة والمتراكمة في القضاء بنسبة 3% بين الاعوام 2011 و2015 ، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى رفع كفاءة العاملين وتطوير قدراتهم خاصة في الدوائر التنفيذية والتي شهدت تراجعا في نسبة التنفيذ للقضايا المفصولة والمتراكمة بين الاعوام 2016-2014 بنسبة 3% ليصل مجموع القضايا غير المنفذة الكلي إلى 226,000 قضية مع نهاية العام 2016، إضافة إلى ضرورة رفد مؤسسات قطاع العدل بكوادر نوعية لملء شواغر أساسية في وظائف التخطيط، والموارد البشرية، والتدريب، والمكاتب الفنية، والأبحاث، والمتابعة والتقييم، والنوع الاجتماعي، وعدالة الأطفال، كما أنه من الضروري مراجعة أساليب ومؤهلات التعيين ونظام المخصصات لضمان المهنية والشفافية والنزاهة.

انتوفير نظام تكنولوجي متكامل، وتطوير أدلة إجراءات عمل، وتعزيز دور إدارات التخطيط والسياسات، وتطوير دوائر تكنولوجيا المعلومات، وتنمية بيئة العمل وتعزيز وتطوير قدرات الكادر الوظيفي في المنظومة القضائية لتستجيب لاحتياجات المواطن هو من اولوياتخطة قطاع العدل خلال الاعوام 2022-2017. ذلك بالإضافة الى تضمن مبادئ حقوق الإنسان وإدماج النوع الاجتماعي والذي يعتبر احد التحديات الداخلية التي تستهدفها الخطة.

التدخل السياساتي الذي يعالج هذا التحدي:

- تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدل.
- تطوير قدرات الكادر الوظيفي في المنظومة القضائية.

ث. سياسات القطاع

تقدم هذه الفقرة شرح سريع للسياسات الخمسة التي تم الاشارة اليها في معالجة التحديات انفة الذكر حيث اشتملت استراتيجية قطاع العدل للأعوام 2022-2017 على 5 سياسة خاصة بالقطاع، وفي اثناء عملية المراجعة لما تم انجازه خلال الاعوام الثلاثة الماضية ومراجعة السياسيات المعتمدة في الخطة السابقة2017-20219 والتحديات التي يوجهه القطاع وانطلاقا من مبدا المواطن أولا تبين ان تلك السياسات ستبقى 5 سياسات تمثل بمجملها توجهات قطاع العدل المندرجة تحت اجندة السياسات الوطنية للحكومة،

وهذه السياسات هي:

1.) تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الانسان وانفاذها.

حيث انبثقت هذه السياسة من الواقع الجديد المتمثل بانضمام فلسطين كدولة مراقب في منظمة الأمم المتحدة وتوقيعها على 98معاهدة دولية، حيث يقع على عاتق مؤسسات القطاع وبالتعاون مع المؤسسات الحقوقية غير الحكومية والتعليمية وبالتنسيق مع المؤسسات الرسمية الأخرى مثل: مجلس الوزراء، وزارة الخارجية العمل على تضمين هذه الاتفاقيات في التشريعات الوطنية.

حيث سيعمل قطاع العدل على موائمة التشريعات بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم(01/02/18/م.و/م.ح) لعام 2019م ، بتشكيل لجنة لموائمة التشريعات المعمول بها في فلسطين بالمعاهدات والمواثيق الدولية والتي تضم في عضويتها كلاً منوزارة العدل "مقرراً" ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة المالية والتخطيط ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة ووزارة الثقافة والأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان الفتوى والتشريع والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ونقابة المحاميين الفلسطينيين، وستعمل اللجنة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص، وتتولى مراجعة التشريعات المعمول بها، وتحديد الأولويات التشريعية الواجب العمل على تعديلها أو استحداثها، بما يتواءم مع المعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمت أو ستضم اليها دولة فلسطين.

تم العمل في قطاع العدالة خلال العام(2019-2017)على تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق االنسان وإنفاذها في جوانب عدة، وتعديل قانون المحكمة الدستورية لسنة 2006م، باإلضافة إلى العمل على تطبيق قانون االحداث واعتماد 11 محكمة متخصصة بالأحداث في كافة المحافظات، وتجهيز دليل شكاوى الأطفال لنيابة الأحداث وتوحيد اجراءات استقبال قضاياهم من جهاز شرطة الأطفال لمنع الانتهاك من قبل أي جهاز، بالاضافة للربط التلفزيوني داخل غرف التحقيق في نيابة حماية الأحداث وذلك لتوفير السرية للأطفال. وقد أقر مجلس الوزراء قانون حماية الأسرة من العنف وتم رفعه إلى سيادة الرئيس للمصادقة عليه، وتم انجاز 50 %من مسودة قانون االشخاص ذوي االعاقة.

وفي نفس السياق قام ديوان الفتوى والتشريع خلال الثلاثة أعوام بصياغة ما يقارب90 تشريع متوائم وفقاالأدلةاإلجراءات ومتوائم مع القانون الأساسي و المعاهدات الدولية ومع مراعاة منظور النوع االجتماعي وحقوق االنسان، كما تم ابداء الرأي القانوني فيما يقارب130 مشروع تشريع، و استمر الديوان بتقديم الدعم الفني للمؤسسات الحكومية في سياق تقديم الاستشارات والفتاوى القانونية، حيث بلغ عدد الاستشارات والفتاوى الواردة للديوان والتي تم تقديم الرأي فيها ما يقارب 50 استشارة وفتوى. بالاضافة الى ذلك عمل الديوان على إنشاء موقع الكتروني رسمي للديوان باللغتين العربية واالنجليزية وتم كذلك إعداد المرجع الالكتروني

والذي يعد أول قاعدة بيانات قانونية حكومية إلكترونية في دولة فلسطين يستهدف المواطنين والباحثين، والأكاديميين، وكافة الجهات ذات العالقة للوصول الى كافة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية منذ نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية ويهدف المرجع الالكتروني إلى تسهيل آلية البحث من مصدرها الأساس(الجريدة الرسمية) وسيتم إطلاق المرجع خلال نهاية شهر أكتوبر. و قام ديوان الفتوى والتشريع بصياغة 30 تشريع متوائم مع المعاهدات والمواثيق الدولية ومع مراعاة منظور النوع االجتماعي وحقوق الانسان، كما تم إبداء الرأي القانوني في31 مشروع تشريع. وتم عمل مصفوفة سيداوواعتمادها كخطة تنفيذية للحكومة، بالاضافة إلى إنشاء وحدة حقوق االنسان ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للسلطة القضائية مع إنجاز الوصف الوظيفي لوحدة حقوق االنسان و تفعيل وحدة النوع الاجتماعي في مجلس القضاء الأعلى مما تضمن تدريب عدد من قضاه الأحداث حول الدليل الوطني لعدالة ألاحداث.

2) ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته

خلال مرحلة الخطة الاستراتيجية السابقة 2016-2014 تم طرح موضع استقلال النظام القضائي وضمان نزاهته كأولوية قصوى في القطاع حيث تم اقتراح اعتماد نظام مالي واداري مستقل للسلطة القضائية ونقاش مجموعه من المقترحات لتعديل قانون السلطة القضائية من حيث عضوية مجلس القضاء، وتعيين القضاة، وموازاة الدرجات الوظيفية لأعضاء النيابة العامة والقضاة، وإدارة المحاكم، التفتيش القضائي الا انه لم يتم اعتماد نظام مالي واداري مستقل ولم يتم اعتماد مقترحات تعديل القانون في فترة الاستراتيجية السابقة حيث تعطلت النقاشات بسبب بروز الاشكالات المتعلقة بتعين رئيس مجلس القضاء الأعلى وخصوصا الطعن امام محكمة العدل العليا في قرار تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى بدون تنسيب من المجلس والذي اصدرت بخصوصه محكمة العدل العليا قرارها بعدم مشروعية هذا التعيين، بالإضافة الى تغيير رؤساء مؤسسات قطاع العدل بالمجمل، مما أدى الى تأجيل إقرار أي تعديلاتواقتراح إعادة نقاش هذه البنود مجددا خلال الاعوام -2017 2022 في ظل التطورات الايجابية التي طرأت على علاقات مؤسسات قطاع العدل وتوضيح كثير من الإشكاليات من خلال تفسير نصوص القانون.

ان التركيز على استقلال السلطة القضائية من خلال هذا التوجه الاستراتيجي كان مهما في ظل التطورات التي حصلت خلال فترة الاستراتيجية السابقة وبعد تشكيل المحكمة الدستورية العليا والتي تختص بالبت في المنازعات بين السلطات الثلاثة وتعتبر الجهة المخولة بتفسير النصوص القانونية. حيث ستركز السلطة القضائية على تطوير استراتيجيةلتحصين السلطة القضائية من تدخل السلطات الاخرى في اعمالها، وتحديدا في مجال التعيينات والقوانين التي تخص الشأن القضائي وانظمته بالإضافة الى تجديد العمل من اجل التوصل الى مسودة نظام مالي وإداري مستقل لضمان الاستقلالية والحياد.

3) ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية.

انطلاقا من تقديم خدمات قضائية فعالة للمواطن، وحرصا على مصلحة المواطنين الفردية والتي تركز عليها اجندة السياسيات الوطنية من مبدأ المواطن اولا، وبناء على تحليل الواقع وبروز اشكالية التراكم في تنفيذ الاحكام القضائية والتي بلغت176,162 قضية غير منفذة حتى نهاية عام 2016، والاختناق القضائي المستعصي والمرتبط بارتفاع عدد القضايا السنوي ومحدودية التعينات القضائية وضعف التخصص وعدم اعتماد اعمار افتراضية للقضايا بشكل ملزم واشكاليات التبليغات والتوقيف والاحضار المرتبطة بمحدودية الموارد البشرية والمالية وانتقاص السيادة على كامل تراب الدولة فقد تم اعتماد هذه السياسة والتي تستهدف العمل على الحد من تراكم القضايا والبطء في تنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم، من خلال تظافر كافة الجهود من مختلف مؤسسات القطاع والتركيز على التخصص واعتماد اعمار افتراضية ملزمة والربط والتعاون مع الشرطة القضائية، في سبيل إعادة ثقة المواطن بفاعلية النظام القضائي.وتم تنفيذ عدد من النشاطات التي تساهم في ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية والوصول للفئات الهشة والمهمشة عبر رئاسة لجنة مواءمة التشريعات المعمول بها في فلسطين مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، و تعديل المادة رقم16 من قانون العقوبات لسنة 1960م، والقيام بتوحيد آليات عمل كافة الشركاء بشأن الأطفال المعرضين للخطر وخطر الانحراف بالشراكة مع وزارة التنمية االجتماعية، وتوفير التعليم لكافة الأحداث اثناء التحقيق والمحاكمة وأثناء مكوثهم في دور الرعاية والأماكن الخاصة الموجودين بها. بالاضافة إلى البدء بتطبيق دليل إجراءات العمل الموحدة في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء في النيابة العامة، والبدء بالعمل على سجلات خاصة للنيابة للجرائم الالكترونية (سجل الجرائم الالكترونية، سجل الاستدعاءات المقدمة من المواطنين، سجل بطلبات الاحتياج للخبراتالالكترونية). وتم إنجاز الاطار القانوني لتقرير سيداو، وإلغاء قرار تشكيل محكمة الجنايات الكبرى، وإطلاق موسوعة التشريعات الفلسطينية. ولضمان تسهيل وتعزيز وصول المواطنين للعدالة فقد تم تطوير نماذج خدمات الجمهور (الشكاوى – التحكيم – الترجمة)على الموقع الالكتروني لوزارة العدل، وتوسيع نطاق خدمة إصدار عدم المحكومية عن طريق إتاحة الخدمة في 12 مكتب بريد في محافظات مختلفة، بالاضافة إلى إنجاز مصفوفة موحدة لكل خدمات قطاع العدالة المختلفة تشمل تقاطعات المؤسسات العدلية والربط البيني بينها من أجل تنفيذ الخدمات ضمن مشروع البوابة العدلية، وتطوير موقع إلكتروني جديد لوزارة العدل وصفحات خدمات الجمهور، بالاضافة إلى تصميم الفهرس الالي وإتاحته للجمهور.

أما فيما يخص القدس الشريف فقد تم تخصيص أيقونة إلكترونية على صفحة ديوان الفتوى والتشريع الرسمية لتضم كافة التشريعات والدراسات و القرارات المتعلقة بالقدس في كافة المجالات وتجميع كافة التشريعات المتعلقة بالقدس والمنشورة بالجريدة الرسمية بهدف تسهيل وصول المواطن المقدسي للتشريعات التي تخصه بكل سهولة، وتم إعداد كتيب وتوزيعه على معظم المؤسسات وتحميله على بوابة القدس.

4) الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لاسيما للنساء والأحداث.

ان عدم اعتماد نظام او سياسة وطنية للمساعدة القانونية وضعف التكاملية في تقديم خدمات العدالة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والذي بدا واضحا في كثير من النقاشات التي تمخضت عن قانون الاحداث وقانون مناهضة العنف الاسري،دعا الى تبني هذه السياسة للعمل بشكل جدي لمحاولة إقرار استراتيجية وطنيه للمساعدة القانونية بحيث تشمل جميع الفئات المحتاجة ولا تقتصر فقط على القضايا الجنائية، بالإضافة للعمل على تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم خدمات الحماية والإيواء وتأهيل الأحداث والنساء المعنفات، وموائمة التدخلات في هذا المجال بين قطاع العدل وقطاع الامن وقطاع الحماية الاجتماعية.

أما على صعيد الوصول إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لاسيما للنساء والأحداث، وتعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها، تم إقرار القوانين والنظم واللوائح الناظمة لقطاعات عدالة الأحداث والمرأة ومراكز الحماية، وتصميم وإطلاق نظام شكاوى إلكتروني يتيح للمواطنين تقديم تظلماتهم في إطار قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة ويعزز قدرة الوزارة على تحسين الخدمات البرامج من خلال رصد الأخطاء المهنية وتحليل النتائج المتعلقة بالشكاوى والاطلاع على آراء المستفيدين وملاحظاتهم حول البرامج والخدمات المقدمة من وزارة التنمية االجتماعية، و تقديم الاستشارات والمرافعات القانونية والتمثيل النيابي أمام المحاكم للنساء ضحايا العنف من خلال مركز محور، والعمل على مراجعة خطط وزارة التنمية االجتماعية وبرامجها لضمان استجابتها ومرا عاتها لقضايا النوع االجتماعي. انضمت النيابة العامة ممثلة بنيابة الجرائم الدولية إلى لجنة القانون الدولي الإنساني وتم مراجعة جميع الأحكام التي صدرت عن محاكم الأحداث الفلسطينية لضمان انسجامها مع القانون وترسيخ عدالة الأطفال وحماية الأحداث، وتم استئناف الأحكام التي لم تنسجم مع القانون. كما تم العمل على تطبيق قانون الأحداث في العام 2018 واعتماد 11 محكمة متخصصة بالأحداث في كافة المحافظات، وتجهيز دليل شكاوى الأطفال لنيابة الأحداث وتوحيد اجراءات استقبال قضاياهم من جهاز شرطة الأطفال لمنع انتهاكهم من قبل أي جهاز، بالاضافة للربط التلفزيوني داخل غرف التحقيق في نيابة حماية ألأحداث وذلك لتوفير السرية للأطفال.

جاري العمل على اقرار قانون حماية الأسرة من العنف ليتم رفعه إلى سيادة الرئيس للمصادقة عليه، وتم انجاز 50 %من مسودة قانون الأشخاص ذوي االعاقة، و تنفيذ60 لقاء توعوي في جميع المحافظات،25 جولة تفتيشية على عمالة الأطفال، و12 ورشة عمل مناطقية لكافة الشبكات حول دليل التحويل الوطني وأهمية الإبلاغ لمرشد حماية الطفولة عن أي طفل يتعرض للعنف.

وتم تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين اليونيسف ومركز االرشاد والتي شملت الاشراف والمرافقة والتدخل مع الحالات والتدخل مع الأسر الحاضنة وبناء القدرات للمرشدين والتفريغ النفسي للمرشدين، و انجاز مذكرات تفاهم مع (المركز الفلسطيني لإرشاد، مركز الديمقراطية وحل النزاعات، والحركة العالمية للدفاع عن االطفال، جمعية طفل الحرب الهولندية). كما تم صدور قرار بقانون رقم (1) لسنة2019 بشأن المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين االقتصادي، واستكمال العمل على تطوير مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، وتطوير مسودة قانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، وتم تقديم الخدمات القانونية "الاستشارات القانونية، التمثيل أمام المحاكم والنيابة" لـــ (93)امرأة من النساء ضحايا العنف في مركز محور، و تم تنفيذ أنشطة) جلسات(توعية قانونية واجتماعية للنساء ضحايا العنف في المراكز والنساء من المجتمع المحلي في مختلف المناطق من خلال مرشدات المرأة والقسم الخارجي في مركز محور.

وخلال العام الحالي صدر قرار بشأن تشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي من فخامه الرئيس لغايات إصالح وتطوير الجهاز القضائي وإعادة ثقة الجمهور بالقضاء، وتم تشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي مؤقت لمدة عام قابل للتمديد ستة أشهر.

5) تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدل

بالرغم من انجاز بعض التقدم في تعزيز البناء المؤسسي على المستويات المختلفة مثل تطوير قدرات العاملين في القطاع وتطوير البنى التحتية واعداد مقترحات لهياكل تنظيمية والتي لم يتم اعتمادها بسبب تغير مراكز المسؤولية في المؤسسات وعدم مأسسة الجهود في هذا الإطار، كل هذا أدى الى ضرورة اعتماد هذه السياسة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم اعتماد الهياكل التنظيمية المقترحة بما فيها معالجة القصور في التشريعات والأنظمة واللوائح الداخلية بالتعاون مع ديوان الموظفين العام ومجلس الوزراء. بالإضافة الى استكمال جهود بناء القدرات للعاملين في القطاع بالتركيز على التخصص واستكمال تطوير البنى التحتية للمؤسسات المختلفة في القطاع.

ج.رؤيا القطاع والاهداف الاستراتيجية.

ستعمل كافة مؤسسات قطاع العدالة سواء تلك التي تعالج قضايا مشتركة للقطاع أو تلك البرامج والمشاريع الخاصة بمؤسسة محددة على تحقيق الرؤية التالية:

" قطاع عدل متكامل الأدوار يعمل بكفاءة ونزاهة وشفافية، يحقق العدل والمساواة وسيادة القانون،ويضمن الحقوق والحريات، ويتمتع فيه الجميع بحق التقاضي والمساواة أمام القانون والقضاء، وحق الوصول إلى العدالة دون تمييز، بما يتفق مع المعايير الدولية".

بيان الرؤية:

تسعى مؤسسات قطاع العدل الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية بكافة مستوياتها لتيسير الوصولإلىالعدالة من خلال:

- ضمان الحق في المحاكمة العادلة، وتيسير وصول المتقاضين للعدالة وخصوصا الفئات المهمشة والهشة على حد سواء، والتقاضي لإحقاقالحقوق الفردية والحق العام بأسرع وقت وأقل جهد وأعلى كفاءة، وبما يواكب التطور السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتكنولوجي.لتعزيز التنمية المستدامة في فلسطين.
- تعزيز التعاون والتواصل الايجابي بين أركان قطاع العدل وسيادة القانون، وضمان الفصل بين السلطات.
- تعزيز خدمات المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون العدلي والقضائي على المستويات الدولية، بالاعتماد على كوادر وكفاءات قانونية وقضائية وإدارية وتنفيذية وطنية مؤهلة، وأنظمة وإجراءات ميسرة وبنية تحتية ملائمة وتقنيات حديثة.
- توفير التشريعات القانونية التي ترسخ تحقيق العدل وسيادة القانون وتعزيز التنمية المستدامة، وتحصين نظام الحكم وأنظمة الدولة القضائية والتنفيذية والإدارية والمالية،وبما يضمن تجسيد المساءلة، والمحاسبة، والشفافية والمشاركة وتعزيز وسائل الرقابة وتدابير مكافحة الفساد.
- كما وتسعى لتمكين قطاع العدل وسيادة القانون لضمان حقوق المواطن وحماية الحريات العامة والشخصية حسب المعايير الدولية واستقرار المعاملات وصيانة الملكية العامة والخاصة.وبناء عليه تلتزم مؤسساتقطاع العدل بالعمل على:
- إجراء الإصلاحات اللازمة لتوضيح الأدوار والمسئوليات ومعالجة المكانة القانونية لمؤسسات قطاع العدالة.
- ضبط العملية التشريعية وتطويرها، وتوحيد النظام القانوني والمؤسسي في عموم الوطن بما يتوائم مع الاتفاقيات الموقعة والمعايير الدولية.
- تيسير وصول المتقاضين للعدالة وخصوصا الفئات المهمشة والهشة من النساء والأطفال بكفاءة وفاعلية،وضمان الحق في المحاكمة العادلة وجودة الأحكام القضائية،ومراعاة النوع الاجتماعي.
- تعزيز وسائل الرقابة والمساءلة والنزاهة والشفافية وتدابير مكافحة الفساد في كافة مؤسسات القطاع.
- توفير التشريعات القانونية ومواءمتها مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ترسخ حقوق الإنسان وخاصة من النساء والأطفا لوتضمن العدل وسيادة القانون وتعزيز التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة 2030.
- متابعة تنفيذ ال احكام القضائية بفاعلية وكفاءه.

2) الأهداف الإستراتيجية

تسعى هذه الاستراتيجية وفي إطار السياسات والأولويات الوطنية المحددة إلى المساهمة في تحقيق

الهدف الاستراتيجي الأول: نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية

يتطلب تحقيق هذا الهدف العمل على كافة الجوانب التي من شأنها أن تعزز الوصول إلى العدالة وتحقيق الالتزام بتطبيق ضمانات المحاكمة العادلة وكفاءة وفاعلية عملية التقاضي بجميع مكوناتها من خلال:

- ضمان جودة الأحكام القضائية، وتعزيز قدرة القضاء على الفصل في النزاعات كافة، مع التركيز على جرائم القتل المرتكبة بحق النساء والفتيات والأطفالوالجرائم الاقتصادية وقضايا الفساد والتهرب الضريبي والمخدرات والجرائم الالكترونية وغيرها...
- مراجعة معايير العمل القضائي من منظور حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في ظل منظومة القوانين المعمول بها والتي تحتاج إلى تحديث لكي تلائم المعايير الدولية وتنسجم مع روح القانون الأساسي الفلسطيني (بما يتلاءم وانضمام فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة وانفتاح فلسطين على العمل المشترك مع دول الجوار في مجال التعاون القانوني المشترك).
- تعزيز وتطوير آليات تنفيذ كافة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم من خلال وضع منهجية تعمل على تطوير المستوى التنفيذي والمستوى الرقابيوالمحاسبة والمسائلةمن خلال النظر بجدية إلى تعزيز التزام السلطة التنفيذية بدورها في احترام الأحكام القضائية وتنفيذها بطريقة يتم من خلالها حفظ الحقوق والحريات ووضع آليات محددة لغايات سير عملية التنفيذ بشكل فعال لمواجهة التحديات في هذا المجالوبما يراعي الاستجابة لمعايير النوع الاجتماعي وعدالة الأطفال.
- العمل على إصدار ومواءمة الأنظمة الداخلية، والتشريعات لضمان سيادة القانون، وتيسير وصول العدالة إلى كافة شرائح المجتمع في كافة المناطق والوصول للفئات المهمشة والهشة منها والتي تستدعي اهتماماً خاصا يتناسب مع احتياجاتها ووضعا في المجتمع.
- تطوير الوسائل البديلة لفض المنازعات بما يتطلبه من تطوير قدرات المحكمين ومأسسة عملية الوساطة، وإصدار التشريعات ذات العلاقة بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- تعزيز الشراكات بين المؤسسات الرسمية والأهلية من اجل تكامل الجهود في تقدم خدمات المساعدة القانونية والحماية والإيواء وتأهيل الأحداث وإعادة ادماج النساء المعنفات والأطفال وتمكينهم والتوعية للمواطنين وتسهيل الحصول على المعلومات بشكل مهني.

- توفير بيئة حقوقية وقضائية مناسبة ومتخصصة ومستجيبة لاحتياجات الفئات المجتمعية المهمشة.
- الحفاظ على جودة التشريعات والمساهمة في ضمان وحدتها وانسجامها وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار

ولتمكين مؤسسات القطاع من القيام بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بها في كافة المجالات يجب العمل علىالتدخلات التاليه

- تطوير الإطار التنظيمي والمؤسسي بما يكفل معالجة تكاملية الأدوار، وتحديد واضح لمجال الاختصاص، والصلاحيات والمسئوليات لقطاع عدالة متكامل.
- توضيح العلاقة بين قطاع الأمن وقطاع العدل لتكامل العلاقة والتنسيق الفعال لضمان سيادة القانون.
- استكمال تطوير التشريعات والأنظمة لضمان استقلالية السلطة القضائية وتعزيز الاستقلال الفردي للقضاة.
- تفعيل وتطوير نظم الرقابة الداخلية والمتابعة والتقييم، والإشراف الإداري على موظفي المحاكم، وتطوير منظومة الشكاوى في المؤسسات.
- تطوير وتفعيل معايير التفتيش القضائي (النظامي والشرعي والعسكري) وشموليته لأعضاء النيابة العامة
- تطوير اليات التشاور والتواصل بين مؤسسات القطاع للمساهمة في مقترحات فعالة للعملية التشريعية وفق إجراءات وخطوات معيارية ممأسسة وشفافة تحظى بالدعم والمشاركة.
- تطوير العملية التشريعية ضمن آليات تشاور وتواصل فعال بين مؤسسات القطاع وفق اجراءات وخطوات معيارية ممأسسة وشفافة وتحظى بالدعم والمشاركة.
- اقرار قانون تنظيمي محدث لديوان الفتوى والتشريع.
- تطوير الهياكل التنظيمية الإدارية والقضائية لمؤسسات القطاع بما ينسجم مع رسالتها ودورها، ووضع النظم الإدارية والمالية الكفيلة بتحسين مستوى الأداء ومأسسة التخصص.
- مأسسة وتمكين المعهد القضائي من القيام بدوره بشكل فعال.
- مأسسة وتمكين ديوان الفتوى والتشريع من القيام بدوره بشكل فعال.
- مأسسة وتمكين المحكمة الدستورية من القيام بدوره بشكل فعال.
- تطوير القدرات البشرية والبنية التحتية لمؤسسات قطاع العدل، للمساهمة في تحسين إجراءات التقاضي وتقصير أمد التقاضي وخصوصاً مع ازدياد عدد القضايا الواردة بشكل سنوي، الأمر الذي يدعو إلى العمل على رفع قدرات العاملين في قطاع العدل بما يستجيب لمعايير حقوق الانسان وعدالة الأطفال والنوع الاجتماعي

- العمل على اعداد وصياغة التشريعات لتوفير محاكمة عادلة و لضمان تحقيق سيادة القانون.
- تيسير الوصول لخدمات العدالة إلى كافة شرائح المجتمع في كافة المناطق وعلى وجه الخصوص للفئات المهمشة والهشة والمناطق المهمشة منها.
- رفع الوعي لدى المواطنين بالخدمات التي يقدمها قطاع العدالة.
- الحفاظ على جودة التشريعات والمساهمة في ضمان وحدتها وانسجامها وتوحيد أسس الصياغة التشريعية
- تطوير البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات للمساهمة في تسهيل التواصل الالكتروني بين مؤسسات القطاع ولتقديم خدمات الكترونية متكاملة و متخصصهللمو ا طنين .
- تطوير وتدريب الكوادر البشرية ومأسسة التعليم والتدريب المتخصص والمستمر في الجوانب القانونية والإدارية والإدارية والصياغة التشريعية والمعايير الدولية.
- استكمال العمل على تحسين ومواءمة البنية التحتية والأنظمة الخاصة بالتوقيف والاحتجاز وضمان توافقها مع المعايير الدولية الفضلى الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته
- تعزيز مفهوم الإعلام العدلي وتعزيز الشفافية مع الجمهور عبر وسائل الإعلام المختلفة وتصميم البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تعنى برفع الوعي لدى الموطنين بمهام وصلاحيات ودور مؤسسات قطاع العدل والخدمات المتخصصة.

ح .البرامج الخدماتية والتقاطع مع الاستراتيجيات الاخرى:

1) أعضاء مجموعه الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة

يرأس فريق التخطيط لقطاع العدل وكيل وزارة العدل، واما الأعضاء فهم مبينين في الجدول ادناه، مع العلم ان هذه المجموعات مسؤولة عن متابعة الخطة الاستراتيجية والتحقق من تحقيق الأهداف وتأمين الالتزامات المالية ومتابعة صرفها. ويظهر ملحق رقم 1 جدول أسماء المسؤولين ضمن مجموعات الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة في كل مؤسسة من مؤسسات قطاع العدالة الرسمي.

2) البرامج التي تُقَدِم خدمات

حيث يعمل القطاع على تنفيذ مجموعه من البرامج الخدماتية التي تقدم للجمهور ومن أبرزها:

1. برنامج الخدمات العدلية والقانونية الذي تقوده وتنفذه وزارة العدل.
2. برنامج التقاضي والخدمات العدلية الذي يقوده وينفذه مجلس القضاء الأعلى.
3. برنامج العدالة الجنائية وسيادة القانون الذي تقوده وتنفذه النيابة العامة.

4. برنامج العدالة الاسرية الذي يقوده وينفذه ديوان قاضي القضاة الشرعي.
5. برنامج الخدمات التشريعية الذي يقوده وينفذه ديوان الفتوى والتشريع.
6. البرنامج الدستوري والذي تقوده وتنفذه المحكمة الدستورية.
7. برنامج تطوير القدرات البشرية لقطاع العدل الذي يقوده وينفذه المعهد القضائي الفلسطيني.

3) الاستراتيجيات القطاعية الأخرى التي تتقاطع مع استراتيجية قطاع العدل

اما بالنسبة لارتباط الخطة بخطط قطاعية أخرى فان اهم الخطط القطاعية والعبر قطاعية التي تتأثر مباشرة بهذه الاستراتيجية او تؤثر بها هي:

- خطه قطاع الامن وخاصة التكاملية والتعاون مع الضابطة القضائية، الشرطة القضائية، مراكز الإصلاح والتأهيل، المختبر الجنائي.
- خطة قطاع الحماية الاجتماعية وخاصة التكاملية والتعاون بما يخصدور الحماية وبيوت الايواء والمساعدة القانونية للفئات المهمشة والهشة وعدالة الأطفال والنساءوالخدمات العدلية والقانونية المقدمة.
- خطة عبر قطاعية لعدالة الاحداث وخاصة التكاملية والتعاون في مجال التشريعات القانونية المستجيبة لعدالة الاحداث والمساعدة القانونية للأطفال الاحداث ودور الحماية والرعاية للأحداث ووصول الاحداث للعدالة.
- خطة عبر قطاعية لمناهضة العنف ضد المرأة والعدالة بين الجنسين وخاصة التكاملية والتعاون في مجال التشريعات المستجيبة لعدالة النساء (المعنفات) وتحسين فرص النساء المعنفات للوصول إلى العدالة والتوعية حول حقوق النساء المعنفات وتحسين تقديم الخدمات العدلية للنساء المعنفات وتمكين المرأة وضمان حقها بالمشاركة.
- الخطة الاستراتيجية الوطنية للمساعدة القانونية، بما فيها تشكيل الجسم الوطني للمساعدة القانونية ومعايير الخدمة ومعايير الفئات المستفيدة وموضوع الاستدامة وربطه بالموازنة.
- الخطة عبر القطاعية لمكافحة الفساد ،حيث نعمل على تنفيذ النشاطات المشتركة بين قطاع العدالة والخطة العبر قطاعية لمكافحة الفساد حول تطوير الياتالشفافية والمساءلة وتفعيل دوائر الرقابه والإجراءات الوقائية .
- استراتيجية البيئة العبر قطاعية لسطة جودة البيئة فيما يخص السياسات لديها وهي:
- إنفاذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة.
- تمكين وتطوير الإطار المؤسسي المتعلق بادارة البيئة.
- المساهمة في تعزيز المفاهيم البيئية المرتبطة بمبادئ حقوق الانسان.

وحيث نعمل على انفاذ القوانين والتشريعات وتعزيز بيئة حقوق الانسان تعتبر هذه السياسات جزء السياسات المتعلقة بقطاع العدالة وسيتم استكمال الربط لاحقا بالخطط التنفيذية بشكل أدق.

مع العلم ان القطاع سيعمل فور اصدار هذه الاستراتيجيات والتي سيتزامن اصدارها مع اصدار استراتيجية قطاع العدلة على اعداد ورقة لتحديد السياسات والبرامج والمخرجات المتقاطعة معها وتضمين تلك التقاطعات في الخطط التنفيذية وفي مصفوفة المتابعة والتقييم الخاصة بالوصول لمعايير الغايات المعتمدة ضمن برامج القطاع السبعة.

خ. الأهداف الاستراتيجية وإرتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

1.السياسة الوطنية المباشرة

1.1تعزيز وصول المواطنين للعدالة.(الجدول أ)

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	• اسم الهدف الاستراتيجي	• التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
الهدف الاستراتيجي الأول	• نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية	• ضمان انسجام التشريعات مع القانون الاساسي والمعاهدات و الاتفاقيات الدولية. • ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته. • ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية. • الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لاسيما للنساء والأحداث.	16 الهدف5 الهدف
الهدف الاستراتيجي الثاني	• مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار	• الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لاسيما للنساء والأحداث. • تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدل.	الهدف16 الهدف5

حيث اعتمدت الاستراتيجية ضمن برامجها مجموعه من الغايات التي تساهم في تحقيق تقدم نحو السياسية الوطنية المذكورة أعلاه، فعلى سبيل المثال اعتمد برنامج الخدمات العدلية والقانونية والتشريعية غاية ان تكون كافة القوانين الفلسطينية متوائمة مع الاتفاقيات والقوانين الدولية مبادئ حقوق الانسان، والذي يساهم بشكل مباشر في تحقيق تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الانسان وانفاذها.هذا بالاضافة الى الغايتان الاخريان من نفس البرنامج وهما الوسائل البديلة والمساندة لحل النزاعات، جودة مخرجات الطب العدلي واللتان تساهمان في ضمان فاعلية النظام القضائي والوصول العادل الى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها.

وقد اعتمد برنامج مجلس القضاء الاعلى والمسمى برنامج التقاضي والخدمات العدلية غاية زيادة معدل الفصل في الدعاوى وضمان جودتها،والتي تساهم بشكل مباشر في ضمان فعالية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الاحكام القضائية، وغاية تحسين مستوى خدمات المحاكم وزيادة رضا الجمهور عنها حيث ان هذه الغاية تساهم بشكل جذري في الوصول العادل الى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها.

كما تساهم كل من الغايات التالية ضمن البرامج السبع لمؤسسات قطاع العدل بتعزيز وصول المواطنين الى العدالة من خلال:

إحالة وتنفيذ 90% من مجمل القضايا الواردة والمدورة والأحكام الجزائية بما يتلاءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي.

تطبيق 75% من وثيقة المعايير التي تم إعدادها بناءا على الاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في مراكز الإصلاح والتأهيل وعمل جهات الضبط القضائي.

80% من جرائم الاحتلال يتم توثيقها وإعداد تقارير حولها وجاهزة لتقديمها أمام المحاكم والمحافل الدولية المختصة.

المؤسسات الحكومية تعتمد إجراءات ديوان الفتوى والتشريع في إعداد وصياغة التشريعات والعمل على توحيد التشريعات وتطويرها بما يساهم في ضبط العملية التشريعية وضمان توافق القوانين والتشريعية الفلسطينية والدستور الفلسطيني ضمن منظومة قانونية موحدة.

اعداد وتحديث المرجع الاكتروني من قبل ديوان الفتوى والتشريع الذي يعد أول قاعدة بيانات حكومية رسمية لكافة التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية.

المحكمة الدستورية لديها الإمكانيات والقدرات اللازمة للقيام بواجباتها بكفاءة وفعالية.

رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين في القضاء والنيابة وقطاع العدل بشكل عام لتمكينهم من تنفيذ مهامهم بكفاءة وفاعلية.

تطوير قدرة المعهد على تنفيذ خدمات التدريب والتطوير عالية الجودة وعلى أساس الممارسات الدولية الفضلى.

قضاء شرعي فاعل ينظم مسائل الأحوال الشخصية والاوقاف ويفصل في الخصومات ذات العلاقة بكفاءة وفاعلية.

اما بخصوص السياسات الوطنية الاخرى التي تتقاطع مع سياسات القطاع وتساهم برامج المؤسسات في تحقيقها فهي موضحة في الجدول ادناه:

1.	2	2. الوحدة الوطنية	3. تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني	4. إعادة توحيد التشريعات بين المحافظات الشمالية والجنوبية وتنفيذ خطة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية	حيث سيعمل القطاع لإتمام التحضيرات اللازمة لتوحيد القوانين والتشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن برنامج الخدمات التشريعية من خلال العمل على مقترحات لتوحيد القوانين في مجالات قطاع العدل والقطاع الاجتماعي وقطاع الامن كما ستقوم مؤسسات قطاع العدل في إطار برنامج خدمات التقاضي والعدالة الجنائية بدراسة حول وضع القضاة في قطاع غزة وتقيم أوضاعهم وأداءهم واقتراح برامج تدريبية لهم ودمجأعضاء النيابة العامة في قطاع غزة واشراكهم في اعمال النيابة العامة في الضفة الغربية من خلال لجنة التواصل بين المحافظات الشمالية والجنوبية في مجالات اللجان المشكلة والتدريبات والمؤتمرات واجتماعات فيديو كونفرنس والزيارات متبادلة حيث أمكن. وسيعمل القضاء الشرعي على تقيم اوضاع المحاكم والقضاة العاملين في قطاع غزة تأسيس نيابة أحوال شخصية متخصصة قادرة على تمثيل الحق العام الشرعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
				5. تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين.	يرتبط هذا التدخل السياساتي بعدة برامج وغايات مندرجة في خطة قطاع العدل والمتمثلة بالغاية الاولى من برنامج الخدمات العدلية والقانونية والتشريعية وهي ان تكون كافة القوانين الفلسطينية ومبادئ حقوق الإنسان تتواءم مع الاتفاقيات والقوانين الدولية لحقوق الإنسان بحلول 2022. هذا بالإضافة الى الهدف السادس المندرج تحت الغاية الاولى لبرنامج الخدمات التشريعية كادر فني قادر على الصياغة القانونية وموائمتها بما يتماشى مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان من خلال مسؤوليته في الصياغة النهائية لكافة التشريعات قبل المصادقة عليها.
			6. 4. تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين	7. الانتهاء من إعداد وإقرار دستور معاصر ومنسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان	تفعيل لجنة الدستور الفلسطينية.
8.	3	9. تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	10.5. تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية	11. الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام فلسطين لعدد من المعاهدات والمنظمات الدولية.	ستعمل مؤسسات قطاع العدل من خلال برنامج الخدمات العدلية والقانونية والتشريعية بشكل اساسي والبرامج الخمسة الاخرى بدرجات مختلفة علىدعم اعداد التقارير الدورية اللازمة للاتفاقيات التي تم الانضمام اليها ليتم مناقشتها في اللجان الخاصة التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة الى موائمة التشريعات المحلية بما يمكن دولة فلسطين من تنفيذ هذه الاتفاقيات والوفاء بالتزاماتها واتخاذ التدابير والمقتضيات اللازمة لتنفيذ التزامات دولة فلسطين في المعاهدات والمواثيق الدولية بما فيها ادماج المعايير الدولية ومعايير حقوق الانسان والنوع الاجتماعي، والتأكد من ذلك ضمن برنامج الخدمات التشريعية والذي من مهامه الصياغة النهائية للتشريعات.

اما بخصوص السياسات الوطنية الاخرى التي تتقاطع مع سياسات القطاع وتساهم برامج المؤسسات في تحقيقها فهي موضحة في الجدول ادناه:				
12. 4	13. الحكومة المستجيبة للمواطن	14. 8. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن	15. تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، بالتركيز على المناطق المهمشة لاسيما المسماة(ج) والقدس الشرقية.	سيعمل القطاع في اطار برنامج برامجه المختلفة بالاستمرار في فتح مجمعات محاكم ونيابات في محيط مدينة القدس والتجمعات السكانية الكبيرة
			16. إطلاق بوابة الحكومة الالكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها.	سيعمل قطاع العدالة من خلال برامجه المختلفة على ربط البوابة الالكترونية لقطاع العدل مع بوابة الحكومة الإلكترونية والمندرجة تحت برنامج الخدمات العدلية والقانونية تحت الهدف الأول للغاية الثانية
			17. الإدارة الشاملة للأراضي (استكمال تسجيل الأراضي، الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة، الاستخدام الأمثل للأراضي).	سيعمل برنامج الخدمات العدلية والقانونية وبرنامج خدمات التقاضي على الاستمرار في تطوير السجل العدلي وخدمات كاتب العدل واستمرار الربط بين برنامج الميزان وسلطة الاراضي حتى اتمام عملية الربط الحي بشكل كامل
18. 7	19. العدالة الاجتماعية وسيادة القانون	20. 18. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	21. إزالة كافة أشكال التمييز بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن.	ستعمل مؤسسات قطاع العدل من خلال موائمة التشريعات وخصوصا اتفاقية سيداو ومن خلال برنامج الخدمات العدلية والقانونية وبرنامج خدمات التقاضي والبرنامج التشريعي وبرنامج العدالة الجنائية برنامج تطوير القدرات البشرية لقطاع العدل على تعزيز التخصص في مجال مناهضة العنف ضد المرأة
			22. إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة	تعزيز قدرات العاملات في قطاع العدل ضمن جميع البرامج وخصوصا برنامج تطوير القدرات البشرية لقطاع العدل
23. 10	24. مجتمع قادر على الصمود والتنمية	25. 25. توفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون	26. ضمان السلم الأهلي والأمن العام.	هناك تقاطع بين هذه الاولوية وغاية رقم 3 من برنامج العدالة الجنائية والمتمثل في رفع جودة مخرجات الطب العدلي تضمن تحقيق العدالة بكفاءة بحلول 2022 بما في ذلك رفع مستوى التقارير لتكون ذات حجية في الإثبات الجنائي والالتزام بالمدد الزمنية المحددة بالقانون لتقديم التقارير، بالإضافة الى برنامج التقاضي والخدمات العدلية والذي يستهدف زيادة فعالية دوائر التنفيذ. كما ويستهدف برنامج العدالة الجنائية وسيادة القانون ضمن الغاية 1 والهدف الثاني الى تنفيذ 90% من الأحكام الجزائية الواردة. ويستهدف برنامج القضاء الشرعي تعزيز قدرة القضاء الشرعي على تنفيذ الاحكام القضائية من خلال دوائر التنفيذ الجديدة الاتي سيتم انشاؤها في المحاكم الشرعية حسب قانون التنفيذ الجديد.

د.مغلفات الموارد المالية لمؤسسات قطاع العدالة

الرجاء مراجعة (ملحق 2)

ذ.الربط بين الأهداف الإستراتيجية وغايات التنمية المستدامة:

تشمل أهداف وخطة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدها رؤساءالدول والحكومات في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي عُقدت في سبتمبر2015 ، 17 هدفاً و (168) غاية (244) مؤشر قياس لمجمل الغايات. تسعى غايات التنمية المستدامة للقضاءعلى الفقروضمان الكرامة ونوعية الحياة الجيدة للجميع، وهي تمثل إطاراً للشراك ةبينا لدول المتقدمة والنامية للتصدي للتحديات العالمية الراهنةأمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفرهذه الأهداف استهدافات محددة وآليات تنفيذية واضحة للبلدان كافة تعتمدهاوفقاًلأولوياتها والتحديات التي تواجهها.مع إطلاق خطة التنمية المستدامة،اتخذ مجلس الوزراءالفلسطيني قراراً بتشكيل فريق وطني،برئاسة مكتب رئيس الوزراء وعضوية كافة الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص،يتولى مسؤولية تنسيق الجهود الوطنية لمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال تحديد أولويات التنمية المستدامة في فلسطين ودمجها في عمليات إعداد الخطط والموازنات،وقيادة وتنسيق إعدادالاستعراضات الوطنية للتقدم المحرزنحوتحقيق أهداف التنميةالمستدامة. كماتم تشكيل لجنة توجيهية لتقدم الدعم والمساندة لمكتب رئيس الوزراء في متابعة تنفيذ توصيات الفريق الوطني.

اتخذ الفريق الوطني قراراً بتشكيل أثنتي عشرة مجموعة عمل وطنية تعنى بأهداف التنمية المستدامة وذلك لتعزيز الشراكة والتنسيق على مستوى كل هدف من الأهداف بين مختلف الشركاء المعنيين .تترأس المجموعة المؤسسة الحكومية المعنية تساندهاوكالة الأمم المتحدة الشريكة ذات العلاقة. وتتألف هذه المجموعات من ممثلي عن المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ذات الخبرة، ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية فيهدف التنمية المستدامة المكلفة بها لمجموعة. وقدأنيط بكل مجموعة عمل هدف من أهداف التنمية المستدامة، باستثناء مجموعتين،حيث تدمج أحدهما بين هدف التنمية المستدامة 1# (القضاءعلىالفقر) وهدف التنمية المستدامة 10#(الحدمن أوجه انعدام المساواة)، وتدمج الأخربين أهداف التنمية المستدامة 12#، 13#، 14#، و 15#،ذات الصلة بالبيئة. وأماالهدف 17# (الشراكات) فهومرتبط ويتقاطع مع جميع مجموعات العمل الوطنية، وبالتالي فهومدمج في عمل جميع مجموعات العمل.

شكل التزامن في إطلاق خطةالتنميةالمستدامة 2030 مع إطلاق الحكومة الفلسطينية لعملية إعدادأجندةالسياسات الوطنية 2017-2022 فرصة للعمل على إدماج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الأولوية في أجندة السياسات الوطنية وعلى المستوى القطاعيّ. طلب مجلس الوزراء من الوزارات والمؤسسات الحكومية أن تأخذ بالاعتبار أهداف التنمية المستدامة في عملية إعداد استراتيجياته القطاعية وعبرالقطاعية 2017-2022، حيث عمل مكتب رئيس الوزراء، بصفته رئيس الفريق الوطني للتنميةالمستدامة، وبالتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط، عل تضمين دليل إعداد الاستراتيجياتا لقطاعية وعبر القطاعية إرشادات وتوجيهات لدمج غايات التنمية المستدامة ذات الأولوية الوطنية في الاستراتيجيات. وعلى مستوى أجندة السياسات الوطنية،عمل الفريق العامل فيمكتب رئيس الوزراءعلى إدماج

أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الأولوية في مختلف أجزاء الأجندة ،وذلك عملا بالتعليمات الصادرة مباشرة من الحكومة الفلسطينية. وجاءت هذه التوجهات بهدف توطين أهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط الوطنية، وبما يمكن الحكومة من الابلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ومساهمتها في ذلك على المستوى الوطني.

يقوم حالياً، مكتب رئيس الوزراء بقيادة عملية مراجعة وتحديث أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعيةلتعكس الأولويات المستجدة للحكومة والظروف والحقائق على الأرض. والهدف من هذه العملية ليس وضع استراتيجيات جديدة، وإنما تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية الحالية، بما في ذلك تعزيز المواءمة ما بين الاستراتيجيات القطاعية وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

وفي هذا السياق، وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطينيلمكتب رئيس الوزراء والفريق الوطني لأهداف التنمية المستدامة يتم مراجعة الاستراتيجيات القطاعية وبرامج الموازنة ذات العلاقة من منظور مدى ملاءمتها مع غايات التنمية المستدامة ومؤشراتها، ووضع توصيات لتعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة من جهة، وزيادة الترابط ما بين هذه الاستراتيجيات وبرامج الموازنة مع غايات التنمية المستدامة من جهة أخرى.

يشمل الفريق الوطني لمتابعه تنفيذ غايات الهدف 16 جميع الأطراف التي تصمم وتنفذ تدخلات ذات علاقة بالهدف 16 على المستوى الوطني، ويعمل الفريق على التنسيق المشترك بين كافة المؤسسات الرسمية والأهلية والأكاديمية والقطاع الخاص، للرقابة وتقديم التقارير المشفوعة بالتوصيات والاقتراحات لضمان تحقيق تنفيذ الغايات والسياسات المتعلقة بالهدف 16 وارتباطاته على كافة الأصعدة.

يرأس الفريق الوطني لتعزيز تنفيذ غايات الهدف 16 مُمثل وزارة العدل بناءً على تكليف خاص من رئاسة الوزراء، وهو الممثل عن الفريق الفرعي في الفريق الوطني العام. ويقدم رئيس الفريق تقاريره إلى المنسق الخاص بأجندة التنمية المستدامة في مجلس الوزراء.

ينبثق عن الفريق الوطني لتطبيق غايات الهدف 16 ثلاث مجموعات عمل مواضيعية لتسهيل العمل والمتابعة، وعلى أن تكون كافة الغايات المتعلقة بحقوق الانسان هي غايات مشتركة بين المجموعات وكل حسب الاختصاص والعلاقة. وتُشكل المجموعات على النحو التالي:

1. مجموعة غايات تعزيز جهود الشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد والشفافية. الأهداف (4،5،7،10)
2. مجموعة غايات سيادة القانون وتعزيز الوصول الى العداله. الأهداف (AB 1،2،3،9،10)
3. مجموعه غايات تعزيز جهود الإدارة العامة والبناء المؤسسي الأهداف (4،5،6،7،8،10)

تجتمع المجموعات المواضعية بشكل دوري وتساهم في اعداد الخطط الخاصة بتنفيذ غياة الهدف 16 وتضع اقتراحات لتطوير قدرات اعضاء الفريق الوطني في مجال التنمية المستدامة وتعد خطط للتوعية بأهداف التنمية وخصوصا الهدف 16.

يتحمل جميع أعضاء الفريق الوطني، بما في ذلك رئيس الفريق، مسؤولية أدوارهم في الفريق، لا سيما الأعضاء الذين يضطلعون بأدوار تنسيق عمل المجموعات المواضيعية أو المساندة، ويخضعون جميعاً للتقييم على أدائهم ومساهمتهم في الفريق من خلال اجتماع تقييم مشترك بين أعضاء الفريق.

كماتقوم المؤسسات التالية (هيئة مكافحةالفساد،مجلس منظمات حقوق الانسان، جهازالإحصاءالمركزي بالإضافة الى وزارة العدل) بمهمة لجنةالمتابعة الخاصة بالفريق في سبيل تحقيق افضل النتائج المرجوة.

يوضح المرفق رقم 4 الترابط بين اهداف وغايات القطاع وغيات الهدف 16.

ر.المتابعة والتقييم

أوكلت أجندة السياسات الوطنية مهام قيادة وتنسيق العمل على إعدادإطارالنتائج الاستراتيجي وخطط عمل النتائج والمتابعة والتقييم لأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للإدارةالعامة للمتابعة والتقييم في الأمانةالعامة لمجلس الوزراء. حيث قامت الإدارةالعامة للمتابعة والتقييم في ا لأمانةالعامة بمراجعة مسودة الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبرقطاعية بما فيها خطة قطاع العدالة بالتعاون مع الفريق التقني للخطة الاستراتيجية وتم تعديل مخرجات الخطة وتطويرها. تم رفع الخطط الى مجلس الوزراء، حيث تمت المصادقة عليهافي بدايةالعام 2017.

فورالمصادقةعلى الاستراتيجيات القطاعية،تم البدءبعملية إعدادإطارالنتائج الاستراتيجي الذييرتكزعلى النتائج المرجو تحقيقها والمؤشرات الدالة على الانجاز موزعة على سنوات تنفيذ الخطة. كما تم ربط النتائج والموازنات من خلال اعداد خطة عمل لتنفيذ هذه النتائج.

عمل مسؤولو المتابعة والتقييم ومدراء البرامج في كل مؤسسة على اتمام الإطار وخطط العمل المرتبطة به، وتم اعداد تقرير للعام 2017/2018 لقطاع العدالة مبني على الإطار ضمن تجربة لنظام المتابعة والتقييم الجديد شملت خمسة قطاعات اخرى، قبل تعميم النظام على باقي القطاعات الواحدة والعشرون.

حاليا يعمل مسؤولو المتابعة والتقييم على حوسبة عملية المتابعة والتقييم في القطاع بغرض توليد التقارير الداخلية وتقارير اطار النتائج بشكل الكتروني. ومن المتوقع ان يتم الانتهاء من حوسبة عملية المتابعة مع نهاية العام 2021.

جدول(ب) النتائج والمؤشرات (لمراجعة المؤشرات موزعة على السنوات في الملحق رقم 5):

السياسة الوطنية: تعزيز وصول المواطنين للعدالة			التدخل السياساتي: تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان، وإنفاذها، ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته، ضمان فاعلية النظام القضائي، وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، الوصول إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها.			
الهدف الاستراتيجي رقم (١): نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية.			الموازنة السقف المالي:			
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي	الاستهداف		
			2019	2020	2021	2022	2023
1. أطر قانونية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي معتمدة وتنفذ	عدد التشريعات التي تم اقرارها ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية وفق الدليل الاسترشادي لمواءمة التشريعات في فلسطين مع الاتفاقيات الدولية، ومن منظور حقوق الانسان والنوع الاجتماعي.	ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل.	5	10	15	20	25
	عدد الاستشارات والفتاوى القانونية التي تم البت فيها من اجمالي الوارد.	ديوان الفتوى والتشريع.	7	12	17	22	30
	عدد الدراسات والأبحاث القانونية التي تم اعدادها من بداية سنة الاستهداف.		1	3	5	7	9
	نسبة الفصل في القضايا الواردة والمتراكمة للأحداث من اجمالي القضايا الكلية سنويا.	ميزان، مجلس القضاء الأعلى.	5.4%	6%	8%	10%	
	عدد القضاة المتخصصين للأحداث والنوع الاجتماعي.		51	57	62	67	
	نسبة إجراءات الوساطة من الوارد السنوي لقضايا الأحداث.	ميزان، النيابة العامة.	50%	60%	70%	80%	
	نسبة حماية الاطفال وتوفير التدابير الوقائية لهم من اجمالي وارد قضايا الاحداث.		6%	10%	15%	20%	
2. آليات الحق في الوصول إلى العدالة معززة وخصوصا للمجموعات الهشة والمهمشة.	عدد خدمات المساعدة القانونية المقدمة.	ميزان، وزارة العدل.	25000	30000	32000	35000	
	عدد المحاكم المتخصصة بالأحداث.	ميزان، مجلس القضاء الأعلى.	4	4	5	6	
	عدد القضايا التي تختص بالأحداث والنساء في المحاكم		14780	16780	16780	18780	
	عدد القضايا السنوية المتخصصة (قضايا الاحداث وقضايا) لكل عضو نيابة متخصص.	ميزان، النيابة العامة.	57	56	54	53	
	عدد اللقاءات القانونية التوعوية بالتشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية المقدمة للمناطق والفئات المهمشة من بداية سنة الاستهداف.	ديوان الفتوى والتشريع	10	15	25	30	35

السياسة الوطنية: تعزيز وصول المواطنين للعدالة			التدخل السياساتي: تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان، وإنفاذها، ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته، ضمان فاعلية النظام القضائي، وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، الوصول إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها.			
الهدف الاستراتيجي رقم (١): نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية.			الموازنة السقف المالي:			
3. اجراءات التقاضي واضحة وشفافة ومستجيبة وعادلة	عدد خبراء العدالة الجنائية.	وزارة العدل	3	10	3	15
	نسبة الفصل في الدعاوي الواردة والمتراكمة سنوياً.	ميزان، مجلس القضاء الأعلى.	19%	27%	33%	40%
	رضى المواطنين عن خدمات المحاكم.	سواسية	4/2.78	4/2.88	4/2.9	4/3.0
	نسبة الفصل السنوي من اجمالي المدور والوارد السنوي.	ميزان، النيابة العامة.	91%	92%	94%	95%
	عدد أدلة الإجراءات لدوائر والنيابات المتخصصة.	النيابة العامة.	2	7	3	12
	نظام عدالة مطبق في جميع المحاكم الشرعية.	القضاء الشرعي	5	3	-	-
	- نسبة الفصل في الدعاوى الدستورية الواردة والمتراكمة سنويا.	المحكمة الدستورية العليا	81%	75%	85%	90%
	نسبة الفصل في طلبات التفسير.	المحكمة الدستورية العليا	67%	%45	%70	%90
	نسبة الفصل في الدعاوى المحالة سنويا من المحاكم الأخرى.	المحكمة الدستورية العليا	87%	%80	90%	92%
	عدد ادلة الاجراءات لدوائر المحكمة الدستورية.	المحكمة الدستورية العليا	0	50%	70%	80%
4. الأحكام القضائية منفذة بكفاءة وفعالية	نسبة القضايا المنفذة من الواردة الى دوائر التنفيذ في المحاكم (مدني وجزائي).	ميزان، مجلس القضاء الأعلى.	-	-	-	55%
	نظام ميزان مطبق في جميع دوائر تنفيذ المحاكم الشرعية.	ميزان، القضاء الشرعي	3	5	-	-
	نسبة القرارات والاحكام المنفذة من المفصول فيها من المحكمة الدستورية.	المحكمة الدستورية العليا	0	0	20%	40%
	عدد القضايا المنفذة ماليا من اتعاب المحاماة.	المحكمة الدستورية العليا	-	-	20%	40%
5. الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتوائم مع المعايير الدولية	نسبة الزيادة في عدد مستخدمي المرجع الالكتروني في السنة الواحدة.	ديوان الفتوى والتشريع	%5	%20	%40	%60
	عدد الأعداد الصادرة بجودة عالية من الجريدة الرسمية ورقياً والكترونياً خلال العام الواحد.	ديوان الفتوى والتشريع	13	14	15	16
	عدد المناوبات لكل طبيب في الشهر الواحد.	وزارة العدل	22	18	15	12
	عدد القضاة لكل مئة ألف مواطن.	جهاز الإحصاء المركزي	-	-	-	8
	عدد اعضاء النيابة العامة لكل مئة ألف مواطن.	النيابة العامة.	7.5	8	805	9

السياسة الوطنية: تعزيز وصول المواطنين للعدالة		التدخل السياساتي: تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان، وإنفاذها، ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته، ضمان فاعلية النظام القضائي، وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، الوصول إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها.				
الهدف الاستراتيجي رقم (١): نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية.		الموازنة السقف المالي:				
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي	الاستهداف		
			2019	2020 (خطة تشغيلية)	2021	2022	2023
6. قطاع العدل واضح الادوار والصلاحيات ومتسق ومتناغم وفق القوانين والانظمة المعمول بها	اقرار قانون ناظم لعمل ديوان الفتوى والتشريع.	ديوان الفتوى والتشريع	%70	%90	%100	-	-
	عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين المعهد القضائي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة.	المعهد القضائي	2	4	1	2	
	نسبة انجاز تعديل قانون السلطة القضائية.	مجلس القضاء الأعلى					
7. موارد بشرية مدربة وكفؤة ومتخصصة	عدد خريجي برنامج الدبلوم المعتمد.	المعهد القضائي	-	15	15	15	
	عدد برامج تدريب مستمر واساسي متخصصة (للقضاة واعضاء النيابة العامة).		6	16	6	7	
	عدد برامج تدريبية تأهيلية وتحضيرية وادارية للموظفين الاداريين في قطاع العدل.		6	16	6	8	
	عدد المدربين المؤهلين المعتمدين في المعهد.		25	65	15	20	
	عدد برامج تدريب المدربين المعتمدة والمعمول بها الخاصة بالقضاة.		2	2	3	4	
	عدد التدريبات المتخصصة في الصياغة التشريعية المقدمة للقانونيين العاملين في القطاع.	ديوان الفتوى والتشريع	2	3	4	6	8
	عدد القانونيين في ديوان الفتوى والتشريع اللذين تلقوا تدريبات خلال سنوات الاستهداف.		10	15	20	25	30
	عدد البرامج التدريبية التأهيلية والتحضيرية والإدارية للموظفين الإداريين والقانونيين في قطاع العدل.		5	7	10	17	25
	عدد المتدربين المستهدفين من المحكمة الدستورية.	المحكمة الدستورية العليا	20	30	35	40	45
	عدد برامج التدريب المتخصصة للكادر القانوني والإداري.		10	14	30	45	60
	عدد القضاة المستهدفين لتبادل الخبرات.		7	8	13	13	9
	عدد برامج تبادل الخبرات لقضاة المحكمة.		3	4	7	10	12

السياسة الوطنية: تعزيز وصول المواطنين للعدالة					التدخل السياساتي: تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان، وإنفاذها، ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته، ضمان فاعلية النظام القضائي، وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، الوصول إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها.			
الهدف الاستراتيجي رقم (١): نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية.					الموازنة السقف المالي:			
8. بيئة تقاضي، وبنية تحتية ملائمةومتوافقة مع المعايير الدولية	نسبة جاهزية مكتبة قانونية ورقية والكترونية متخصصة بالكتب القانونية التي تخدم تطوير التشريعات الفلسطينية من نسبة سنة خط الأساس.	ديوان الفتوى والتشريع	%15	%20	%30	%70	%80
	نسبة جاهزية مبنى ديوان الفتوى والتشريع المستجيب لمعايير الامن السلامة والمراعي لاحتياجات النساء والاحداث وذوي الاحتياجات الخاصة خلال سنوات الاستهداف.		%30	%40	%60	%80	%100
	نسبة تحديث المرجع الإلكتروني من اجمالي المطلوب تحديثه.		%40	%60	%70	%80	%100
	عدد المباني والمرافق المؤهلة والمستجيبة لمعايير السلامة والأمن والمراعية لاحتياجات النساء والأحداث وذوي الاحتياجات الخاصة.	مؤسسات قطاع العدالة					
	عدد المشارح التي تتوافق مع المعايير الدولية.	وزارة العدل	موائمة مشرحة	3 مشارح متوائمة ومحدثة	-	-	
	مختبر طب شرعي مستجيب ومتوافق مع المعايير الدولية.	وزارة العدل	50%	مختبر مجهز بنسبة ٧٠٪	80%	90%	100%
	عدد المرافق في المباني المستجيبة لمعايير الامن السلامة ومراعاة احتياجات النساء والاحداث وذوي الاحتياجات الخاصة.	مجلس القضاء الأعلى	-	3 مباني	▪ -	6 مباني	
	عدد مباني النيابة المستجيبة للنوع الاجتماعي .	النيابة العامة	2	5	-	-	
	محاكم شرعية مؤهلة.	القضاء الشرعي					
	نسبة الانجاز في تجهيز مبنى المحكمة الدستورية العليا.	المحكمة الدستورية العليا	60%	90%	96%	98%	100%
	نسبة الانجاز في تجهيز المحكمة بالأنظمة الالكترونية.	المحكمة الدستورية العليا	10%	20%	45%	75%	100%
	عدد المرافق في المبنى المستجيبة لذوي الاحتياجات الخاصة.	المحكمة الدستورية العليا	0	0	50%	70%	100%
	عدد اعضاء الكادر القضائي بالمحكمة الدستورية العليا.	المحكمة الدستورية العليا	7+3	7+3	7+6	7+6	9
	عدد اعضاء الكادر الاداري والقانوني في المحكمة الدستورية.	المحكمة الدستورية العليا	45	45	55	65	75

ملحق 1 جدول أسماء المسؤولين ضمن مجموعات الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة في كل مؤسسة من مؤسسات قطاع العدالة الرسمي

	وزارة العدل	مجلس القضاء الاعلى	النيابة العامة	القضاء الشرعي	ديوان الفتوى والتشريع	المعهد القضائي	المحكمة الدستورية
رئيس مجموعه ادارة التخطيط والموازنة.	وزير العدل	رئيس مجلس القضاء الأعلى	النائب العام	قاضي قضاه فلسطين	رئيس ديوان الفتوى والتشريع	مدير المعهد القضائي	رئيس المحكمة الدستورية
مدراء البرامج	مدير البرنامج القانوني	مدير البرنامج القانوني	مدير البرنامج القانوني	مدير البرنامج القانوني	مدير البرنامج القانوني	مدير البرنامج القانوني	مدير البرنامج القانوني
السؤول المالي	مدير عام الشؤون المالية	مدير عام الشؤون المالية	مدير عام الشؤون المالية	مدير عام الشؤون المالية	مدير عام الشؤون المالية	مدير عام الشؤون المالية	مدير عام الشؤون المالية
مسؤول التخطيط	رئيس وحدة التخطيط	رئيس وحدة التخطيط	رئيس وحدة التخطيط	رئيس وحدة التخطيط	رئيس وحدة التخطيط	رئيس وحدة التخطيط	رئيس وحدة التخطيط

ملحق رقم (2) الاطارالقانوني الناظم للقطاع

أرست مجموعه من القوانين والتشريعات قواعد عمل قطاع العدل من أبرزها: القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، وقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002،والقرار بقانون رقم 17 لسنة 2019 بشأن انشاء مجلس قضاء انتقالي، وقانون أصول المحاكمات المدنية و التجارية رقم 2 لسنة 2001 وتعديلاته، وقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 وتعديلاته، وقانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001 وتعديلاته بموجب القانون رقم (2) لسنة 2005، وقانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005، والقانون رقم (4) لسنة 1995، بشأن اجراءات اعداد التشريعات، وقانون الجريدة الرسمية رقم (29) لسنة 1949م، وتعديلاته النافذة، وقانون المحكمة الدستورية العليا رقم (3) لسنة 2006، وتعديلاته، وقانون رقم (1) لسنة 1995 بشان تعديل قانون دعاوى الحكومة رقمي (5) لسنة 1958م و(30) لسنة 1926م، وقانون مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" رقم (6) لسنة 1998م. وقد استمر العمل بالقوانين الأردنية الخاصة بالمحاكم الشرعية وتعديلاتها حتى 1/10/1994 بموجب المرسوم الرئاسي 1/94 ، وصدر قرار بقانون 3/2012 بشأن القضاء الشرعي والذي اعاد تشكيل المجلس الاعلى للقضاء الشرعي واكد على الفصل بين السلطة التنفيذية الذي يمثلها قاضي القضاة والسلطة القضائية التي يمثلها مجلس القضاء الشرعي. كما تم اصدار قرار بقانون بشأن التنفيذ الشرعي 17/2016.

أما على صعيد وزارة العدل بعد استعراض القوانين والنصوص القانونية ذات العلاقة بمنظومة العدالة في فلسطين وتحديداً قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م وقانون تشكيل المحاكم رقم (5) لسنة 2001م وقانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م نجد بأن هذه القوانين قد نصت على صلاحيات لوزير العدل تجاه السلطة القضائية والنيابة العامة.

صلاحيات وزير العدل بموجب قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5)لسنة 2001 وبموجب قانون الإجراءات الجزائيةالماده(375)

ونصت المادة (16) من قانون رسومالمحاكمالنظاميةرقم (1) لسنة 2003م "علىوزيرالعدلإصدارالتعليماتاللازمةلتنفيذأحكامهذاالقانون".

وعلى مستوى الوسائل البديلة لحل المنازعات والمهن المساندة للقضاء صدر قانون التحكيم رقم (3) لسنة 2000 وقرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2004م باللائحة التنفيذية لقانون التحكيم رقم 3 لسنة 2000م وقانون رقم (15) لسنة 1995 بشأن الترجمة والمترجمين وكذلك قرار وزير العدل رقم (1) لسنة 1996 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الترجمة والمترجمين. بموجب قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وقرارمجلس الوزراءرقم (9) لسنة 2003م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م، تعتبر وزارة العدل هي الوزارة المختصة التي نص عليها القانون، تتولى وزارةالعدل كوزارة مختصة مسؤولية متابعةعمل الجمعيات والهيئات ذات الطبيعة القانونية، بموجب المادة (10)

من قانونرقم (6) لسنة 1998م بشأن مراكزالإصلاح والتأهيل " السجون لوزيري الداخلية والعدل أومن ينتدبه أيا من هما حق الدخول لأي مركزبقصد تفقده وإبداء الملاحظات أوالمقترحات الت ييرونهاعلى أن تدون في سجل خاص.
على صعيد المرافق العدلية المساندة صدر قرار رقم (24) لسنة 1994 بإنشاء مركز للطب الشرعي وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (98) لسنة 2005 بإنشاء معملين جنائيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقرار مجلس الوزراء رقم (97) لسنة 2005م بإنشاء سجل عدلي وطني وقرار مجلس الوزراء رقم (99) لسنة 2005م بشأن إنشاء قوة شرطة قضائية، كما صدر قرار مجلس وزراء لسنة 2001بانشاء مركز وطني للطب العدلي في وزارة العدل،وكما صدر قرار بانشاءالسجل الوطني للأموال الممنوعة من الصرف)
وعلى صعيد ديوان الفتوى والتشريع صدر قرار رقم (286) لسنة 1995م بشأن تشكيل ديوان الفتوى والتشريع والقانون رقم (4) لسنة 1995م بشأن إجراءات إعداد التشريعات. وقرار سيادة الرئيس بتاريخ 28/10/2013م باعتماد ديوان الفتوى والتشريع كمؤسسة عامة مستقلة تتبع مجلس الوزراء.
اما بخصوص المعهد القضائي فقد أُنشئ في العام 2008م بموجب المرسوم الرئاسي رقم (6) لسنة 2008م بالإضافة الى نظام المعهد القضائي الصادر عن مجلس الوزراء رقم (7) لعام 2008م، وتم منح المعهد صلاحية إعداد مؤهلين لتولي الوظائف في القضاء والنيابة العامة، ووهذا من خلال الدبلوم بداية، حيث يطبق قانون السلطة القضائية على تعيين خريجي المعهد في الوظائف القضائية، بالاضافة الى تنفيذ التدريب الاساسي، المستمر والمختص لجميع العاملين في السلطة القضائية.
أما بشأن مجلس القضاء الأعلى فقد صدر مرسوم رئاسي رقم (29) لسنة 2000 بتشكيل مجلس القضاء الأعلى ثم صدر قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م كما صدر مرسوم رئاسي باعتبار مجلس القضاء الأعلى مجلساً انتقالياً رقم (11) لسنة 2002م ثم صدر مرسوم رئاسي رقم (8) لسنة2003م بشأن تشكيل مجلس القضاء الأعلى.، كما صدر قرار بقانون رقم 17 لسنة 2019 بشأن تشكيل مجلس قضاء اعلى انتقالي مدته سنة قابلة للتجديد ستة شهور إضافية.
وبخصوص النيابة العامة ففي فترة الادارة المصرية على قطاع غزة أصبحت النيابة العامة صاحبة الاختصاص في تحريك ومباشرة الدعوى العمومية ، بأن أناط بها صلاحية التحقيق في كافة الجرائم ، والإدعاء أمام المحاكم في الوقائع الجنائية ، وخول النائب العام تفويض أي شخص من الموظفين ، أو مأموري البوليس القيام بأي عمل يدخل ضمن أعمال النيابة العامة (التحقيق – المرافعة) . كما أناط الأمر ذاته في المادة الخامسة منه ، بممثلي النائب العام ، سلطة إصدار أوامر القبض ، والتحري (تفتيش المنازل) ، طبقاً لما هو وارد في قانون أصول المحاكمات الجزائية (القبض والتحري) ، والتي كانت من إختصاص حاكم الصلح .

ثم صدر الأمر رقم 554 لسنة 1957 الذي أعطى النائب العام ومن يمثله صلاحية التحقيق في الوفيات المشتبه فيها ومنحه الاختصاصات الواردة في قانون الوفيات المشتبه فيها لسنة 1926 والتي كانت من اختصاص قاضي التحقيق ، وفي فترة السلطة الوطنية الفلسطينية فنصت المادة (1) من قانون الاجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 :

(تختص النيابة العامة دون غيرها بإقامة الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا تقام من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون (

فوفق هذا النص خص المشرع الفلسطيني النيابة العامة باستئثار إستعمال الدعوى الجزائية ومباشرتها نيابة عن المجتمع ولها المطالبة بتوقيع العقاب على المتهم أمام القضاء الجزائي.

أما بالنسبة للمحكمة الدستورية العليا، فقد أنشأت استناداً لأحكام المادة (103) من القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته. ينظم عمل المحكمة الدستورية العليا قانون المحكمة الدستورية العليا الذي يحمل رقم (3) لسنة 2006 وتعديلاته حيث تم اقراره بتاريخ 17/2/2006م والمنشور في الجريدة الرسمية عدد (62) والذي تم تعديله في العام 2017 وتمارس المحكمة اختصاصاتها بناءً على هذا القانون، أصدر فخامة الرئيس محمود عباس القرار الرئاسي رقم (57) لسنة 2016 بشأن أول هيئة قضائية مستقلة بذاتها تكونت من رئيس المحكمة ونائب له وسبعة قضاة تكون مدة عضويتهم ست سنوات على أن يعين ثلاثة أعضاء كل سنتين من تاريخ التشكيل الأول، حيث أن هيئتها القضائية قد تنوعت في الأطياف والشرائح القانونية لضمان الحيدة والتجرد. ويكون للمحكمة الدستورية أمين عام ورئيس قلم وعدد كاف من الموظفيين الإداريين.

أُنشأت هيئة مكافحة الفساد بموجب القراربقانون رقم (7) لسنة 2010بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة2005م، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد، وقداتسم هذا التعديل بمحاكاةٍ وانسجام ٍتامٍ مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فأصبح القانون قانوناً لمكافحة الفساد، بكافةأشكاله وخولها صلاحيات واسعة تمكنهامن القيام بمهامها في مكافحة الفساد، وبذلك يعتبر كل من قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005م، والقرار بقانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005م، بالإضافة إلى قوانين العقوبات السارية، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007م، بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م من القوانين الناظمة لعمل هيئة مكافحة الفساد.

ومؤخراً صدر قرار بقانون رقم (27) لسنة (2019م) بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة (2005) وتعديلاته، والذي جعل النيابة المنتدبة لدى الهيئة تابعة للنائب العام مباشرة، وتمتلك الصلاحيات المتعلقة بالتحقيق وجميع الاجراءات القانونية التي تتعلق بإدارة الدعاوى المتعلقة بالفساد.

جاءت (هيئة القضاء العسكري) كهيئة قضائية ترتبط مباشرة بالقائد الأعلى لقوات الأمن، وتختص بمحاكمة كافة العسكريين الخاضعين لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم 8 لسنة 2005م في الشق الجزائي والدعوى المدنية التابعة لها، والإطار القانوني الناظم للهيئة مجموعة التشريعات الجزائية لعام 1979م.

ومع أن منظومة هذه القوانين تعد حديثة نسبيا، فان التجربة أظهرت أن هناك فجوات في بعضها وغموضا في بعضها الآخر، مما أثر سلبيا على سرعة وكفاءة عملية التقاضي وظهور منازعات حول الأدوار والصلاحيات في مناحي مختلفة. أضف إلى ذلك، أن بعض القوانين الهامة المعمول بها تعد قوانين قديمة لم تعد فعالة في معالجة قضايا اليوم خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجنائية مثل قانون العقوبات الأردني الذي يرجع عمره إلى ستينيات القرن الماضي، مما يستدعي التدخل وإعادة النظر فيها وتحديثها بما يتوافق ومتطلبات الحاضر. كذلك، فان تعديل قانون السلطة القضائية لعام 2002، والقوانين المنظمة للإجراءات المدنية والجزائية، وقانون المحكمة الدستورية العليا والذي هو يعتبر مسألة حيوية وهامة من أجل تطوير أداء المحاكم وضمان الشفافية والمساءلة وتنظيم العلاقة بين مكونات أركان العدالة بصورة أفضل

ملحق 3 الأهداف الإستراتيجية وسبل تحقيقها

السياسات	1. تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها (هدف 1 و2)	2. ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته (هدف 1 و2)	3.ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية (هدف	4.الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لاسيما للنساء والأحداث (هدف 1)		5. تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدل (هدف 2)
الأهداف الإستراتيجية والنتائج	الهدف الاول: نظام عدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية. النتائج المتوقعة: ▪ أطر قانونية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي معتمدة وتنفذ. ▪ آليات الحق في الوصول إلى العدالة معززة وخصوصا للمجموعات الهشة والمهمشه، في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ▪ اجراءات تقاضي واضحة وشفافة مستجيبة وعادله ▪ الاحكام القضائية منفذة بكفاءه بفعالية . ▪ الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة و ذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية و وتتوائم مع المعايير الدولية.			الهدف الثاني: مؤسسات قطاع عدالة تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسي منسجم الأدوار ومتكامل النتائج المتوقعة: • قطاع العدل واضح الادوار والصلاحيات ومتسق ومتناغم وفق القوانين والانظمة المعول بها. • العملية التشريعية تسير وفق إجراءات وخطوات معيارية ممأسة وشفافة تحظى بالدعم والمشاركة. • هياكل تنظيمية مواكبة للخطة الاستراتيجية ومستجيبة للأدوار والتطورات التشريعية ورؤية القطاع. • موارد بشرية مدربة وكفؤة ومتخصصة • بيئة تقاضي مستجيبة وبنية تحتية ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية. أنظمة رقابة ومساءلة فعالة ومستجيبة.	
البرامج	برنامج التقاضي والخدمات العدلية (هدف 1،2)	برنامج العدالة الجنائية وسيادة القانون (هدف 1،2)	برنامج الخدمات العدلية والقانونية (هدف 1 و2)	برنامج الخدمات التشريعية (هدف2+1)	البرنامج الدستوري (هدف 1،2)	برنامج تطوير القدرات البشرية لقطاع العدل (هدف 2)
الوزارة/ المؤسسة	النيابة العامة	وزارة العدل	القضاء الشرعي	ديوان الفتوى والتشريع	المحكمة الدستورية العليا	المعهد القضائي الفلسطيني

ز. بيانات سياسة البرنامج

الجدول ج: برامج الموازنة

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهدف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجي التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي: (1) نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية					
	الخدمات العدلية والقانونية	السعي نحو الوصول لسيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الناجزة في مجتمع فلسطيني قائم على وعي قانوني باستقلال القضاء وفقا للتشريعات القانونية والمعايير الدولية	تعزيز دور وزارة العدل في بسط سيادة القانون ومنع الجريمة	قطاع العدل واضح الأدوار والصلاحيات ومتسق ومتناغم وفق القوانين والأنظمة المعمول بها	وزارة العدل
			دعم وتقوية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية	اطر قانونية لحقوق الانسان والنوع الاجتماعي معتمدة ومنفذة	وزارة العدل
			تعزيز وتطوير البيئة التشريعية الداعمة لقطاع العدالة واستقلال القضاء	قطاع العدل واضح الأدوار والصلاحيات ومتسق ومتناغم وفق القوانين والأنظمة المعمول بها	وزارة العدل
			تطوير وتعزيز نطاق تطبيق شهادة عدم المحكومية	الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتوائم مع المعايير الدولية	وزارة العدل
			تعزيز العلاقة التكاملية بين مؤسسات قطاع العدالة	قطاع العدل واضح الأدوار والصلاحيات ومتسق ومتناغم وفق القوانين والأنظمة المعمول بها	وزارة العدل
			6تطوير خدمات الطب العدلي	الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتوائم مع المعايير الدولية	وزارة العدل
			7تضمين وادماج معايير عدالة الاطفال والنوع الاجتماعي	اطر قانونية لحقوق الانسان والنوع الاجتماعي معتمدة ومنفذة اليات الحق في الوصول الى العدالة معززة وخصوصا للمجموعات الهشة والمهمشة	وزارة العدل
			8تطوير وتعزيز الوسائل المساندة للقضاء	اجراءات التقاضي واضحة وشفافة منسجمة وعادلة	وزارة العدل

برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع				
4318	التقاضي والخدمات العدلية	زيادة معدل الفصل السنوي في المحاكم من 90%الى 130 (59.00-76.700) قضية بحلول عام 2020بكفاءة وفعالية .	زيادة نسب لفصل السنوي في الدعاوي الواردة والدور) 7% بكفاءة وفعالية ,	اليات الحق في الوصول الى العدالة معززة وخصوصاً للمجموعات الهشة والمهمشة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية .	مجلس القضاء الأعلى
		زيادة معدل القدرة الاستيعابية لعمل الدوائر كتاب العدل في محاكم البداية من 120 معاملة يوميا بحلول 2020 .	زيادة معدل القدرة الاستيعابية في انجاز معاملات دوائر كتاب العدل في محاكم الصلح والبداية بنسبه 6%	اجراءات التقاضي واضحة وشفافة منسجمة وعادلة	مجلس القضاء الأعلى
			زيادة كفاءة مباني ومرافق المحاكم لتقديم خدمات ذات جودة وتراعي كافه شرائح المجتمع	اجراءات التقاضي واضحة وشفافة منسجمة وعادلة	مجلس القضاء الأعلى
640400	العدالة الجنائية وسيادة القانون	أحالة وتنفيذ 90% من مجمل القضايا الواردة والمدورة والإحكام الجزائية وتطبيق المعايير الدولية والفلسطينية في مراكز الإصلاح والتأهيل مع حلول العام 2020	أحالة 90% من مجمل القضايا الواردة والمدورة للنيابة للمحاكم ضماناً للعدالة	الأحكام القضائية منفذة بكفاءة وفعالية	النيابة العامة
			تنفيذ 45% من الإحكام الجزائية الواردة مع نهاية 2020	الأحكام القضائية منفذة بكفاءة وفعالية	النيابة العامة
			زيادة نسبة ثقة الجمهور بالنيابة العامة من 55% 57% ونسبة الرضا من 45% إلى 47%	الأحكام القضائية منفذة بكفاءة وفعالية	النيابة العامة

برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
			تطوير وتحديث البنية التحتية والتكنولوجية للنيابة العامة بما تتوافق مع المعايير الدولية	الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتوائم مع المعايير الدولية	النيابة العامة
310300	العدالة الأسرية	تعزيز الثقة بالقضاء الشرعي وتيسير الإجراءات	الإتقان في السير بالدعوى وإجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام. تعزيز كفاءة خدمة المراجعين.		القضاء الشرعي
		تعزيز فعالية وكفاءة أداء الكادر الوظيفي	النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير الخدمات المقدمة. تطوير وتفعيل استخدام التكنولوجيا المتطورة.		القضاء الشرعي
		السعي لتحديث القوانين لتواكب المجتمع الفلسطيني	استقطاب وتطوير وتدريب القضاة والموظفين لتكون مبدعة ذات كفاءة عالية والمحافظة عليها. تحفيز البيئة الداخلية وتعزيز قدرتها على الإبداع والتميز.		القضاء الشرعي
290100	برنامج الخدمات التشريعية	ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية	تعزيز اعتماد ديوان الفتوى والتشريع في اعداد وصياغة التشريعات.	أطر قانونية لحقوق الانسان والنوع الاجتماعي معتمدة ومنفذة. قطاع العدل واضح الأدوار والصلاحيات ومتسق ومتناغم وفق القوانين والأنظمة المعمول بها.	ديوان الفتوى والتشريع
			تطوير التشريعات الفلسطينية لتتوائم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان.	أطر قانونية لحقوق الانسان والنوع الاجتماعي معتمدة ومنفذة.	ديوان الفتوى والتشريع
		دراسات واستشارات وفتاوى قانونية داعمة للمؤسسات الحكومية.	تحسين جودة الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات التي يعدها الديوان.	أطر قانونية لحقوق الانسان والنوع الاجتماعي معتمدة ومنفذة.	ديوان الفتوى والتشريع

برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					
			دراسات وابحاث قانونية متخصصة	أطر قانونية لحقوق الانسان والنوع الاجتماعي معتمدة ومنفذة.	ديوان الفتوى والتشريع
7601	الدستوري	منظومة تشريعية منسجمة ومتوافقة واحكام القانون الاساسي بما يكفل صون الحقوق والحريات الاساسية	تعزيز الحقوق والحريات من خلال ترسيخ المبادئ الدستورية بحلول عام 2023	اجراءات التقاضي واضحة وشفافة منسجمة وعادلة	المحكمة الدستورية
			تعزيز الثقافة الدستورية لتمكين المواطن من الوصول مباشرا للعدالة الناجزة بحلول عام 2023	الاحكام القضائية منفذة بفاعلية وتكاملية	المحكمة الدستورية
			زيادة نسبة الفصل في الدعاوى الدستورية بحلول عام 2023	الاحكام القضائية منفذة بفاعلية وتكاملية	المحكمة الدستورية
			زيادة نسبة الفصل في طلبات التفسير بحلول عام 2023	الاحكام القضائية منفذة بفاعلية وتكاملية	المحكمة الدستورية
		نفاذ التشريعات وضمان الحق في الحصول على المعلومة التشريعية.	تحسين كفاءة إعداد وإصدار الجريدة الرسمية	الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتوائم مع المعايير الدولية	المحكمة الدستورية
			رفع الوعي القانوني لدى المواطن الفلسطيني	آليات الحق في الوصول إلى العدالة معززة وخصوصا للمجموعات الهشة والمهمشة	المحكمة الدستورية
			قاعدة بيانات محدثة عن التشريعات الفلسطينية المنشورة في الجريدة الرسمية	الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتوائم مع المعايير الدولية	

الهدف الاستراتيجي: (2) مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات وإطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار				
وزارة العدل	البرنامج الاداري	انظمة اداره فعالة وذات شفافيه ومساءله وحديثه	1ادارة الوزارة تعمل وفق الاجراءات المتبعة والمعمول بها	الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتوائم مع المعايير
			2التخطيط والبحث	
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع				
4317	البرنامج الاداري	أنظمة إدارة فعاله وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول نهاية 2020	إدارة مجلس القضاء الأعلى وفقا للإجراءات والقوانين المعمول بها لدعم العمل القضائي	بيئة تقاضي مستجيبة وبنية تحتية ملائمة تسهل وصول المواطنين لخدمات التقاضي ومتوافقة مع المعايير الدولية
640200	البرنامج الاداري	أنظمة إدارة فعاله وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول نهاية عام 2020	دمج النوع الاجتماعي في موازنة وخطط إعمال النيابة العامة الوحدات والدوائر الإدارية المتخصصة في مكتب النائب العام تعمل وفق المخطط له بنسبة 60%	الأحكام القضائية منفذة بفعالية اليات الحق في الوصول الى العدالة معززة وخصوصا للمجموعات الهشة والمهمشة
290200	البرنامج الاداري	ديوان الفتوى والتشريع يعمل بكفاءة وفعالية	العلاقات الدولية التخطيط والبحث إدارة الموارد البشرية الخدمات العامة والصيانة نظام تكنولوجي متطور الخدمات المالية	قطاع العدل واضح الأدوار والصلاحيات ومتسق ومتناغم وفق القوانين والأنظمة المعمول بها. موارد بشرية مدربة وكفؤة ومتخصصة
			إعداد الموازنة العلاقات العامة والإعلام الإدارة العليا	بيئة تقاضي، وبنية تحتية ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية
7601	الدستوري والاداري	المحكمة الدستورية لديها الإمكانيات والقدرات اللازمة للقيام بواجباتها بكفاءة وفعالية	مأسسة المحكمة الدستورية العليا بحلول عام 2023	موارد بشرية مدربة وكفؤة ومتخصصة
7602			تحقيق الاستقلال المالي والاداري بحلول عام 2023	بيئة تقاضي مستجيبة وبنية تحتية ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية

برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع				
			هيئة قضائية وكادر مؤهل بحلول عام 2023	بيئة تقاضي مستجيبة وبنية تحتية ملائمة ومتوافقة مع المعايير الدولية	المحكمة الدستورية
	-برنامج تطوير القدرات البشرية لقطاع العدل	تاهيل القضاة أعضاء النيابة العامة	تفعيل برنامج الدبلوم وتنفيذه	القدرات البشرية لقطاع العدالة مطورة	المعهد القضائي
		رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين في القضاء والنيابة ومؤسسات قطاع العدل بشكل خاص، والقانونيين العاملين بالمؤسسات الحكومية لتمكينهم من تنفيذ مهامهم بكفاءة وفاعلية	رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة رفع قدرات العاملين الإداريين والقانونيين في مؤسسات قطاع العدالة الرئيسية والمؤسسات الحكومية الأخرى. تطوير أنظمة وسياسات وبرامج التدريب.	القدرات البشرية لقطاع العدالة مطورة	
	برنامج تطوير قدرات المعهد	تطوير قدرة المعهد على تنفيذ خدمات التدريب والتطوير عالية الجودة وعلى أساس الممارسات الدولية الفضلى	تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي للمعهد. بناء قدرات المعهد البشرية والتشغيلية زيادة الوعي الإعلامي حول المعهد القضائي ودوره في تطوير ورفد القضاء بالكفاءات	المعهد القضائي يقدم خدماته بفاعلية وكفاءة	

جدول : الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2020-2022

الجهه الحكومية	2020	2021	2022	ملاحظات
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع	08071	29571	02181	(المبلغ بالمليون)(يشمل الرواتب) وزارة العدل
موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع				
				النيابة العامة
	47,900,000	49,337,000	31551160	القضاء الشرعي
	29740000	30632200	709	ديوان الفتوى والتشريع
	442	580		المحكمة الدستورية
				المعهد القضائي الفلسطيني
الدول المانحة				
عبر حساب الموازنة الموحد				
مشاريع عبر شركاء آخرين				
مؤسسات الأمم المتحدة				
مؤسسات مجتمع مدني محلي				
مؤسسات مجتمع مدني دولي				
القطاع الخاص				
المجاميع:				

س.خطة العمل

يتضمن هذا القسم الغايات والأهداف والمعايير والمخرجات التي ستعمل على انجازها مؤسسات قطاع العدل الرسمية

البرنامج والشركاء	بيان سياسة البرنامج أسم
1)	برنامج الخدمات العدلية والقانونية - وزارة العدل
الشركاء: وزارة الخارجية، ديوان الفتوى والتشريع، النيابة العامة، مجلس القضاء الأعلى، القضاء الشرعي، المعهد القضائي الفلسطيني، الداخلية، هيئة مكافحة الفساد، هيئة القضاء العسكري، الشرطة، نيابة مكافحة الفساد، وحدة دعم المفاوضات، سلطة الاراضي، مكتب الرئيس.	يقدم هذا البرنامج خدمات إعداد السياسات العدلية واقتراح ومراجعة القوانين والتشريعات والخدمات العدلية المباشرة للجمهور والتعاون القضائي الدولي، إضافة إلى مواءمة القوانين والتشريعات الفلسطينية مع المعايير الدولية الواردة في المعاهدات التي وقعت عليها دولة فلسطين.
غايات سياسة البرنامج 2017-2022	معايير الغاية
1.كافة القوانين الفلسطينية ومبادئ حقوق الإنسان تتواءم مع الاتفاقيات والقوانين الدولية لحقوق الإنسان بحلول 2022	كافة القوانين والتشريعات الفلسطينية تتوافق مع المعايير الدولية الواردة في المعاهدات التي وقعت عليها دولة فلسطين. القوانين الفلسطينية تراعي خصوصية الفئات المهمشة بموادها (الأحداث، والمرأة والطفل، ذوي الإعاقة، المسنين، الفلسطينيين بالمناطق c
جودة مخرجات الطب العدلي تضمن تحقيق العدالة بكفاءة بحلول 2022	• النزاعات المدنية والتجارية ونزاعات العقارات والأراضي والشركات والعقود تلجأ إلى هيئات التحكيم وغرف الوساطة بدلاً من اللجوء مباشرة للقضاء. • عدد الخبراء المؤهلين لمختلف المجالات يعتمدون وفق نظام، وعدد والمترجمين لأغلبية اللغات يغطي احتياجات المحاكم والنيابات والمؤسسات المتخصصة في كافة المحافظات حسب تركز السكان والقضايا. • التشريعات المنظمة للوسائل البديلة لحل النزاعات كالتحكيم والوساطة معدلة، بما في ذلك تشريعات الخدمات القضائية كالترجمة والخبرة. • كافة الخدمات العدلية المقدمة للجمهور متاحة الكترونيا وتحقق الربط الالكتروني مع مؤسسات قطاع العدل ووزارة الداخلية
جودة مخرجات الطب العدلي تضمن تحقيق العدالة بكفاءة بحلول 2022	• يعمل الخبراء وفق نظام اعتماد يتوافق والمعايير المتبعة في هذا المجال. • جميع التقارير الطبية القضائية ذات حجية في الإثبات الجنائي بما يضمن المحاكمة العادلة. • 100% من الفحوصات التي يجب أن يتضمنها تقرير الطب الشرعي القضائي مستكملة وفقاً للمعايير الدولية. • فترة إعداد التقارير الطبية القضائية بما لا يتجاوز المدة المحددة في قانون الإجراءات الجزائية. • خدمات الطب العدلي محوسبة وتحقق الربط الالكتروني مع القضاء والنيابة ووزارة الداخلية
	القوانين الفلسطينية تراعي خصوصية الفئات المهمشة بموادها (الأحداث، والمرأة والطفل، ذوي الإعاقة، المسنين، الفلسطينيين بالمناطق c
2.	مجالات اختصاص وزارة العدل واضحة ودقيقة بحلول عام 2202.
	عدد الخبراء المؤهلين لمختلف المجالات يعتمدون وفق نظام، وعدد والمترجمين لأغلبية اللغات يغطي احتياجات المحاكم والنيابات والمؤسسات المتخصصة في كافة المحافظات حسب تركز السكان والقضايا.

البرنامج والشركاء	بيان سياسة البرنامج أسم
	التشريعات المنظمة للوسائل البديلة لحل النزاعات كالتحكيم والوساطة معدلة، بما في ذلك تشريعات الخدمات القضائية كالترجمة والخبرة.
	كافة الخدمات العدلية المقدمة للجمهور متاحة الكترونيا وتحقق الربط الالكتروني مع مؤسسات قطاع العدل ووزارة الداخلية
3	جودة مخرجات الطب العدلي تضمن تحقيق العدالة بكفاءة بحلول 2202
	جميع التقارير الطبية القضائية ذات حجية في الإثبات الجنائي بما يضمن المحاكمة العادلة.
	001% من الفحوصات التي يجب أن يتضمنها تقرير الطب الشرعي القضائي مستكملة وفقاً للمعايير الدولية.
	فترة إعداد التقارير الطبية القضائية بما لا يتجاوز المدة المحددة في قانون الإجراءات الجزائية.
	خدمات الطب العدلي محوسبة وتحقق الربط الالكتروني مع القضاء والنيابة ووزارة الداخلية

الغاية رقم 1: كافة القوانين الفلسطينية تتواءم مع الاتفاقيات والقوانين الدولية وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان بحلول 2022.				
السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف(٠٠٠) ش
2020	توحيد وتحديث وتطوير التشريعات.	• التعديلاتتتوائم مع الاتفاقيات الدوليةوتراعي أصول الصياغة التشريعية • التعديلات تستند إلى المعايير الواردة في 7 اتفاقيات تتعلق بحقوق الإنسان • برامج تدريبية لرفع كفاءة الكادر المتخصص بالصياغة التشريعية • عدد من البرامج التدريبية للجنة موائمة التشريعات تم اعدادها تعكس حاجات الكادر المتخصص. • الالتزام بالادلة الارشادية للصياغة التشريعية. • خطة أولويات تشريعية معدة بمشاركة جميع الأطراف .	• تشريعات رئيسية وثانوية تم رفعها لمجلس الوزراء (تعديل نظام السجل العدلي، تعديل نظام الأموال الممنوعة من التصرف، قانون التحكيم، قانون الوساطة، تعديل قانون الترجمة، تنظيم مهنة الخبراء، مسودة قانون التعاون القضائي الدولي، نظام الشكاوى، الإطار القانوني للطب الشرعي، مشروع قانون معدل لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل بشأن المتابعة والتفتيش) • تشريعات ممثله بعضوية وزارة العدل (قانون حماية الاسرة من العنف، قانون الأحوال الشخصية قانون العقوبات، اللوائح الداخلية لقانون الأحداث...) • مواءمة التشريعات الفلسطينية والاتفاقيات الدولية مع مبادئ حقوق الإنسان • تطوير منهجي للجنة موائمة التشريعات واليه عمل وتحديد الأولويات التشريعية	50 100 150

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف(٠٠٠) ش
	2. تضمين وادماج بيئة حقوق الانسان والحريات الاساسية	• تم مأسسة العمل المشترك مع المؤسسات الحقوقية الوطنية والدولية. • خطة عمل مشتركة مع المؤسسات الحقوقية. • مذكرات تفاهم مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية. • عدد من الزيارات التفقدية لمراكز الإصلاح والتأهيل قد تمت. • بيئة العامة في المراكز مطابقة للمعايير الدولية.	• العلاقة مع المؤسسات الحقوقية والوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الانسان معززة ومطورة. • استراتيجية وخطة عمل معدة للتعامل مع الاستيطان في ضوء قرار محكمة العدل بوسم منتجات المستوطنات ، وملاحقة الشركات الأوربية العاملة بالمستوطنات والمستوطنين حاملي الجنسية المزدوجة المقيمين بالمستوطنات. • الية معدة للتصدي للتشريعات العنصرية الإسرائيلية • رفع الوعي بالحقوق والحريات وطبيعة الخدمات التي تقدمها وزارة العدل (الطب العدلي، الوسائل البديلة، السجل العدلي والتصديقات) • توسيع نطاق تنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن ملاحقة المجرمين على جرائمهم امام محاكم دولة فلسطين. • الية للرقابة والمتابعة على مراكز الإصلاح والتأهيل وفق المعايير الدولية لحقوق الانسان • تقارير اقليمية ودولية متعلقة بحقوق الانسان تم اعدادها • الية انشاء عيادة قانونية لحقوق الانسان معدة (متنقلة، دائمة) • الية تنفيذية تتعلق باسترداد جثامين الشهداء. • الية اصدار تقرير سنوي حول انتهاكات حقوق الانسان	
	3.تعزيز وتطوير التعاون القضائي الدولي		• مشاريع اتفاقية قضائية ثنائية في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة • شراكات استراتيجية إقليمية ودولية تساهم في التعاون القضائي وتبادل الخبرات • شركات مع المنظمات الإقليمية والدولية حول المحاكمات الدولية • العلاقة مع المجتمع المدني معززة ومطورة	

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف(٠٠٠) ش
2021	1. 5 شريعات يتم مواءمتها مع المعايير الدولية	▪ كما أعلاه	• مشروع قانون الخبرة منجز ومقر • التعديلات المتعلقة بقانون التحكيم مقرة • مشروع قانون وساطة مقر وفاعل. • قانون تحكيم ووساطة والخبرة مفعل • مراكز إصلاح وتأهيل متوائمة مع المعايير الدولية • الاتفاق على مسودة تعديلات قانون العقوبات من منظور حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي • اقرارا تعديلات قانون الاجراءات الجزائية • اللوائح الداخلية لقانون حماية الاسرة من العنف مقرة ومتوائمة مع المعايير الدولية	40 200
2022 2022	5 تشريع يتم مواءمتها مع المعايير الدولية 4 تشريعات يتم موائمتها مع المعايير الدولية	▪ كما أعلاه	• مشروع قانون التعاون الدولي • مقترحات تعديل تشريعات • مقترحات تعديل تشريعات	40

الغاية رقم 2: مجالات اختصاص وزارة العدل واضحة ودقيقة بحلول عام 2022.				
السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2020	1. تعزيز دور وزارة العدل ورفع مستوى قدرات الوزارةومأسستها	دور واضح، موثق، ومتفق عليه بالقانون والأنظمة الهيكل التنظيمي يتوافق والإطار الوظيفي للوزارة تملك الوزارة كوادر مؤهلة للقيام بوظائفها مبنى وزارة العدل يتماشى مع دورها الخاص بتقديم الخدمات العدلية تقود الوزارة ضمان وإنفاذ البنود المتعلقة بحقوق الإنسان معاييرلمستوى الخدمة تم تطبيقها. تنفيذ تقييم دوري للخدمات المقدمة. اليات تنسيق بين الوزارة ووزارة التربية والتعليم محددة اليات تنفيذ محددة ووضع الخطط الزمنية	• البنى التحتية لوزارة العدل في المبنى الجديد مجهزة بما يتماشى مع احتياجات الوزارة بما فيها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والموقع الالكتروني للوزارة • وحدة شكاوى فاعلة بما ينسجم مع اختصاصات الوزارة • اليات مطورة لمتابعة ومعالجة شكاوى المواطنين. • بوابة الكترونية لكافة الخدمات العدلية المقدمة للجمهور • فروع الوزارة في المحافظات ممأسسة معززة بالقدرات • دعم تنفيذ غايات الهدف السادس عشر من أجندة التنمية المستدامة 2030. • الخدمات المقدمة للجمهور مطورة ومعزز. • بيئة تشاركية وداعمة وقدرات التخطيط والمتابعة والتقييم دافعة للتنمية. • وحدة الرقابة الداخلية مفعلة ومطورة. • أنظمة متابعة وتقييم مطورة ومعززة للوزارة ولقياس أثر البرامج المنفذة • رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التمييز وتعزيز قدرات الكادر الإداري المساند للكادر القانوني وتمكينه. • خطة تدريبية شاملة متلائمة مع التغييرات والمستجدات والتركيز على التخصص. • كادر اعلامي مؤهل ومتخصص قادر على التعامل مع وسائل الاعلام وصياغة مادة إعلامية سهلة لفئات الجمهور. • البيئة المؤسسية في مجال الاتصال والتواصل مطورة وفق مبادئ وسياسات توجيهية • دمج الثقافة القانونية بالأنظمة التعليمية ووضع الية تنسيق بين الوزارة ووزارة التربية والتعليم. • كادر قانوني مؤهل ومدرب في مجالات اختصاص الوزارة • كادر حقوق الانسان مؤهل في القضايا الحقوقية في المجتمع.	500 175 100 50 200
	2. تضمين وادماج عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي.		• وحدة النوع الاجتماعيمطورة ومعززة • لجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي ممأسسة ومطورة. • خطة معدة وفق أولويات تشريعية مستجيبة للنوع الاجتماعي. • ملتقى قانوني رافد لوزارة شؤون المرأة في كل ما يتعلق بالسياسات التي من شأنها تعزيز المساواة وتمكين المرأة.	
	3 نظام المساعدة القانونية مفعل ومستدام في فلسطين	تتوفر خدمات المساعدة القانونية يومين في الأسبوع لكل مركز خبيرين قانونيين وجود مركز بكل محافظة للمساعدة القانونية.	• استراتيجيةوطنية للمساعدة القانونية مقرة ومعتمدة • العمل على تحديث مشروع قانون المساعدة القانونية واللوائح التنفيذية	50 50

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	4.تعزيز الوسائل البديلة والمساندة لحل النزاعات	قانون تحكيم معدل يغطي ما لم يعالجه القانون الحاليومتوائم مع المعايير الدولية للتحكيم (القانون النموذجي للتحكيم) قانون خبرة ينظم عمل الخبراء وفق أفضل الآليات الدولية وينظم الجهة المكلفة بالترخيص لهم. لدى المحاكم خبراء ومحكمين ووسطاء مؤهلين لتقديم مهارات وتقارير فنية متخصصة على الأقل 10% من المواطنين يلجأإلىالوسائل المساندة لحل النزاعات بدلا من اللجوء الأولي للقضاء	• دور وزارة العدل مفعل في الرقابة على المترجمين والمحكمين في مدونة السلوك • قوائم الخبراء والوسطاء والتحكيم محدثة ومتاحة ضمن قاعدة بيانات الإلكترونية مع الجهات ذات العلاقة • الخدمات العدلية الالكترونية الخاصة بالترجمة والتحكيم والجمعيات مطورة • حملات توعوية بأهمية الوسائل البديلة واللجوء اليها. • دور الجمعيات مفعل فيما يتعلق بنشر الوعي تحديدا الفئات المهمشة	
	5. تعزيز التعاون والتنسيق بين قطاعي العدل والامن		• لجان مشتركة لتنفيذ نشاطات تعزز قطاع العدل والامن. • تنظيم ومأسسة الية تشكيل وعمل اللجان (الفرق الموضوعية) والتنسيق والتوجيه اللازم لضمان حسن المتابعة وتنفيذ المشاريع والاستراتيجيات	20 20

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2021	1. تعزيز دور وزارة العدل و رفع مستوى قدرات الوزارة ومأسستها	• مبنى وزارة العدل يتماشى مع دورها الخاص بتقديم الخدمات العدلية	• استكمال تطوير البنى التحتية لوزارة العدل في المبنى الجديد بما يتماشى مع احتياجات الوزارة بما فيها البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والموقع الالكتروني للوزارةوبما يراعي الاستجابة لاحتياجات الفئات المهمشة والاشخاص ذوي الاعاقة. • استكمال حوسبة بعض العمليات والتوسيع في تقديم الخدمات لتحقيق العدالة الناجزة.	500
	2. تضمين وادماج عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي		• قدرات وحدة النوع الاجتماعي مطورة. • استكمال تطوير الواقع القانوني القضائي والعمل على تعزيز استجابته لقضايا النوع الاجتماعي • العمل على تغيذ أولويات التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي. • دعم وتقوية البرامج التوعوية للمرأة الخاصة بتشريعات حماية المرأة • تطبيق الدليل الاجرائي المستجيب للنوع الاجتماعي	
	3. نظام المساعدة القانونية مفعل ومستدام في فلسطين		• قانون المساعدة القانونية مقر • برامج تدريبيةمتخصصة	
	4. تعزيز الوسائل البديلة والمساندة لحل النزاعات	• قانون تحكيم معدل يغطي ما لم يعالجه القانون الحاليومتوائم مع المعايير الدولية للتحكيم (القانون النموذجي للتحكيم) • قانون خبرة ينظم عمل الخبراء وفق أفضل الآليات الدولية وينظم الجهة المكلفة بالترخيص لهم. • لدى المحاكم خبراء ومحكمين ووسطاء مؤهلين لتقديم مهارات وتقارير فنية متخصصة • علي الأقل 10% من المواطنين يلجأإلىالوسائل المساندة لحل النزاعات بدلا من اللجوء الأولي للقضاء	• قوائم الخبراء والوسطاء محدثة ومتاحة ضمن قاعدة بيانات الإلكترونية • الخدمات العدلية الخاصة بالترجمة والتحكيم مطورة • مدونة السلوك مطبقة في الرقابة على المترجمين والمحكمين • الخدمات العدلية الالكترونية الخاصة بالترجمة والتحكيم والجمعيات مطورة • استكمال حملات توعوية بأهمية الوسائل البديلة واللجوء اليها.	25 20

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	5. تعزيز التنسيق بين قطاعي العدل والامن		• لجان مشتركة تعمل على تنفيذ نشاطات مشتركة بين قطاع العدل والأمن. • استكمال تنفيذالالية الخاصة بتشكيلة وعمل اللجان (الفرق الموضوعية) من أجل تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات	10 10
2022	كما أعلاه	• لغة الصم والإشارة ضمن فئات المترجمين المرخصين من وزارة العدل.	• استكمال البرامج أعلاه.	
	1. تعزيز دور وزارة العدل ورفع مستوى قدرات الوزارة ومأسستها	• مبنى وزارة العدل يتماشى مع دورها الخاص بتقديم الخدمات العدلية • 5 مترجمين متخصصين بلغة الصم والإشارة ضمن فئات المترجمين المرخصين من وزارة العدل.	• تشكيل لجنة ادارة مرافق لمتابعة تشغيل مبنى وزارة العدل وفروع الوزارة بالمحافظات • عمل دليل اجرائي بخصوص المرافق الخدماتية للوزارة • برامج تأهليه مع الجامعات والمعاهد لتأهيل 5 مترجمين مؤهلين في لغة الصم والإشارة ضمن فئات المترجمين المرخصين من وزارة العدل. • تدريب طواقم الوزارة والشؤون القانونية .	50 50
	2. تعزيز الوسائل البديلة والمساندة لحل النزاعات	• على الأقل 10% من المواطنين يلجأ إلى الوسائل المساندة لحل النزاعات بدلا من اللجوء الأولي للقضاء	• ورقة توضح اتجاهات المواطنين فيما يخص التحكيم وتقترح دليل ارشادي للتحكيم موجه للمحكمين والجمهور. • طباعة وتوزيع الدليل • تقارير نصفية لوزارة العدل توضح نسب المواطنين المستفيدين من التحكيم من اجمالي المواطنين اللاجئين للمحاكم	5 35

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	3. تعزيز التنسيق بين قطاعي العدل والامن		• استكمال البرامج أعلاه.	10 10
2022	كما أعلاه تعزيز الوسائل البديلة والمساندة لحل النزاعات	• على الأقل 12% من المواطنين يلجأ إلى الوسائل المساندة لحل النزاعات بدلا من اللجوء الأولي للقضاء	• حملات توعية للجمهور بأهمية الوسائل المساندة لحل النزاعات ودورها في تعزيز حصول المواطن على حقوقه كالتحكيم والوساطة والخبرة • تقارير نصفية لوزارة العدل توضح نسب المواطنين المستفيدين من التحكيم من اجمالي المواطنين اللاجئين للمحاكم	50 10
	4. تعزيز التنسيق بين قطاعي العدل والامن بخصوص معالجة محدودية الولاية القانونية والسيادة على الفلسطينيين القاطنين في مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية		• كما أعلاه.	10 10
	كما أعلاه	• على الأقل 15% من المواطنين يلجأ إلى الوسائل المساندة لحل النزاعات بدلا من اللجوء الأولي للقضاء		

الغاية رقم 3: جودة مخرجات الطب العدلي تضمن تحقيق العدالة بكفاءة بحلول 2022

	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2020	1. رفع كفاءة الخدمات المقدمة من الطب الشرعي	• يتم اعتماد خبراء الطب الشرعي وفق معايير محددة مراعية للمعايير الدولية	• بروتوكول للطب العدلي (اليات عمل) • النماذج الالكترونية الخاصة بالربط مع مؤسسات قطاع العدل في مجال التبليغات (بوابة على برنامج ميزان) الخاصة بالطب العدلي مطورة ومعتمدة • تمكين نظام الارشفة للتقارير الطبية • نظام الكتروني رقابي ممأسس حول إدارة الأطباء العدليين.	- 10 150
	2. الاستثمار في البناء المؤسسي للطب الشرعي	• مبنى للطب الشرعي (مختبر سوائل الجسم والمشرحة والادارة العالمة) مجهز • هيكلية الطب العدلي تتوائم مع احتياجات العمل وتخصصاته • قانون الطب الشرعي يتناسب مع الانظمة والقوانين المعمول بها في فلسطين بالإضافة الى المعايير الدولية والنوع الاجتماعي	• مبنى للطب الشرعي وفق المعايير الدولية لحقوق الانسان. • مشرحة مركزية ممأسسة ومجهزة. (اقترح تحويلها للعام 2021 • مختبر السموم معد ومجهز وفق المعايير الدولية • دراسة معدة لمعهد وطني للطب الشرعي	2664 50 - -
	3. تطوير الكوادر البشرية ورفع كفاءة الطواقم	• عدد الاطباء والفنين في الطب الشرعي عدد المحفظات بعدل 1 لكل محافظة • الاطباء والفنين في الطب الشرعي على دراية بأعمال الطب الشرعي اليومية وقضايا النوع الاجتماعي والاطفال والاعتداءات الجنسية	• 4 فنين معينين مع نهاية العام 2020 • برامج تدريبية مستمرة للأطباء الجدد والفنين في الطب الشرعي مدربين على مبادئ اعمال الطب الشرعي اليومية	336 168 3

	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	4. تعزيز العلاقات العامة لمركز الطب العدلي	• التعاون بين الطب الشرعي ومؤسسات قطاع العدل تم تعزيزه من خلال سرعة انجاز تقارير الطب الشرعي • التعاون بين الطب الشرعي والجامعات الفلسطينية تم تعزيز من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع الجامعات • العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان والنوع الاجتماعي معززة من خلال توضيح قنوات اتصال في وزارة العدل للإجابة عن الاستفسارات في اقصر مدة ممكنة	• انجاز الربط الالكتروني مع مؤسسات قطاع العدل (النيابة والقضاء) لضمان تنظيم تسليم التقارير وشهادة الاطباء في المحاكم	50 518
2021	1. رفع كفاءة الخدمات المقدمة من الطب الشرعي	• تقديم خدمات الطب العدلي بشكل الكتروني للقضاء والنيابة	• النماذج الالكترونية الخاصة بالربط مع القضاء في مجال التبليغات للطب العدلي مفعلة • اليات العمل ببرتوكول الطب العدلي مفعلة	-
	2. الاستثمار في البناء المؤسسي للطب الشرعي	• مبنى الطب الشرعي (مختبر سوائل الجسم والمشرحة والادارة العالمة) يعمل بشكل فعال من حيث تغطية 90% من حالات الطب العدلي (الفحوصات والتشريح) في المحافظات الشمالية. • موظفي المختبر على اطلاع على المعايير الدولية الخاصة بتقارير التشريح والسموم	• مبنى الطب العدلي مجهز بالأجهزة والمعدات ومشغل • موظفي المختبر والمشرحة مدربين على المعايير الدولية بما يخص اصدار التقارير بما فيه تدريب مدربين	1800 168
	3. تطوير الكوادر البشرية ورفع كفاءة الطواقم	• عدد الاطباء والفنين في الطب الشرعي عدد المحفظات بعدل 1 لكل محافظة • الاطباء والفنين في الطب الشرعي على دراية بأعمال الطب الشرعي اليومية وقضايا النوع الاجتماعي والاطفال والاعتداءات الجنسية	• 2 فنين معينين مع نهاية العام 2021 • الاطباء والفنين في الطب الشرعي مدربين على مبادئ اعمال الطب الشرعي اليومية	168 84 3

	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	4. تعزيز العلاقات العامة لمركز الطب العدلي	• التعاون بين الطب الشرعي ومؤسسات قطاع العدل تم تعزيزه من خلال سرعة انجاز تقارير الطب الشرعي • التعاون بين الطب الشرعي والجامعات الفلسطينية تم تعزيز من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع الجامعات • ردود وزارة العدل على استفسارات مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان والنوع الاجتماعي تتم في اقصر مدة ممكنة	• الخدمات المشمولة في الربط الالكتروني تشمل كافة تقارير المختبر والمشرحة • استمرار العمل بمذكرتي التفاهم مع جامعة النجاح وجامعة القدس بما يشمل التكاليف السنوية لاستخدام مشارح الجامعات	25 518
2022	1. رفع كفاءة الخدمات المقدمة من الطب الشرعي	• تقارير مختبرات السموم والأنسجة المقدمة من الطب الشرعي حسب المعايير الدولية. • المعايير المستخدمة بالمختبر وفقاً للمواصفات العالمية وخصوصا الأيزو.	• تقارير مختبرات السموم والأنسجة المقدمة من الطب الشرعي حسب المعايير الدولية. • المعايير المستخدمة بالمختبر وفقاً للمواصفات العالمية	75 111
	2. الاستثمار في البناء المؤسسي للطب الشرعي	• مبنى الطب الشرعي (مختبر سوائل الجسم والمشرحة والادارة العالمة) يعمل بشكل فعال من حيث تغطية 90% من حالات الطب العدلي (الفحوصات والتشريح) في المحافظات الشمالية. • موظفي المختبر على اطلاع على المعاير الدولية الخاصة بتقارير التشريح والسموم	• مبنى الطب العدلي مجهز مشغل • موظفي المختبر والمشرحة مدربين على المعاير الدولية بما يخص اصدار التقارير • من خلال مدربين الطب الشرعي المحليين	50 3
	3. تطوير الكوادر البشرية ورفع كفاءة الطواقم	• عدد الاطباء والفنين في الطب الشرعي عدد المحفظات بعدل 1 لكل محافظة • الاطباء والفنين في الطب الشرعي على دراية بأعمال الطب الشرعي اليومية وقضايا النوع الاجتماعي والاطفال والاعتداءات الجنسية	• 2 اطباء معينين مع نهاية العام 2022 • 2 فنين معينين مع نهاية العام 2022 • الاطباء والفنين في الطب الشرعي مدربين على مبادئ اعمال الطب الشرعي اليومية	168 84 3

	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	4. تعزيز العلاقات العامة لمركز الطب العدلي	• التعاون بين الطب الشرعي ومؤسسات قطاع العدل تم تعزيزه من خلال سرعة انجاز تقارير الطب الشرعي • التعاون بين الطب الشرعي والجامعات الفلسطينية تم تعزيز من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع الجامعات • ردود وزارة العدل على استفسارات مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان والنوع الاجتماعي تتم في أقصر مدة ممكنة	• استمرار العمل بمذكرتي التفاهم مع جامعة النجاح وجامعة القدس بما يشمل التكاليف السنوية لاستخدام مشارح الجامعات	345

أسم البرنامج والشركاء	بيان سياسة البرنامج
1) برنامج التقاضي والخدمات العدلية- مجلس القضاء الأعلى الشركاء: مؤسسات قطاع العدالة + الشرطة القضائية	العمل على تطوير بيئة العمل القضائي والإداري في المحاكم لتشمل كل من المرافق والأنظمة والكوادر البشرية إضافة إلى تطوير التشريعات ذات العلاقة لرفع مستوى جودة التقاضي ودعم سيادة القانون وتعزيز الوصول للعدالة بما يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات. الشركاء الاخرين (وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة المالية، ديوان الموظفين العام، نقابة المحامين، الشركاء الممولين).

غايات سياسة البرنامج 2017-2022	معايير الغاية
1. زيادة معدل الفصل في الدعاوى (الواردة والمتراكمة) في المحاكم من 90% إلى130% (59,000 – 76,700) قضية بحلول عام 2022 بكفاءة وفعالية.	• 13 قاضي يعمل في المحاكم لكل 100 ألف نسمة حسب المعيار الدولي. • 28 قضية يتم النظر فيها لكل قاضي فرد يومياً. • التفتيش يتم بانتظام وفق لائحة ومعايير فعالة. • يسترشد القضاة بدراسات قانونية تصدر عن المكتب الفني، وخاصة لمحكمة النقض. • محكمة صلح جديدة في التجمعات السكانية التي تزيد عن 50 ألف نسمة. • أعمار زمنية افتراضية للفصل في مختلف الدعاوى (جدول تصنيفات العمر الافتراضي)
2. تحسين مستوى خدمات المحاكم، وزيادة مستوى رضا المواطنين عنها من (2.64/4) عام 2015إلى(3.00/4) بحلول عام 2022. (من مسح الإدراك صفحة جدول رقم 12 / 2015)	• 3000 م مربع مرفق قضائي لكل 100 ألف نسمة (حسب المعايير المذكورة اعلاه). • 2 موظف كاتب عدل لكل 100 ألف نسمة. • 1 موظف إداري مساعد لكل كاتب عدل. • 6 م مربع مساحة خاصة بمتلقي خدمات كاتب العدل أمام كل كاونتر كاتب عدل لضمان و حفظ الخصوصية و السرية وقت انجاز المعاملات العدلية. • ربط الكتروني مع المؤسسات ذات العلاقة بكاتب العدل (الداخلية، ضريبة الأملاك، و دائرة الأراضي والطابو). • هيكلية مجلس القضاء الأعلى المعتمدة تتضمن الوحدات المتخصصة.

الغاية رقم 1:زيادة معدل الفصل في الدعاوى(الواردة و المتراكمة) في المحاكم من 90% إلى130% (59,000 – 76,700) قضية بحلول عام 2022 بكفاءة وفعالية.				
	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
2020	• زيادة نسب الفصل السنوي في الدعاوى (الوارد والمتراكمة) 5% خلال عام 2020 مقارنة مع عام 2019 من (71,000إلى74550) قضية بكفاءة وفعالية	• 13 قاضي يعمل في المحاكم لكل 100 ألف نسمة حسب المعيار الدولي. • 28 قضية يتم النظر فيها لكل قاضي فرد يومياً. • 3000 م مربع مرفق قضائي لكل 100 ألف نسمة. • محكمة صلح جديدة في التجمعات السكانية التي تزيد عن 50 ألف نسمة. • 3 موظفين (كتبة) في المحاكم لكل 2 قاضي. • 2 محاكم احداث متخصصة حسب قانون الاحداث	• 100 قاضي جديد تم تعيينهم وتدريبهم وفق أحكام القانون 70 موظف إداري وقانوني جدد تم تعيينهم وتدريبهم • مسودة للتعديلات المقترحة على قانون السلطة القضائية وقانون أصول المحاكمات الجزائية والمدنية والبينات وقانون التنفيذ تم انجازها • 30 قاضي/ة تم تدريبهم للنظر في قضايا متخصصة وخاصة قضايا النوع الاجتماعي وعدالة الاطفال • محكمة صلح جديدة في منطقة القدس (بلدة بدو) تم فتحها • خدمة الكترونية جديدة خاصة بالمحامين والمواطنين في جميع المحاكم • تكليف عدد كافي من القضاة وتدريبهم للعمل على نظام التسوية القضائية في محاكم الدرجة الاولى. • نظام العمر الافتراضي مقر ومطبق في محكمة رام الله • قانون التبليغات تم تعديله • لائحة التفتيش المعدلة مدعمة بمعايير للتفتيش بما يشمل التفتيش على النيابة العامة تم اعتمادها والتدريب عليها • دراسات قانونية تصدر عن المكتب الفني، فيما يتعلق بالسوابق القضائية والمبادئ القانونية التي ترسيها محكمة النقض • عدد من القضاة والقاضيات متخصصون بقضايا النوع الاجتماعي وعدالة الأطفال. • وجود نظام شكاوى مستجيب للنوع الاجتماعي وعدالة الأطفال.	1300,000 2,000 10 80 500 50 70 15 20

	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
2021	• زيا دة نسب الفصل السنوي في الدعاوى (الوارد والمتراكمة) بنسبة 5% مقارنة مع عام 2020	• قضايا الاحداث تفصل بنسبة 10% اسرع من العام 2020	• 10 قاضي جديد تم تعيينهم وتدريبهم وفق أحكام القانون 60 موظف/ة إداري وقانوني جدد تم تعيينهم وتدريبهم • مقترح للقوانين المعدلة تم تقديمه • 30 قاضي/ة تم تدريبهم للنظر في قضايا متخصصة ومنها قضايا النوع الاجتماعي وعدالة الأطفال. • خدمة الكترونية جديدة خاصة بالمحامين والمواطنين في جميع المحاكم • تفعيل تطبيق نظام التسوية القضائية في جميع محاكم الدرجة الاولى • نظام العمر الافتراضي مطبق 7 محاكم • دوائر التبليغات مؤتمتة • دائرة التفتيش القضائي تم تفعيلها وتطويرها ورفدها بالكادر المتخصص وتعمل وفق معايير ضمان الجودة وتشمل التفتيش مع النيابة العامة • دراسات قانونية تصدر عن المكتب الفني، وخاصة لمحكمة النقض.	1,000 1,714 15 70 50 70 7 20 450
2022	• زيادة نسب الفصل السنوي في الدعاوى (الوارد والمتراكمة) بنسبة 5% مقارنة مع عام 2021	• كما أعلاه	• 10 قاضي جديد تم تعيينهم وتدريبهم وفق أحكام القانون محكمة صلح جديدة في محافظة رام الله تم فتحها • 50 موظف إداري وقانوني جدد تم تعيينهم وتدريبهم • قوانين جديدة تم إقرارها واعتمادها • 30 قاضي تم تدريبهم للنظر في قضايا متخصصة • خدمة الكترونية جديدة خاصة بالمحامين والمواطنين في جميع المحاكم • تقييم نظام التسوية القضائية الجديد ووضع التوصيات لتطويره • نظام العمر الافتراضي مطبق في جميع محاكم الدرجة الاولى • دوائر التبليغات مطورة • عملية التفتيش القضائي تمت أتمتتها وربطها مع نظام الشكاوى • دراسات قانونية تصدر عن المكتب الفني، وخاصة لمحكمة النقض.	1,000 1,428 15 70 50 60 7 130 100

الغاية رقم 2: تحسين مستوى خدمات المحاكم، وزيادة مستوى رضا المواطنين عنها من (2.64/4) عام 2015إلى(3.00/4) بحلول عام 2022. (من مسح الإدراك صفحة جدول رقم 12 / 2015)				
	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
2020	1. تطوير البنية التحتية لمرافق المحاكم في المحافظات 2. رفع فعالية إدارة المحاكم 3. زيادة فعالية دوائر التنفيذ 4. تطوير اعمال سكرتاريا المجلس	• 3000 م مربع مرفق قضائي لكل 100 ألف نسمة. • محكمة صلح جديدة في التجمعات السكانية التي تزيد عن 50 ألف نسمة. • 6 م مربع مساحة خاصة بمتلقي خدمات كاتب العدل أمام كل كاونتر كاتب عدل لضمان و حفظ الخصوصية و السرية وقت انجاز المعاملات العدلية. • 2-3 قضاة تنفيذ في كل محكمة بداية • 3 مأمور تنفيذ و4 قانونيين في كل دائرة تنفيذ • محكمتان متوائمتان مع الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الاعاقة والنوع الاجتماعي	• مجمع محاكم الخليل جاري العمل على إنشاؤه وتشطيبه. • مقترح مشروع لتمويل انشاء مجمع محاكم رام الله تم اعداده • استئجار مباني جديدة لكل من مجمع محاكم رام الله وطوباس وحلحول تنسجم مع كافة الاحتياجات القضائية و الإدارية وتراعي كافة المعايير الدولية الخاصة بكافة الفئات المستفيدة • خدمات كاتب العدل مفعلة الكترونياً في محاكم البداية • برنامج ميزان 2 مطور وتم إضافة تطبيقات جديدة عليه. • محاكم ومجلس القضاء الأعلى مرتبط الكترونيا من خلال الشبكة الالكترونية الحكومية. • هيكلية معتمده تلبي حاجة المجلس لتطوير الأداء في عمل المحاكم ودوائر وإدارات المجلس المتخصصة • الادارة العامة لإدارة مرافق المحاكم تم اعتمادها ضمن الهيكلية وتعمل بفعالية ضمن طاقم متخصص من الفنيين والمهندسين. • دراسة حول وضع القضاة المعينين وفقا للقانون في قطاع غزة تقيم أوضاعهم وأداءهم واقتراح برامج تدريبية لهم • العمل على مسودة نظام إداري ومالي خاص بالسلطة القضائية. • وحدات الرقابة الداخلية والتدقيق الإداري والمالي وعملية المتابعة والتقييم في مجلس القضاء الأعلى ممأسسة • دراسة شاملة لمساحات دوائر كتاب العدل في محاكم البداية ومقترحات لذات الخصوص انجزت • وحدة النوع الاجتماعي ووحدة حقوق الإنسان مقرة ضمن هيكلية مجلس القضاء • المبادئ القانونية تم استنباطها وطباعتها ونشرها سنويا • أنظمة الأمن والحماية في 4 محاكم بداية محدثة ومطورة وفقاً لدراسات أمنية خاصة • مسودة للتعديلات المقترحة على قانون التنفيذ • دراسة سبل تعزيز دور المجلس واعضائه في تحصين السلطة القضائية من تدخل السلطات الاخرى في اعمالها، وتحديدا التعيينات والقوانين التي تخص الشأن القضائي وانظمته لضمان الاستقلالية والحياد.	1,000 300 40 40 100 500 50 50 950 20

	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
2021	1. تطوير البنية التحتية لمرافق المحاكم في المحافظات		• مرافق محاكم طوباس ورام الله وحلحول وتوسعة محكمة نابلس ويطا تم إيجاد تمويل لبنائها	30
			• تحديث أجهزة مركز المعلومات وتحديث الأنظمة المطلوبة في مجلس القضاء	600
			• كوادر إدارية وفنيه موزعة وفقا للهيكل التنظيمي المعتمد وحسب الوصوفات الوظيفية المعتمدة	20
			• تدريب موظفي دائرة التنفيذ على قضايا النوع الاجتماعي وعدالة الاطفال	130
			• 3 مراكز لإدارة مرافق المحاكم تم فتحها وتجهيزها في كل من مناطق (الشمال، الوسط، والجنوب)	100
			• مسودة نظام إداري ومال مؤتمت خاص بالسلطة القضائية انجزت	
			• أدوات العمل الرقابي مطورة ونماذج المتابعة والتقييم مطورة ومؤتمتة بما يتناسب مع الوصف الوظيفي والمهام الموكلة للموظفين	
	2. رفع فعالية إدارة المحاكم		• انظمه محدثه للأرشفة الورقية ومؤتمته وموصولة الكترونيا مع المؤسسات ذات العلاقة بكتاب العدل	360
	3. زيادة فعالية دوائر التنفيذ		• دوائر كتاب العدل مؤهله بمساحات كافيه لاستقبال الجمهور واستيعاب الزيادة المطلوبة في عدد الكادر	30
			• وحدة النوع الاجتماعي مندمجة وممأسسة في دوائر المجلس والمحاكم	
	4. تطوير اعمال سكرتاريا المجلس		• دليل إجراءات حول عدالة الاطفال معد ومعمم على المحاكم ودوائر مجلس	50
			• التدريب على دليل عدالة الأطفال ل 25 قاضي و50 موظف من موظفي المحاكم	
			• المبادئ القانونية تم استنباطها وطباعتها ونشرها سنويا	
			• أنظمة الأمن والحماية في 4 محاكم بداية محدثة ومطورة وفقاً لدراسات أمنية خاصة	950
			• مقترح قانون التنفيذ المعدل	
			• استراتيجية معتمدة من قبل المجلس واعضائه في تحصين السلطة القضائية من تدخل السلطات الاخرى في اعمالها، وتحديدا التعيينات والقوانين التي تخص الشأن القضائي وانظمته لضمان الاستقلالية والحياد.	20
				35

	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
2022	1. تطوير البنية التحتية لمرافق المحاكم في المحافظات		• مرافق محكمة الخليل تم إنشاؤها وتشغيلها وموائمتها لاحتياجات ذوي الإعاقة والنوع الاجتماعي	2,000
			• مباني مرافق كل من محاكم رام الله يطا وطوباس وتوسعة محكمة نابلس قيد التنفيذ	120
			• أنظمة العدالة الالكترونية مفعلة ومطبقة في 4 محاكم بداية (البنية التحتية اللازمة، خدمات الكترونية للمؤسسات، متابعة دقة بيانات ميزان 2، الربط مع الجهات الرسمية ذات العلاقة	150
	2. رفع فعالية إدارة المحاكم		• خدمات دوائر التنفيذ مطورة الكترونيا وأجهزة الخدمات الذاتية فعالة ومستخدمة.	80
			• النظام الاداري والمالي الخاص بالسلطة القضائية تم اعتماده وتفعيله	
			• برنامج تدريبي لموظفي الشؤون الإدارية والمالية وذوي العلاقة فيما يخص النظام الجديد أنجز	
			• كوادر إداريه وفنيه مدربه \ وذات كفاءة وفعالية في الأداء في مجالات (إجراءات عمل المحاكم، الإدارة العامة، وبرامج متخصصة)	40
	3. زيادة فعالية دوائر التنفيذ		• أدوات التدقيق والرقابة الإدارية والمالية للنظام الجديد طورت ضمن اللوائح القانونية المعتمدة وفق آليات عمل مؤسسات الرقابة الإدارية والمالية المختصة.	
			• وحدات والرقابة والتدقيق والمتابعة والتقييم ودوائر المجلس، تم تدريبها على آليات المتابعة والتقييم وضبط الجودة	50
	4. تطوير اعمال سكرتاريا المجلس		• قدرات موظفي كتاب العدل مطوره في الجوانب القانونية والإدارية	80
			• دليل إجراءات حول النوع الاجتماعي معد ومعمم على المحاكم ودوائر مجلس	50
			• المبادئ القانونية تم استنباطها وطباعتها ونشرها سنويا	
			• أنظمة الأمن والحماية في 5 محاكم صلح محدثة ومطورة وفقاً لدراسات أمنية خاصة	450
			• قانون التنفيذ الجديد مدقق من منظورة عدالة الاطفال والنوع الاجتماعي ومقر ويتم تنفيذه	20

أسم البرنامج والشركاء	بيان سياسة البرنامج
برنامج العدالة الجنائية وسيادة القانون - النيابة العامة الشركاء: الشرطة، وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، ديوان الفتوى والتشريع، القضاء الشرعي، المعهد القضائي الفلسطيني ، المحكمة الدستورية ،جهات الضبط القضائي، الوزارات والمؤسسات الشريكة، مؤسسات المجتمع المدني	يعمل البرنامج على تقديم خدمات التحقيق في الدعوى العمومية وإحالتها ومتابعتها أمام المحكمة، والإشراف على مأموري الضبط القضائي، وتنفيذ الأحكام الجزائية، وتمثيل الحكومة في الدعاوى المدنية والدستورية والادارية، والإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل، وإقامة الدعوى التأديبية بحق أعضاء النيابة والقضاة، وإعداد التقارير المحلية والدولية بشأن تطبيق معايير حقوق الإنسان وفقا للاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل دولة فلسطين والملزمة للنيابة العامة.

غاية سياسة البرنامج 2022-2020	معايير الغاية
1. إحالة وتنفيذ 90% من مجمل القضايا الواردة والمدورة والأحكام الجزائية بما يتوافق مع القوانين المحلية ويتلاءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي بحلول عام 2022	• 100% من القضايا تتوافق إجراءاتها مع القانون الأساسي • 100% من القضايا تتوافق إجراءاتها مع قانون الإجراءات الجزائية رقم (3/2001) • 100% من القضايا تتوافق إجراءاتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي • عدد القضايا المدورة السنوية لا تتجاوز 10% من حجم الوارد • 3 موظفين ادارين مساعدين لكل عضو نيابة • مبنى نيابة عامة مجهز في التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 50 الف نسمة • جهاز حاسوب لكل عضو نيابة وكل موظف إداري • 12 تقرير زيارة في السنة لكل مركز إصلاح وتأهيل ودار رعاية • وثيقة المعايير المعدة بخصوص ظروف الاحتجاز تتوافق 100% مع المعايير الدولية والنوع الاجتماعي • 100% من جرائم الاحتلال يتم توثيقها وإعداد تقارير حولها وجاهزة لتقديمها أمام المحاكم والمحافل الدولية المختصة • 100% من جرائم الاحتلال يتم توثيقها وإعداد تقارير حولها وجاهزة لتقديمها أمام المحاكم والمحافل الدولية المختصة

إحالة وتنفيذ 90% من مجمل القضايا الواردة والمدورة والأحكام الجزائية بما يتوافق مع القوانين المحلية ويتلاءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي بحلول عام 2022				
السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
	احالة 90% من مجمل القضايا الواردة والمدورة للمحاكم المختصة ضمانا للعدالة	• 100%من القضايا المحالة خاضعة لأحكام القانون الاساسي وقانون الإجراءات الجزائية رقم 3/2001 • 100% من القضايا المحالة خضعت للفحص المخبري للمخدرات • 100% من القضايا المحالة شملت على تقارير خبراء فنيين • 100% من القضايا الواردة يتم التحقيق والترافع فيها وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي • 3 موظف إداري مساند لكل عضو نيابة	1700 تقرير لخبراء فنيين تم اعتماده	85
			38760 ملف من القضايا الجزائية الواردة احيلت للمحاكم	1540866
			4652 ملف قضية مدورة احيلت للمحاكم	162
			2331 ملف قضايا مدنية واردة احيلت للمحاكم	117
			50% من أعضاء النيابة العامة والموظفين الاداريين تلقو تدريباتمتخصصه	100
			20عضو نيابة جديد (برنامج تأهيل وتدريب اساسي ، اجهزة حاسوب ، مكاتب)	1300
			نسبة الاموال المحصلة لصالح الخزينة العامة زادت من خلال تفاعل نيابة دعاوى الحكومة واثرها بشكل مباشر او غير مباشر	100

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
			المكتب الفني ممكن ويقوم بعمله بابداء الراي الفني في القضايا ويصدر منشوراته القانونية الدورية وبما يشمل اختصاصه في نقض الاحكام ومتابعتها (تدريب للطاقم ، هيكلية معدلة ومعتمدة، احكام المحاكم مبوبة، منشورات)	70
			50موظف جديد : (تعيينات ، اجهزة حاسوب، مكاتب ، تدريب) (موظف اداري ، مساعد اداري ،كاتب ، باحث قانوني ،مدخل بيانات ،سكرتير ،موظف ارشيف ،مراسل)	1450
			دائرة تفتيش قضائي في النيابة العامة تعمل وفق الصلاحيات المخولة لها ووفق لائحة تفتيش معتمدة.(اعضاء نيابة مكلفين بالتفتيش، تدريب ، تقارير)	20
			المكتبة القانونية في مكتب النائب العام مفعلة وتم تزويدها بالكتب والمراجع القانونية الحديثة وربطها مع النيابات الجزئية (100 كتاب قانوني حديث ، موظف مدرب ، هيكلية ، دليل ، اتمتة ، 10 اجهزة كمبيوتر، مساحة مناسبة)	100
			مؤتمر سنوي لأعضاء النيابة العامة بمشاركة دولية ومحلية يتناول مواضيع تخصصية ومستجدة	370
			مؤتمر للموظفين الاداريي	28
	2. تنفيذ 90% من الأحكام الجزائية الواردة	• 100% من الأحكام الواردة يتم أرشفتها الكترونيا • 100% من الأحكام الجزائية الواردة سلمت للجهات المختصة بهدف التنفيذ خلال 48 ساعة • 20% من الأحكام الجزائية يتم فيها مراسلة الجهات المعنية لملاحقة المجرمين في مناطق غير تابعة لسيطرة السلطة الفلسطينية	10 ورش عمل مشتركة واجتماعات وتدريبات بين النيابة العامة والشرطة القضائية ومجلس القضاء الاعلى (20 شخص)	20
			اجتماعات تنسيق دورية (ربعية) ومشاورات لحل إشكالية الفارين من العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	2
			9000 إيصال استلام تنفيذ حكم تم توقيعها من جهات التنفيذ	380
			100%من موظفي النيابات الجزئية الذين يعملون في التنفيذات الجزائية تلقوا تدريبات متخصصة	7

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
			ربط الكتروني مع الشرطة القضائية على برنامج ميزان بما يتعلق بالتنفيذات	5
	زيادة نسبة ثقة الجمهور بالنيابة العامة من 52 % الى 80% ونسبة الرضا من 42%إلى 70% بحلول عام 2020	100% من الشكاوى الواردة من الجمهور يتم استقبالها ومتابعتها بشفافية ووفق معايير محددة 100% من التدريبات التي يتلقاها أعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين مبينية على حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي 12 تقرير زيارة في السنة لكل مركز إصلاح وتأهيل ودار رعاية وثيقة المعايير المعدة بخصوص ظروف الاحتجاز تتوافق 100% مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي كل مركز إصلاح وتأهيل وأماكن الاحتجاز داخل المراكز للاحداث يتلاءم مع البنود الواردة في وثيقة المعايير المعتمدة لدى النيابة العامة بنسبة لا تقل عن 70%	ورقة معايير حول الرقابة على مراكز الاصلاح والتاهيل تم اعدادها وتطبيقها بما يتوافق والمعايير الدولية لحقوق الانسان والنوع الاجتماعي	5
			10000 بروشور إرشادي حول كيفية تقديم الشكوى تم توزيعه	30
			20 مادة اعلامية متخصصة حول عمل النيابات	69
			برنامج سير الدعوى الجزائية ميزان مربوط مع وزارة العدل ومجلس القضاء ووزارة الداخلية	5
			تقارير متابعة وتقييم لعمل الدوائر الادارية والنيابات المتخصصة تصدر الكترونيا وبشكل دوري	50
			100% من موظفي الاستقبال والتسجيل في النيابات الجزئية تم تدريبهم على التعامل مع الجمهور ومبادي حقوق الانسان	30
			زيادة التوعية المجتمعية من خلال استهداف برامج توعية في المدارس والجامعات بجرائم حماية الاسرة والجرائم الالكترونية وقانون الاحداث	20

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
	4.نيابات ودوائر ادارية متخصصة تعمل وفق المخطط له واعضاء نيابة عامة متخصصين	80% من القضايا الواردة يتم التحقيق فيها من قبل أعضاء النيابة المتخصصين 100% من القضايا الواردة يتم الترافع فيها من قبل أعضاء النيابة المتخصصين 100% من القضايا المحالة من نيابة حماية الاسرة من العنف شملت على تقرير تقييم نفسي 100% من القضايا المتعلقة في العنف ضد النساء الواردة يتم التنسيق مع الشركاء لتأمين وتعزيز الحماية للنساء 100% من القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء والاطفال الواردة يتم اجراء التقييم النفسي حسب مقتضيات التحقيق. محاكم متخصصة وقضاة متخصصين لضمان التناغم بين النيابة والقضاء مسودة هيكلة النيابة العامة منسجمة مع الادوار والتخصص لكل الوحدات والدوائر 50% من الموظفين الإداريين يتلقون تدريبات متخصصة في مجال عملهم 50%من الموظفين الإداريين تلقوا تدريبات حول التخطيط والمتابعة والتقييم لعملهم 70% من الموظفين الاداريين يعملون وفق بطاقات الوصف الوظيفي الخاصة بهم 100% من النيابات الجزئية تم إجراء الصيانة الدورية لهم وفق خطة المرافق 100%من النيابات والدوائر يرفعون تقرير متابعة وتقييم لعملهم بشكل الكتروني 100%من النيابات والدوائر يشاركون في إعداد الخطة التنفيذية 20% من التدريبات تراعي النوع الاجتماعي من ناحية المضمون ومعايير اختيار المشاركين 20% من خطط الدوائر والنيابات وخطط المتابعة والتقييم تراعي النوع الاجتماعي 100% من مباني النيابة العامة تتلاءم والمعايير الدولية والنوع الاجتماعي وحقوق الانسان في تصميمها تطابق بيانات برنامج ميزان مع السجلات	100% من القضايا الواردة يتم التعامل معها من قبل أعضاء النيابة المتخصصين خلال كل مسار الدعوى حتى اخر درجه من درجات التقاضي.	200

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
			إدارة لصيانة المرافق وتطويرها تم تأسيسها وتعمل وفق المخطط له بحيث قلت تكاليف صيانة المباني في النيابة العامة قلت بنسبة 20% عن السنة السابقة	150
			50 % من خطة الاحتياجات الالكترونية المعدة من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات تم تنفيذها	1000
			دمج النوع الاجتماعي في أعمال النيابة العامة (التدريب ، التوظيف ، الميزانية ، التخطيط)	-
			2000 نسخة من مجلة النيابة العامة الدورية تم توزيعها	100
			نظام متابعة وتقييم الكتروني يرصد عمل جميع النيابات والدوائر (الأول من نوعه على مستوى الوزارات والمؤسسات) (خبير ، 3 تدريبات لعدد 35 موظف)	90
			50% من الموظفين الإداريين العاملين في النيابة العامة تم تزويدهم بالمهارات الأساسية للتخطيط والمتابعة والتقييم	40
			مؤتمر سنوي للموظفين الإداريين	260
			خطة النيابة العامة التنفيذية للعامين 2020-2021 معدة ويتم العمل بها (ورشات تجمع جميع مسؤولي الدوائر والوحدات في مكتب النائب العام)	80
			علاوة مخاطرة للموظفين الاداريين مقرة وتلائم طبيعة عملهم	100
			مخططات مبنى نيابة أريحا مجهزة وتم طرح العطاء له للبدء بالتنفيذ	100
			مبنى محكمة ونيابة الخليل منفذة وفق المخطط له بنسبة 15%	13000
			مبنى محكمة ونيابة دورا منفذة وفق المخطط له بنسبة 40%	10000

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000)ش
2020	توثيق جرائم الاحتلال وإعدادها لتقديمها أمام المحاكم الدولية المختصة	100% من الشكاوى المقدمة للنيابة العامة والخاصة بجريمة الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها (جريمة الاستعمار) يتم توثيقها وفتح ملف تحقيقي خاص بها 100% من جثث الشهداء في المناطق التي تدخل ضمن الاختصاص يتم إعداد تقرير تشريح لها وفق المعايير الدولية المتبعة لدى محكمة الجنايات الدولية. 80% من جرائم الاحتلال في المناطق التي تدخل ضمن الاختصاص يتم فيها معاينة مسرح الجريمة وإعداد تقارير توثق الانتهاكات من قبل قوات الاحتلال والمخالفة للقانون الإنساني الدولية وقوانين حقوق الإنسان تقريران في السنة على الأقل بخصوص توثيق ورصد جرائم الاحتلال . التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة	• تقريرين سنويين على الاقل بخصوص توثيق جرائم الاحتلال	10
			• نيابة الجرائم الدولية ممكنة قادرة على القيام بعملها من خلال تدريب متخصص لاعضائها (10 اعضاء)	110
			• مذكرات تفاهم مع معاهد متخصصة في التدريب على الجرائم الدولية واجراءات التقاضي	5.5
			• جلسة دولية على الاقل بخصوص المناصرة ضد انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان يتم المشاركة فيها سنويا	13

سيتم العمل على نفس الاهداف في الاعوام 2021-2022

اسم البرنامج	بيان سياسة البرنامج
3) العدالة الأسرية- القضاء الشرعي الشركاء: الشرطة، وزارة العدل، النيابة العامة، ديوان الفتوى والتشريع.	عبارة عن برنامج ينظم مسائل الأحوال الشخصية والأوقاف، ويفصل في الخصومات ويقدم المساعدة القانونية للمحتاجين وخاصة من النساء والأطفال ويعمل على تنفيذ الأحكام القضائية وفق الأصول، ويقدم خدمات الإرشاد الأسري والوساطة في النزاعات.

غايات سياسة البرنامج (2020-2022)	معايير الغاية:
[1] النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير أدائه وتفعيل استخدام التكنولوجيا والثورة الرقمية بما يتلاءم مع العدالة	• ما لا يقل عن 20% من بنود قانون الأحوال الشخصية معدلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويراعي معايير حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي. • ما لا يقل عن 11 دائرة تنفيذ منشأة ومجهزة مع نهاية عام 2022. • ما لا يقل عن 21 نيابة أحوال شرعية متخصصة قادرة على تمثيل الحق العام الشرعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بحلول عام 2022. • ما لا يقل عن 10 زيارات تفتيشية شهرية مع نهاية عام 2020. • آليات شكاوى واضحة للمستفيدين في 24 محكمة مع نهاية عام 2020 تراعي معايير النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والقانون الأساسي. • كادر عمل مؤهل لا يقل عن 5 للقيام بالمسؤوليات المناطة بدائرة الرقابة الداخلية مع نهاية عام 2020 • ما لا يقل عن 20 قاض متوفر لغايات التنفيذ القضائي مع نهاية عام 2022م. • ما لا يقل عن 50 موظفا (كادر قضائي) معاون لغايات التنفيذ القضائي مع نهاية عام: 2022م. • 40 محكمة مرتبطة مع الديوان بنهاية عام 2022 . • أقسام إرشاد ووساطة أسرية مجهزة ومفعلة في 40 محكمة وتعمل ضمن كادر مؤهل ومعايير مضبوطة مع نهاية عام 2022م. • بيئة قضائية مستجيبة للاحتياجات وتراعي معايير النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في 40 محكمة في نهاية عام: 2022م. • مركز إعلام قضائي شرعي متخصص ومزود بكادر مؤهل وبتكنولوجيا حديثة لا يقل عن خمسة. • إجراءات واستخراج عقود الزواج إليكترونيا واستبدال العقد ببطاقة ذكية

غايات سياسة البرنامج (2020-2022)	معايير الغاية:
[2] توحيد إجراءات التقاضي وتحديث القوانين في القضاء الشرعي الفلسطيني وتعديلها بما يتلاءم مع ظروف وواقع المجتمع الفلسطيني	• إقرار قانون القضاء الشرعي الفلسطيني. • إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية يراعي معايير النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والقانون الأساسي. • إعداد مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية يراعي معايير النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والقانون الأساسي. • إقرار قانون الرسوم الفلسطيني بما يتلاءم والواقع الاقتصادي الفلسطيني • تعديل قانون المحامين الشرعيين رقم: 12/1972 ليراعي الشفافية وحقوق الإنسان • إجراءات واستخراج عقود الزواج إليكترونيا واستبدال العقد ببطاقة ذكية
• [3] تعزيز فعالية وتطوير أداء الكادر الوظيفي واستقطاب الكفاءات الوطنية الإدارية والقضائية وتدريبهم	• الوصول بعدد القضايا المفسوخة بما لا يتجاوز 5% سنويا حتى نهاية عام 2022م. • 5 عيادات قانونية في نهاية عام 2022 بالشراكة مع المحامين الشرعيين. • برامج تدريبية قضائية شرعية متخصصة لا تقل عن 3 برامج مع نهاية عام: 2022م. • برامج تدريبية إدارية متخصصة لا تقل عن 5 برامج عام 2022 • برامج استخدام التكنولوجيا ومواكبة الثورة الرقمية وتدريب عدد (10) من الكادر الوظيفي • برامج تأهيل المحامين الشرعيين المتقدمين للحصول على المزاولة عدد (3) دورات حتى عام 2022 • برامج تأهيل المأذونين الشرعيين الجدد والقدامى عدد (4) برامج حتى عام 2022

الغاية رقم: (1) النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير أدائه وتفعيل استخدام التكنولوجيا والثورة الرقمية بما يتلاءم مع العدالة

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2020	1. تعديل قانون الأحوال الشخصية متلائما مع معايير النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ولا يتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني	نسبx% يراعي قضايا النوع الاجتماعي	• مسودة لقانون أحوال شخصية معدل	60
	1.إنشاء وتجهيز 3 دوائر تنفيذ	دوائر التنفيذ موزعة جغرافيا حسب حجم القضايا تنفيذ القضايا يجري بكفاءة	• دوائر تنفيذ أحكام قضائية عاملة	1.600
	2.رفع عدد الجولات التفتيشية للمحاكم لأربع جولات شهرية منتظمة لضمان الكفاءة	تجري الجولات التفتيشية بانتظام تسترشد جولات التفتيش بإجراءات ونماذج معيارية	• دليل إجراءات ولائحة تنظيمية تنظم عمل التفتيش القضائي • أربع تقارير شهرية منتظمة ومضبوطة بمعايير تغطي أربع محاكم	500
	(2) توحيد إجراءات التقاضي وتحديث القوانين في القضاء الشرعي وتعديلها بما يتلاءم مع ظروف وواقع المجتمع الفلسطين			
	3.إنشاء وتعزيز وحدات شكاوى ذات كفاءة وفعالية تراعي المعايير الدولية ومعايير النوع الاجتماعي في 40 محكمة في 11 محافظة	كل وحدة تعمل وفق دليل إجراءات موحد كل وحدة تولي أهمية خاصة للنساء والأطفال	• آلية شكاوى واضحة وكفؤة ونزيهة تراعي المعايير الدولية • لوحات إرشاد داخلية في 40 محكمة • حملات إعلامية للتوعية	320
	4.تفعيل دور دائرة الرقابة الداخلية	دائرة الرقابة تعمل وفق معايير موحدة تقدم تقارير دورية موحدة مع توصيات للعلم	• كادر وظيفي مؤهل لا يقل عن عدد 3 قادر على القيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة بدائرة الرقابة • تقارير دورية ربعية منتظمة ضمن معايير مهنية واضحة	90

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	5.تعزيز كفاءة النظر والفصل في الدعاوى وإنجاز المعاملات القضائية بنزاهة وحياد	خدمات قضائية متطورة وسهلة الوصول إلى جميع المحاكم دعاوى مفصولة بكفاءة ونزاهة وحياد بنسبة 85 % معاملات منجزة بكفاءة ونزاهة وحياد بنسبة 90 %	• المعاملات القضائية في برنامج الأتمتة والحوسبة في جميع المحاكم • موظفون مدربون في جميع المحاكم على نظام معاملات قضائية محوسب • كادر قضائي لا يقل عن خمسة. • كادر قضائي معاون لا يقل عن 10 لغايات التنفيذ	1.800 50 750 200
	6.تطوير الخدمات القضائية إليكترونيا وتسهيل الوصول إليها بما يتلاءم مع العدالة	• عيادات قانونية تساعد المحتاجين وخاصة النساء والأطفال • أقسام للإرشاد الأسري منتشرة في جميع المناطق • المحاكم مريحة وتستجيب لذوي الاحتياجات الخاصة • على الأقل 50 % من القضاء المتخصص مدربا • نيابات أحوال شخصية عاملة وفاعلة • لجنة فحص المحامين الشرعيين مؤهلة قضائيا وأكاديميا. • لجنة المأذونين الشرعيين من كبار القضاة الشرعيين	• عيادات قانونية شرعية في المحافظات الفلسطينية قادرة على التواصل مع المحاكم الشرعية وتقدم خدماتها • قسم إرشاد وإصلاح أسري مجهز ومفعل في 16 محكمة مركزية ومحاكم صغيرة • تأهيل وتجهيز 7 محاكم بما فيها المقر المركزي. • برامج تدريب القضاة ونيابة الأحوال الشرعية والمحامين الشرعيين المتدربين والمأذونين الشرعيين وموظفي المحاكم الشرعية في أقلام المحاكم • إعلام قضائي شرعي متخصص مجهز وكفؤ وفعال.	200 400 200 100 100

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	1.إقرار قانون الأحوال الشخصية وقوانين أخرى (القضاء الشرعي- أصول المحاكمات الشرعية- قانون الرسوم- قانون المحامين الشرعيين)	• كما أعلاه	• قانون أحوال شخصية مصادق عليه ونافذ مستجيب لمتطلبات النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ولا يتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني	300
	1. تعزيز كفاءة النظر والفصل في الدعاوى وإنجاز المعاملات القضائية بنزاهة وحياد	• خدمات قضائية متطورة وسهلة الوصول في 4 محاكم • دعاوى مفصولة بكفاءة ونزاهة وحياد بنسبة 95 %	• كادر قضائي لا يقل عن خمسة • كادر قضائي معاون لغايات التنفيذ لا يقل عن 10	100
3) تعزيز فعالية وتطوير أداء الكادر الوظيفي واستقطاب الكفاءات الوطنية الإدارية والقضائية وتدريبهم				
	2. النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير أدائه	• كما أعلاه	• نظام وساطة أسري مقنن وواضح المعالم مطبق في المحاكم الشرعية الفلسطينية • 5 محاكم تم تأهيلها • برامج تدريب متخصصة قضائيا (70 % من القضاة) • برامج إعلامية	150
2021	1. النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير أدائه وتعجيل استخدام التكنولوجيا والثورة الرقمية بما يتلاءم مع العدالة	• خدمات قضائية متطورة وسهلة الوصول في 4 محاكم • دعاوى مفصولة بكفاءة ونزاهة وحياد بنسبة 97 %	• كادر قضائي لا يقل عن خمسة • كادر قضائي معاون لغايات التنفيذ لا يقل عن 10	50
	2. تطوير الخدمات القضائية وتسهيل الوصول إليها	• كما أعلاه	• 3 محاكم تم تأهيلها • برامج تدريب متخصصة قضائيا (80 % من القضاة) • برامج إعلامية • برامج تدريب المحامين الشرعيين • برامج تدريب المأذونين الشرعيين	500

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2022	1. النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير أدائه وتعجيل استخدام التكنولوجيا والثورة الرقمية بما يتلاءم مع العدالة	• خدمات قضائية متطورة وسهلة الوصول في 28 محكمة • دعاوى مفصولة بكفاءة ونزاهة وحياد بنسبة (99 %)	• كادر قضائي لا يقل عن خمسة • كادر قضائي معاون لغايات التنفيذ لا يقل عن 10	300
	• النهوض بالقضاء الشرعي وتطوير أدائه • إجراءات واستخراج عقود الزواج إليكترونيا واستبدال العقد ببطاقة ذكية	• كما أعلاه	• 3 محاكم تم تأهيلها • برامج تدريب متخصصة قضائيا (80 % من القضاة) • برامج إعلامية • برامج تدريب المحامين الشرعيين • برامج تدريب المأذونين الشرعيين	200

أسم البرنامج والشركاء	بيان سياسة البرنامج
برنامج الخدمات التشريعية - ديوان الفتوى والتشريع الشركاء: الرئاسة، مجلس الوزراء، وكافة المؤسسات الحكومية.	يعمل البرنامج على الرقابة على جودة التشريعات، وإعداد وصياغة التشريعات المحالة اليه من جهات الاختصاص وتدقيقها ومراجعتها قانونيا للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام القانون الاساسي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ووضع الملاحظات الموضوعية والشكلية على مسودات التشريعات الرئيسية والثانوية. كما يساهم البرنامج في مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، ومراجعة وتوحيد التشريعات في فلسطين. ويقوم البرنامج بتقديم الاستشارات والفتاوي القانونية للأطراف ذات العلاقة. ويعمل على إعداد الدراسات القانونية كأداة استرشاديه توضع أمام صانع القرار. كما يختص الديوان في إعداد وإصدار الجريدة الرسمية إنفاذاً للقوانين ولتمكين الكافّة من الاطلاع على التشريعات، وضمان الحق بالحصول على المعلومات التشريعية، كما يعمل البرنامج على التحديث المستمر والتطوير على (المرجع الالكتروني) الذي أعده الديوان ليكون أول قاعدة بيانات قانونية حكومية رسمية. ويعمل ايضا على اعداد واصدار المنشورات القانونية، ويسعى البرنامج للعمل على مراجعة الاتفاقيات الدولية.
غايات سياسة البرنامج للأعوام (2020م – 2023م)	**معايير الغاية**
• الغاية رقم (1): • ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.	• التشريعات مصاغة وفقا لمعايير الصياغة التشريعية. • ملاحظات موضوعية بالتشاور مع الجهات ذات العلاقة. • العملية التشريعية موحدة. • التشريعات الواردة للديوان متوائمة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان.
• الغاية رقم 2)): • دراسات واستشارات وفتاوى قانونية داعمة للمؤسسات الحكومية.	• الاستشارات والفتاوى القانونية تقدم وفق إجراءات معيارية. • آلية موحدة لتقديم الاستشارات والفتاوى القانونية. • المؤسسات الحكومية والجهات ذات العلاقة تعتمد على دراسات قانونية معدة من قبل ديوان الفتوى والتشريع لصناع القرار في المؤسسات الحكومية.
• الغاية رقم (3): • نفاذ التشريعات وضمان الحق في الحصول على المعلومة التشريعية.	• التشريعات نافذة بعد نشرها في الجريدة الرسمية وتصل إلى كافة شرائح المجتمع. • تعد وتصدر الجريدة وفق إجراءات ومعايير محددة وبشكل دوري. • المرجع الالكتروني يسهل عملية البحث عن التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية.
• الغاية رقم (4): • ديوان الفتوى والتشريع يعمل بكفاءة وفاعلية.	• البنية التحتية ملائمة لعمل الديوان. • كافة الموظفين يجيدون استخدام تكنولوجيا المعلومات. • كافة الموظفين يحصلون على تدريبات مناسبة لاختصاصهم. • يعمل الديوان وفق إجراءات معيارية موحدة. • مبنى الديوان مجهز ومؤهل.

الغاية رقم (1): ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2021	• الهدف الاستراتيجي (الأول): • • تعزيز اعتماد ديوان الفتوى والتشريع في اعداد وصياغة التشريعات.	• (50%) المؤسسات الحكومية تعتمد ديوان الفتوى والتشريع في إعداد وصياغة التشريعات. • التشريعات الصادرة للديوان مصاغة وفق الاجراءات المعيارية مع النوع الاجتماعي بنسبة (100%). • كافة التشريعات الصادرة مصاغة وفق الأدلة الإجرائية بنسبة (100%). • ورشة عمل للكادر القانوني في المؤسسات الحكومية حول الأدلة الاجرائية. • برنامج تدريبي عدد (2) لطلبة كليات الحقوق مدربين حول الصياغة التشريعية.	• التشريعات الصادرة مصاغة وفق الإجراءات المعيارية مع مراعاة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. • التشريعات الثانوية الصادرة مصاغة وفقاً للدليل المعتمد والمعمم لصياغة التشريعات الثانوية. • التشريعات الرئيسية الصادرة مصاغة وفقاً للدليل الإجرائي الداخلي المعتمد للتشريعية الرئيسية. • ورشة عمل للدوائر القانونية في المؤسسات الحكومية حول الصياغة التشريعية السليمة للتشريعات الرئيسية والثانوية منجزة. • برامج تدريبية عدد (2) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الصياغة التشريعية معدة ومنجزة. • تدريبات متخصصة في مجال الصياغة التشريعية منجزة. • تدريبات متخصصة في مجال التشريعات المالية منجزة. • تدريبات متخصصة في مجال التشريعات الجزائية منجزة.	30

الغاية رقم (1): ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (الثاني): • • تطوير التشريعات الفلسطينية لتتوائم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان.	• التشريعات المصاغة متوائمة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان بنسبة (100%). • التشريعات الصادرة عن الديوان تم اعدادها ومراجعتها وفقاً لإجراءات دليل الموائمة. • ورش عمل عن الدليل الاسترشادي لموائمة التشريعات في فلسطين مع الاتفاقيات الدولية تستهدف كافة المؤسسات الحكومية. • كادر قانوني مدرب ومتخصص حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان بنسبة (90%). • برنامج تدريبي عدد (3) لطلبة كليات الحقوق مدربين حول موائمة التشريعات.	• كافة التشريعات المصاغة متوائمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان. • كافة التشريعات الصادرة مصاغة وفقا لدليل إجراءات الموائمة. • ورشة عمل حول الدليل الاسترشادي لموائمة التشريعات في فلسطين مع الاتفاقيات الدولية منجزة بنسبة (100%). • برنامج تدريبي عدد (3) متخصص حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان. • تدريب عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول موائمة التشريعات.	35

الغاية رقم (2): ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (الثالث): • • تحسين جودة الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات التي يعدها الديوان. •	• رفع جودة الاستشارات والفتاوى القانونية. • رفع جودة الدراسات القانونية بنسبة (70%). • زيادة عدد الفتاوى والاستشارات القانونية بنسبة (30%). • برامج تدريبية حول الدراسات والاستشارات والفتاوى القانونية. • دراسات قانونية عدد (2). • عقد ورشات عمل حول الدراسات التي أعدها الديوان خلال العام 2020م.	• تستند الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات إلى التشريعات السارية والاجتهادات الفقهية والقضائية بنسبة (100%). • مسودة (2) لدليل اجرائي للاستشارات والفتاوي القانونية معدة ومعتمدة. • تدريب عدد (2) متخصص في الاستشارات والفتاوى القانونية. • كافة الاستشارات والفتاوى القانونية المقدمة للديوان تم تقديم الرأي القانوني فيها خلال العام 2021م. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الدراسات والاستشارات والفتاوى. • لقاءات تعريفية مع الدوائر القانونية في المؤسسات الحكومية. • أبحاث قانونية عدد (2) معدة ومعتمدة. • دراسات قانونية عدد (2) معدة ومعتمدة ومعممة. • ورشات عمل عدد (2) حول الدراسات التي أعدها خلال العام 2020م منجزة.	40

الغاية رقم (3): نفاذ التشريعات وضمان الحق في الحصول على المعلومة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (الرابع): • تحسين كفاءة إعداد وإصدار الجريدة الرسمية.	• إعداد واصدار الجريدة الرسمية شهريا بشكل دوري. • برنامج تدريبي عدد (2) لطلبة كليات الحقوق حول آلية اعداد واصدار الجريدة الرسمية. • زيادة التوعية حول الجريدة الرسمية. • الجريدة الرسمية تعد وفق إجراءات معيارية. • إعداد مسودة (1) من دليل إجرائي داخلي لإعداد وإصدار الجريدة الرسمية. • أتمتة الجريدة الرسمية.	• (12) عدد من الجريدة الرسمية صادر وفق الأصول. • تدريب عدد (1) متخصص للكادر العامل على إعداد وإصدار الجريدة الرسمية. • زيادة نسبة اشتراكات الجريدة الرسمية بمقدار (5%). • مسودة (1) من دليل إجرائي داخلي لإعداد وإصدار الجريدة الرسمية معدة. • برنامج تدريبي عدد (2) لطلبة كليات الحقوق حول آلية اعداد واصدار الجريدة الرسمية منجز. • نظام أتمتة الجريدة الرسمية معتمد.	150
	• الهدف الاستراتيجي (الخامس): • قاعدة بيانات محدثة عن التشريعات الفلسطينية المنشورة في الجريدة الرسمية.	• التحديث المتسمرة على المرجع الالكتروني. • التغذية المتسمرة على المرجع الالكتروني. • زيادة استخدام المرجع الالكتروني كأداة للبحث عن التشريعات. • عقد تدريبات عدد (2) لطلبة كليات الحقوق حول الجريدة الرسمية وكيفية استخدام المرجع الالكتروني.	• المرجع الالكتروني محدث بسنة (70%). • برنامج تدريبية عدد (2) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الجريدة الرسمية والمرجع الالكتروني منجزة. • فيديو تعريفي حول استخدام المرجع الإلكتروني محدث. • ورشة عمل عدد (2) حول آلية استخدام المرجع الالكتروني منجزة. • ورشة عمل لعرض ما تم تحديثه بالمرجع الإلكتروني.	30
	• الهدف الاستراتيجي (السادس): • رفع الوعي القانوني لدى المواطن الفلسطيني.	• لقاءات قانونية توعوية حول الجريدة الرسمية، تستهدف الهيئات المحلية. • لقاءات توعوية تستهدف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.	• لقاءات قانونية توعوية حول الجريدة الرسمية، تستهدف الهيئات المحلية منجزة. • لقاءات توعوية تستهدف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة منجزة.	

- الغاية رقم (4): ديوان الفتوى والتشريع يعمل بكفاءة وفاعلية.

السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (السابع): • • تعزيز قدرات ديوان الفتوى والتشريع وتمكينه ودعم مأسسته.	• إعداد خطة استراتيجية للديوان للأعوام (2022-2024). • خطة تنفيذية متوافقة مع أجندة السياسات الوطنية ومنسجمة مع خطة قطاع العدالة معدة ومنفذة بنسبة (100%). • بيئة العمل ملائمة لعمل الديوان بنسبة (60%). • إجراءات معيارية موحدة لعمل الديوان. • رفد الديوان بطاقم اداري وقانوني مؤهل. • خطة تدريبية فعاله معدة ومعتمدة بنسبة (100%). • مراجعة الهيكل التنظيمي للديوان.	• خطة استراتيجية للديوان للأعوام (2022-2024) معدة ومعتمدة. • خطط تنفيذية متوافقة مع أجندة السياسات الوطنية ومنسجمة مع خطة قطاع العدالة معدة ومنفذة بنسبة (100%). • بيئة عمل مطورة. • نظام تكنولوجي متطور قادرة على تلبية احتياجات العمل. • برنامج العدالة الالكترونية معد بنسبة (50%). • صفحة بورتال تفاعلية خاصة بموظفي الديوان قيد الإعداد. • موظفين مؤهلين ومتدربين ومتخصصين في النوع الاجتماعي. • موارد بشرية مؤهلة وفق الاحتياج. • استثمار فعال للموارد البشرية في الديوان. • مطبوعات صادرة عن الديوان معدة ومعتمدة ومعممة. • صفحة الديوان محدثة ومطورة. • مشاريع من المانحين مفعلة. • مذكرات تفاهم مفعلة. • توصيات لتطوير وتحديث الهيكل التنظيمي للديوان. • مكتبة قانونية مطورة بنسبة (30%). • نظام رقابي سليم وفعال يحقق أهداف الديوان بكفاءة وفعالية. • نظام محوسب للمتابعة والتقييم والرقابة معد بنسبة (80%). • المؤتمر الأول لديوان الفتوى والتشريع منجز. • قانون ديوان الفتوى والتشريع معد ومعتمد.	180

الغاية رقم (1): ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
• 2022	• الهدف الاستراتيجي (الأول): • • تعزيز اعتماد ديوان الفتوى والتشريع في اعداد وصياغة التشريعات.	• (60%) من المؤسسات الحكومية تعتمد ديوان الفتوى والتشريع في إعداد وصياغة التشريعات. • ورشة عمل حول الصياغة التشريعية تستهدف المؤسسات الحكومية. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلبة كليات الحقوق مدربين حول الصياغة التشريعية. • التشريعات الصادرة للديوان مصاغة وفق الاجراءات المعيارية مع النوع الاجتماعي بنسبة (100%). • كافة التشريعات الصادرة مصاغة وفق الأدلة الإجرائية بنسبة (100%).	• التشريعات الثانوية الصادرة مصاغة وفقاً لدليل صياغة التشريعات الثانوية الاجرائي المعتمد. • التشريعات الرئيسية الصادرة مصاغة وفقاً للدليل الإجرائي الداخلي للتشريعية الرئيسية المعتمد. • التشريعات الصادرة مصاغة وفق الإجراءات المعيارية مع مراعاة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. • تدريب مدربين متقدم في مجال الصياغة التشريعية. • تدريبات متخصصة عدد (2) في مجال الصياغة التشريعية. • ورشة عمل تستهدف الدوائر الحكومية حول الصياغة التشريعية السليمة للتشريعات الرئيسية والثانوية منجزة. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الصياغة التشريعية. • كادر متخصص في مجال التشريعات المالية. • كادر متخصص في مجال التشريعات جزائية. • تدريبات متخصصة في مجال التشريعات الأمنية منجزة.	40

الغاية رقم (1): ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (الثاني): • • تطوير التشريعات الفلسطينية لتتوائم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان.	• التشريعات المصاغة متوائمة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان بنسبة (100%). • كادر قانوني مدرب ومتخصص حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان بنسبة (100%). • برنامج تدريبي عدد (3) لطلبة كليات الحقوق مدربين حول موائمة التشريعات. • تحديث وتطوير الدليل الاسترشادي لموائمة التشريعات في فلسطين مع الاتفاقيات الدولية.	• كافة التشريعات الصادرة مصاغة وفقا لدليل إجراءات الموائمة. • كافة التشريعات المصاغة متوائمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان. • ورشة عمل حول وتطوير الدليل الاسترشادي لموائمة التشريعات في فلسطين منجزة. • تدريب عدد (3) متخصص حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول موائمة التشريعات.	40

الغاية رقم (2): ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (الثالث): • • تحسين جودة الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات التي يعدها الديوان.	• رفع جودة الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات. • رفع جودة الدراسات القانونية بنسبة (80%). • زيادة عدد الفتاوى والاستشارات القانونية بنسبة (50%). • دليل اجرائي معتمد للاستشارات والفتاوى القانونية. • برامج تدريبية حول والاستشارات والفتاوى القانونية. • دراسات قانونية عدد (2). • عقد ورشات عمل عدد (2) حول الدراسات التي أعدها الديوان خلال العام 2021م. • برامج تدريبية حول الدراسات والأبحاث القانونية.	• تستند الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات إلى التشريعات السارية والاجتهادات الفقهية والقضائية بنسبة (100%). • دليل اجرائي للاستشارات والفتاوي القانونية معتمد ومعمم. • تدريب عدد (2) متخصص في الاستشارات والفتاوى القانونية. • تدريب عدد (2) متخصص في الدراسات. • كافة الاستشارات والفتاوى القانونية المقدمة للديوان تم تقديم الرأي القانوني فيها خلال العام 2022م وفقاً لمنهجية الدليل. • (3) لقاءات تعريفية مع الدوائر القانونية في المؤسسات الحكومية منجزة. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الاستشارات والفتاوى القانونية. • أبحاث قانونية عدد (2) معدة ومعتمدة. • دراسات قانونية عدد (2) معدة ومعتمدة ومعممة. • ورشات عمل عدد (2) حول الدراسات التي أعدها خلال العام 2021م منجزة. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الدراسات والأبحاث القانونية.	40

الغاية رقم (3): نفاذ التشريعات وضمان الحق في الحصول على المعلومة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (الرابع): • • تحسين كفاءة إعداد وإصدار الجريدة الرسمية.	• إعداد واصدار الجريدة الرسمية شهريا بشكل دوري. • الجريدة الرسمية تعد وفق إجراءات معيارية. • إعداد دليل اجرائي داخلي لإعداد واصدار الجريدة الرسمية.	• (12) عدد من الجريدة الرسمية صادر وفق الأصول. • تدريب عدد (2) على إعداد وإصدار الجريدة الرسمية. • فريق عمل إعداد واصدار الجريدة الرسمية مدرب. • لقاءات قانونية توعوية عدد (5) حول الجريدة الرسمية، تستهدف فئة الأطفال والأحداث ضمن المناطق المهمشة. • دليل إجرائي لإعداد وإصدار الجريدة الرسمية معد.	160
	• الهدف الاستراتيجي (الخامس): • • قاعدة بيانات محدثة عن التشريعات الفلسطينية المنشورة في الجريدة الرسمية.	• زيادة استخدام المرجع الالكتروني كأداة للبحث عن التشريعات. • التحديث المتسمرة على المرجع الالكتروني. • التغذية المتسمرة على المرجع الالكتروني. • عقد تدريبات عدد (3) لطلبة كليات الحقوق حول الجريدة الرسمية وكيفية استخدام المرجع الالكتروني. • عقد لقاءات توعوية حول آلية استخدام المرجع الالكتروني.	• المرجع الإلكتروني قاعدة بيانات رسمية معتمدة. • المرجع الالكتروني محدث ومطور بسنة (80%). • برامج تدريبية عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الجريدة الرسمية والمرجع الالكتروني منجزة. • لقاءات توعوية حول آلية استخدام المرجع الالكتروني منجزة.	25
	• الهدف الاستراتيجي (السادس): • رفع الوعي القانوني لدى المواطن الفلسطيني. •	• لقاءات قانونية تستهدف فئة الأطفال والاحداث بالتنسيق مع جهات الاختصاص. • تجميع التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية المتعلقة بفئة الأطفال والاحداث.	• لقاءات توعوية تستهدف فئة الاطفال والأحداث منجزة. • التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية المتعلقة بفئة الأطفال والاحداث مجمعة بنسبة (100%). • التشريعات المتعلقة بفئة الأطفال والاحداث معممة ومنشورة على صفحة الديوان.	

الغاية رقم (4): ديوان الفتوى والتشريع يعمل بكفاءة وفاعلية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (السابع): • تعزيز قدرات ديوان الفتوى والتشريع وتمكينه ودعم مأسسته.	• اعتماد الخطة الاستراتيجية للديوان للأعوام (2024-2022) بنسبة (100%). • خطة تنفيذية متوافقة مع أجندة السياسات الوطنية ومنسجمة مع خطة قطاع العدالة معدة ومنفذة بنسبة (100%). • بيئة العمل ملائمة لعمل الديوان بنسبة (80%). • البنية التحتية ملائمة لعمل الديوان. • إجراءات معيارية موحدة لعمل الديوان. • رفد الديوان بطاقم اداري وقانوني مؤهل. • خطط تنفيذية معدة بنسبة (100%). • خطة تدريبية فعاله معدة ومعتمدة بنسبة (100%). • طاقم قانوني واداري مؤهل ومدرب. • قانون ناظم لعمل ديوان الفتوى والتشريع.	• خطة استراتيجية للديوان للأعوام (2024-2022) معتمدة. • خطط تنفيذية متوافقة مع أجندة السياسات الوطنية ومنسجمة مع خطة قطاع العدالة معدة ومنفذة بنسبة (100%). • بيئة عمل مطورة. • معايير عدالة النوع الاجتماعي مدمجة وفق خطة وحدة النوع الاجتماعي. • استكمال إجراءات تملك مبنى خاص بديوان الفتوى والتشريع • نظام تكنولوجي مطور. • برنامج العدالة الالكترونية معد بنسبة (70%). • صفحة بورتال تفاعلية خاصة بموظفي الديوان معدة ومعتمدة بنسبة (90%). • وحدة النوع الاجتماعي مفعلة. • موارد بشرية مؤهلة وفق الاحتياج. • استثمار فعال للموارد البشرية في الديوان. • الهيكل التنظيمي الخاص بالديوان مطور، ومحدث، ومعتمد. • مطبوعات صادرة عن الديوان معدة ومعتمدة ومعممة. • صفحة الديوان محدثة ومطورة. • مشاريع من المانحين مفعلة. • مكتبة قانونية مطورة بنسبة (70%). • مذكرات تفاهم معدة ومفعلة. • عد المؤتمر الثاني للديوان. • خطة تدريبية فعالة. • نظام رقابي سليم وفعال يحقق أهداف الديوان بكفاءة وفعالية. • نظام محوسب للمتابعة والتقييم والرقابة معد بنسبة (100%). • توصيات المؤتمر الاول لديوان الفتوى والتشريع منفذة. • قانون ديوان الفتوى والتشريع معتمد ومنفذ.	200

الغاية رقم (1): ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
• 2023	• الهدف الاستراتيجي (الأول): • • تعزيز اعتماد ديوان الفتوى والتشريع في اعداد وصياغة التشريعات.	• (80) % من المؤسسات الحكومية تعتمد ديوان الفتوى والتشريع في إعداد وصياغة التشريعات. • التشريعات الرئيسية والثانوية مصاغة وفقاً للأدلة الإجرائية بنسبة (100) %. • تطوير وتحديث الألة الإجرائية. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلبة كليات الحقوق مدربين حول الصياغة التشريعية. • تدريبات عدد (2) متخصصة في مجال الصياغة التشريعية.	• التشريعات الثانوية الصادرة مصاغة وفقاً لدليل صياغة التشريعات الثانوية الاجرائي المعتمد والمعمم. • التشريعات الرئيسية الصادرة مصاغة وفقاً للدليل الإجرائي الداخلي المعتمد للتشريعية الرئيسية. • التشريعات الصادرة مصاغة وفق الإجراءات المعيارية مع مراعاة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان. • تدريبات عدد (2) متخصصة في مجال الصياغة التشريعية منجزة. • كادر متخصص للتدريب في مجال الصياغة التشريعية. • الأدلة الإجرائية محدثة ومطورة. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الصياغة التشريعية. • كادر متخصص في مجال التشريعات الأمنية.	50
	• الهدف الاستراتيجي (الثاني): • • تطوير التشريعات الفلسطينية لتتوائم مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان.	• الكادر القانوني مؤهل لمراجعة وصياغة التشريعات بما يتوائم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان بنسبة (100%). • التشريعات المصاغة متوائمة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الانسان بنسبة (100%). • التشريعات الصادرة مصاغة وفقاً للدليل الاسترشادي لموائمة التشريعات في فلسطين مع الاتفاقيات الدولية. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول موائمة التشريعات.	• كافة التشريعات الصادرة مصاغة وفقاً للدليل الاسترشادي لموائمة التشريعات في فلسطين مع الاتفاقيات الدولية. • كافة التشريعات المصاغة متوائمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان. • تدريب عدد (2) متخصص حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومبادئ حقوق الانسان. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول موائمة التشريعات.	40

الغاية رقم (2): ضمان جودة التشريعات، وتوحيد أسس الصياغة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (الثالث): • • تحسين جودة الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات التي يعدها الديوان.	• رفع جودة الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات القانونية. • رفع جودة الدراسات القانونية بنسبة (100%). • زيادة عدد الفتاوى والاستشارات القانونية بنسبة (60%). • مسودة دليل إجرائي حول إعداد الدراسات والأبحاث القانونية. • موظفين متخصصين ومؤهلين لإعداد الدراسات والأبحاث. • دراسات قانونية عدد (2). • عقد ورشات عمل عدد (2) حول الدراسات التي أعدها الديوان خلال العام 2022م. • برامج تدريبية حول الدراسات والأبحاث القانونية. • برامج تدريبية حول الاستشارات والفتاوى القانونية.	• تستند الاستشارات والفتاوى القانونية والدراسات إلى التشريعات السارية والاجتهادات الفقهية والقضائية بنسبة (100%). • تدريب عدد (3) متخصص في الاستشارات والفتاوى القانونية. • تدريب عدد (2) متخصص في الدراسات. • كافة الاستشارات والفتاوى القانونية المقدمة للديوان تم تقديم الرأي القانوني فيها خلال العام 2023م وفقاً لمنهجية الدليل. • أبحاث قانونية عدد (2) معدة ومعتمدة. • دراسات قانونية عدد (2) معدة ومعتمدة ومعممة. • ورشات عمل عدد (2) حول الدراسات التي أعدها خلال العام 2022م منجزة. • مسودة دليل إجرائي حول إعداد الدراسات والأبحاث القانونية منجزة. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الاستشارات والفتاوى القانونية. • برنامج تدريبي عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الدراسات والأبحاث القانونية.	40

الغاية رقم (3): نفاذ التشريعات وضمان الحق في الحصول على المعلومة التشريعية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (الرابع): • • تحسين كفاءة إعداد وإصدار الجريدة الرسمية.	• إعداد واصدار الجريدة الرسمية شهريا بشكل دوري وفقاً للدليل الإجرائي داخلي المعد والمعتمد. • الجريدة الرسمية تعد وفق إجراءات معيارية. • تدريب عدد (3) على إعداد وإصدار الجريدة الرسمية. • إعداد دراسة قانونية متخصصة حول الاحتياجات القانونية.	• (12) عدد من الجريدة الرسمية صادر وفق الأصول. • تدريب عدد (3) على إعداد وإصدار الجريدة الرسمية. • فريق عمل إعداد واصدار الجريدة الرسمية مدرب. • دليل إجرائي لإعداد وإصدار الجريدة الرسمية معتمد ومعمم.	160
	• الهدف الاستراتيجي (الخامس): • • قاعدة بيانات محدثة عن التشريعات الفلسطينية المنشورة في الجريدة الرسمية.	• التحديث المتسمرة على المرجع الالكتروني. • زيادة استخدام المرجع الالكتروني كأداة للبحث عن التشريعات. • التغذية المتسمرة على المرجع الالكتروني. • عقد تدريبات عدد (3) لطلبة كليات الحقوق حول الجريدة الرسمية وكيفية استخدام المرجع الالكتروني. • عقد لقاءات توعوية حول آلية استخدام المرجع الالكتروني.	• المرجع الالكتروني محدث ومطور بسنة (100%). • برامج تدريبية عدد (3) لطلاب كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية حول الجريدة الرسمية والمرجع الالكتروني منجزة. • لقاءات توعوية حول آلية استخدام المرجع الالكتروني منجزة.	20
	• الهدف الاستراتيجي (السادس): • • رفع الوعي القانوني لدى المواطن الفلسطيني. •	• مواضيع قانونية تخصصية تهم المواطن مثل الميراث. • تجميع التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية المتعلقة بالميراث. • تحديد الاحتياجات القانونية لقضايا مجتمعية معينة مثل الميراث. • طباعة كتيبات حول قوانين معينة تخص الميراث.	• لقاءات قانونية توعوية حول الجريدة الرسمية تستهدف النقابات منجزة. • التشريعات المنشورة في الجريدة الرسمية المتعلقة بالميراث مجمعة بنسبة (100%). • التشريعات المتعلقة بالميراث معممة ومنشورة على صفحة الديوان. • لقاءات قانونية توعوية عدد (5) حول الجريدة الرسمية، تستهدف النقابات. • مطبوعات قانونية معممة مثل قضايا الميراث منجزة.	

الغاية رقم (4): ديوان الفتوى والتشريع يعمل بكفاءة وفاعلية.				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• الهدف الاستراتيجي (السابع): • • تعزيز قدرات ديوان الفتوى والتشريع وتمكينه ودعم مأسسته.	• متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للديوان للأعوام (2024-2022) بنسبة (100%). • خطة تنفيذية متوافقة مع أجندة السياسات الوطنية ومنسجمة مع خطة قطاع العدالة معدة ومنفذة بنسبة (100%). • بيئة العمل ملائمة لعمل الديوان بنسبة (80%). • البنية التحتية ملائمة لعمل الديوان. • إجراءات معيارية موحدة لعمل الديوان. • رفد الديوان بطاقم اداري وقانوني مؤهل. • خطط تنفيذية معدة بنسبة (100%). • خطة تدريبية فعاله معدة ومعتمدة بنسبة (100%). • طاقم قانوني واداري مؤهل ومدرب. •	• الخطة الاستراتيجية للديوان للأعوام (2024-2022) بنسبة (100%) منفذة. • خطط تنفيذية متوافقة مع أجندة السياسات الوطنية ومنسجمة مع خطة قطاع العدالة معدة ومنفذة بنسبة (100%). • بيئة عمل مطورة. • معايير عدالة النوع الاجتماعي مدمجة وفق خطة وحدة النوع الاجتماعي. • نظام تكنولوجي مطور. • برنامج العدالة الالكترونية معد بنسبة (80%). • صفحة بورتال تفاعلية خاصة بموظفي الديوان معدة ومعتمدة بنسبة (100%). • وحدة النوع الاجتماعي مفعلة. • موارد بشرية مؤهلة وفق الاحتياج. • استثمار فعال للموارد البشرية في الديوان. • مطبوعات صادرة عن الديوان معدة ومعتمدة ومعممة. • صفحة الديوان محدثة ومطورة. • مشاريع من المانحين مفعلة. • مكتبة قانونية مطورة بنسبة (80%). • مذكرات تفاهم معدة ومفعلة. • عد المؤتمر الثاني للديوان. • توصيات ونتائج المؤتمر الثاني للديوان. • خطة تدريبية فعالة. • نظام رقابي سليم وفعال يحقق أهداف الديوان بكفاءة وفعالية. • نظام محوسب للمتابعة والتقييم والرقابة معتمد بنسبة (100%). • توصيات المؤتمر الثاني لديوان الفتوى والتشريع منفذة.	220

أسم البرنامج والشركاء	بيان سياسة البرنامج
• البرنامج الدستوري-المحكمة الدستورية العليا • الشركاء: وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، المعهد القضائي الفلسطيني، ديوان الفتوى والتشريع، القضاء الشرعي، مجلس الوزراء الفلسطيني، وزارة المالية، مكتب الرئيس	• يقدم هذا البرنامج خدمات تهدف إلى تعزيز سيادة القانون وصون الحريات والحد من تعدي سلطات الدولة على القانون وتوعية المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والسلك القضائي بأهمية دور المحكمة الدستورية
غايات سياسة البرنامج 2021-2023	**معايير الغاية**
• منظومة تشريعية منسجمة ومتوافقة واحكام القانون الاساسي بما يكفل صون الحقوق والحريات الاساسية	• كافة التشريعات تنسجم مع القانون الاساسي المعدل لسنة 2003 • صون الحقوق والحرايات وتمكين المواطن من العدالة الناجزة • تحقيق الانسجام التشريعي للمنظومة التشريعية الفلسطينية
• المحكمة الدستورية لديها الإمكانيات والقدرات اللازمة للقيام بواجباتها بكفاءة وفعالية.	• هيئة قضائية مشكلة وفق للقانون كل سنتين ثلاث قضاة • للمحكمة مكان وبنية تحتية يليق بها • للمحكمة كوادر بشرية كافية وكفء وبخبرات متنوعة • كادر عمل مؤهل بنسبة 100% من الكوادر القانونية • للمحكمة أنظمة وإجراءات عمل واضحة وموحدة • تطوير الاطار القانوني الناظم لعمل المحكمة واصدار الانظمة واللوائح اللازمة لغاية الاستقلال المالي والاداري للمحكمة الدستورية العليا

الغاية رقم 1:منظومة تشريعية منسجمة ومتوافقة واحكام القانون الاساسي بما يكفل صون الحقوق والحريات الاساسية				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
• 2021	• الرقابة على دستورية القوانين والبت بطلبات التفسير بما يحقق دولة القانون ويكفل الانسجام للمنظومة التشريعية بغية صون الحقوق والحريات وتمكين العدالة الدستورية	• البت بالطعون الدستورية بنسبة 100% • التقرير بطلبات التفسير بنسبة 100% • الطعون الدستورية مفصولة ومتوافقة واحكام القانون الاساسي والمبادئ الدولية لحقوق الانسان الأساسية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. • التدرج الهرمي للمنظومة التشريعية متوافق مع الحالة التشريعية الفلسطينية من خلال البت بدستوريتها. • المقاصد والدلالات التشريعية تكفل تنفيذ سوي للقانون وتحقق العدالة الدستورية للكافة بما تشمله القوانين من حقوق وحريات عامة. • مبادئ دستورية محققة للعدالة بنسبة 100%. • الرقابة الدستورية اللاحقة على التشريعات من قوانين وقرارات بقوانين وأنظمة ذات أثر عام ومراسيم وإتفاقيات ممارسة بنسبة 100%.	• حصر الطعون وطلبات التفسير التي تم البت بها وفصلها بنسبة 87% • التقرير بطلبات التفسير بنسبة 83% • طعون دستورية مفصولة بما يتوافق مع القانون الاساسي بنسبة 80% • التدرج الهرمي للمنظومة التشريعية مضبوط ومرسم بما يتوافق مع الحالة التشريعية الفلسطينية بنسبة 80% • مبادئ دستورية مرسخة ومحققة للعدالة بنسبة 85% • الرقابة الدستورية اللاحقة علي التشريعات من قوانين وقرارات بقوانين وأنظمة ذات أثر عام ومراسيم وإتفاقيات ممارسة بنسبة 80%.	50
	• ترسيخ المبادئ الدستورية اللازمة للوصول إلى دستور معاصر يتوافق مع المعايير الدولية	• المبادىء الدستورية مضبوطة ومحددة من خلال الاحكام والقرارات الصادرة عن المحكمة الدستورية بنسبة 100%	• نشر للمبادئ الدستورية الراسخة والمستنبطة من احكام وقرارات المحكمة الدستورية • تعزيز مكانة دولة فلسطين دوليا ومتابعة المعايير الدولية الخاصة بالمحاكم الدستورية	25
	• نشر الثقافة الدستورية لتمكين المواطن من الوصول للعدالة الدستورية الناجزة	• التوعية الدستورية لفئات مستهدفة من المجتمع الفلسطيني / كنقابة المحاميين والمواطنين والسلطة القضائية النظامية. • مذكرات تفاهم مبرمة مع الفئات المستهدفة. • احكام وقرارات المحكمة الدستورية الصادرة مطبوعة في اعداد متسلسلة تبعا لتاريخ الفصل بها.	• تنفيذ (30) لقاء وورشة عمل فيما يخص التعريف بالمحكمة الدستورية واختصاصاتها ووسائل الاتصال بها وماهية احكامها وقراراتها • ابرام (5) مذكرات تفاهم • طباعة بروشورات تعريفية عن المحكمة الدستورية	40

الغاية رقم 1:منظومة تشريعية منسجمة ومتوافقة واحكام القانون الاساسي بما يكفل صون الحقوق والحريات الاساسية				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
	• تجسيد الممارسة الديمقراطية الفلسطينية بتحقيق العدالة الدستورية، والمتمثلة بتمكين المواطن وكل من انتهكت حقوقه الدستورية للجوء المباشر للمحكمة الدستورية العليا وفق قنوات الاتصال القانوني.	• حق المواطن في اللجوء مباشرة للمحكمة الدستورية العليا. •	• صون الحقوق والحريات من الانتهاك من خلال قرارات واحكام المحكمة الدستورية وتحقيق العدالة الدستورية للجميع. • الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي والإرث الديني والثقافي والمجتمعي بتحقيق العدالة الدستورية بنسبة 80%.	20
	• البت في تنازع الاختصاص لترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات والبت بتنازع الاختصاص بين الجهات القضائية والجهات ذات الاختصاص القضائي وبتنازع تنفيذ أحكامها	• القضايا المتعلقة بتنازع الاختصاص بين السلطات مبتوت بها. • التنازع بالاختصاص بين مؤسسات الدولة مفصول بها. • الاحكام القضائية النهائية المتناقضة مبتوت بتنازع تنفيذها.	• القضايا المتعلقة بتنازع الاختصاص بين السلطات مبتوت بها بنسبة 80%. • التنازع بالاختصاص بين مؤسسات الدولة مفصول بها بنسبة 85%. • الاحكام القضائية النهائية المتناقضة مبتوت بتنازع تنفيذها80%.	25

السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
• 2022	• ترسيخ المبادئ الدستورية اللازمة للوصول إلى دستور معاصر يتوافق مع المعايير الدولية	• كما أعلاه	• كما أعلاه	
	• نشر الثقافة الدستورية لتمكين المواطن من الوصول للعدالة الدستورية الناجزة			
	• تجسيد الممارسة الديمقراطية الفلسطينية بتحقيق العدالة الدستورية، والمتمثلة بتمكين المواطن وكل من انتهكت حقوقه الدستورية للجوء المباشر للمحكمة الدستورية العليا وفق قنوات الاتصال القانوني.			
	• البت في تنازع الاختصاص لترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات والبت بتنازع الاختصاص بين الجهات القضائية والجهات ذات الاختصاص القضائي وبتنازع تنفيذ أحكامها			

السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
• 2023	• الرقابة على دستورية القوانين والبت بطلبات التفسير بما يحقق دولة القانون ويكفل الانسجام للمنظومة التشريعية بغية صون الحقوق والحريات وتمكين العدالة الدستورية	• كما أعلاه	• كما أعلاه	
	• ترسيخ المبادئ الدستورية اللازمة للوصول إلى دستور معاصر يتوافق مع المعايير الدولية	• كما أعلاه	• كما أعلاه	
	• نشر الثقافة الدستورية لتمكين المواطن من الوصول للعدالة الدستورية الناجزة			
	• تجسيد الممارسة الديمقراطية الفلسطينية بتحقيق العدالة الدستورية، والمتثملة بتمكين المواطن وكل من انتهكت حقوقه الدستورية للجوء المباشر للمحكمة الدستورية العليا وفق قنوات الاتصال القانوني.			
	• البت في تنازع الاختصاص لترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات والبت بتنازع الاختصاص بين الجهات القضائية والجهات ذات الاختصاص القضائي وبتنازع تنفيذ أحكامها			

غاية 2: المحكمة الدستورية لديها الإمكانيات والقدرات اللازمة للقيام بواجباتها بكفاءة وفعالية				
السنة	الأهداف الاستراتيجية	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2021	• مأسسة المحكمة الدستورية العليا	• مبنى المحكمة الدستورية العليا ملك • البنية التحتية للمحكمة مؤهلة بنسبة 100% • مكتبة قانونية للمحكمة مجهزة بنسبة 100%	• شراء المبنى وتجهيزه • محكمة دستورية ببنية تحتية مؤهلة بنسبة 85% • مكتبة قانونية تلبي احتياجات المحكمة مجهزة بنسة 80%	شراء مبنى ب 13 مليون
	• تحقيق الاستقلال المالي والاداري	• قانون المحكمة الدستورية العليا معدل ومقر • النظام المالي والاداري للمحكمة الدستورية العليا معد • ادلة اجراءات لعمل دوائر المحكمة معدة	• قانون المحكمة الدستورية العليا معدل ومقر • النظام المالي والاداري للمحكمة الدستورية العليا معد بنسبة 85% • دليل اجراءات لعمل دوائر المحكمة مجهز بنسبة 80%	15
	• هيئة قضائية وكادر مؤهل	• الهيئة القضائية الدستورية مؤهلة. • الكادر القانوني بالمحكمة الدستورية مدرب ومؤهل • الكادر الاداري بالمحكمة مدرب ومؤهل	• المشاركة في مؤتمرات دولية واقليمية وعربية ومحاضرات وورش عمل بنسبة 80% • مشاركة الكادر القانون بدورات تدريبية وورش عمل بنسبة 80% • مشاركة الكادر الاداري في دورات تخصصية بنسبة 80%	100
2022	• مأسسة المحكمة الدستورية العليا			
	• تحقيق الاستقلال المالي والاداري			
	• هيئة قضائية وكادر مؤهل			
2023	• تجهيز وتأثيث مبنى المحكمة الدستورية العليا			
	• تحقيق الاستقلال المالي والاداري			
	• هيئة قضائية وكادر مؤهل			

أسم البرنامج والشركاء	بيان سياسة البرنامج
• برنامج تطوير القدرات البشرية لقطاع العدل- المعهد القضائي الفلسطيني • الشركاء: وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، ديوان الفتوى والتشريع، ديوان قاضي القضاة، والمحكمة الدستورية، والقانونيين العاملين في المؤسسات الرسمية ومعاهد التدريب الإقليمية والدولية	• يقدم هذا البرنامج خدمات تدريبية وتعليمية تهدف إلى رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين في مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة والقانونيين في المؤسسات الرسمية لتمكينهم من تنفيذ مهامهم بكفاءة وفاعلية. كما يشتمل البرنامج على المتطلبات اللازمة للبناء المؤسسي والتنظيمي للمعهد.
غايات سياسة البرنامج 2020-2023	معايير الغاية
• تأهيل القضاة واعضاء النيابة العامة بحلول عام 2023	• برنامج دبلوم مقر ومعتمد مع نهاية العام 2021 بما في ذلك مساقات التدريس • 25 طالب جديد ملتحق في برنامج دبلوم المعهد القضائي خلال الربع الاول من العام 2022
• رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين في القضاء والنيابة ومؤسسات قطاع العدل بشكل خاص ، والقانونيين العاملين بالمؤسسات الحكومية لتمكينهم من تنفيذ مهامهم بكفاءة وفاعلية بحلول عام 2023	• برنامج تدريب أساسي للقضاة واخر لأعضاء النيابة العامة مصمم ومعتمد من قبل اللجنة الاكاديمية مع نهاية العام 2020 • يتبنى المعهد برامج للتعليم المستمر وأخرى متخصصة سنويا • على الأقل، كل موظف إداري في مؤسسات القضاء والنيابة العامة يحصل على دورة تدريبية تخصصية كل سنة • عقد برنامج تأهيلي و تحضيري للموظفين الجدد سنويا • على الأقل، كل قاضي وعضو نيابة يحصل على دورة تخصصية مرة كل4 اشهر • عقد برنامجي تدريب أساسي سنويا واحد للقضاء واخر للنيابة العامة • على الاقل، 2 دورات تدريبية تخصصية سنوياً للقانونيين العاملين بالمؤسسات الحكومية • دليل دورة حياة التدريب مطور ومعمول به • ورقة سياسات حول معايير الترشيح لبرامج التدريب مطورة ومعمول بها • 4 مناهج تدريب وجاهي تطور سنويا تستخدم في برامج التدريب الأساسي والمستمر • 4 مناهج تدريب الكتروني تطور سنويا • منهجية لتدريب المدربين معتمدة ومعمول بها • تطوير وتوسيع قاعدة المدربين • منهجية لمراجعة وتطوير المناهج التدريبية مطورة ومعمول بها • منهجية لتقييم التدريب الوجاهي والالكتروني مطورة ومعمول بها

غايات سياسة البرنامج 2020-2023	معايير الغاية
• تطوير قدرة المعهد وبنيته التحتية على تنفيذ خدمات التدريب والتطوير عالية الجودة وعلى أساس الممارسات الدولية الفضلى بحلول عام 2023	• نظام المعهد القضائي مقر ومعمول به مع منتصف العام 2021 • 70% من المناصب الوظيفية المعتمدة في الهيكلية يشغلها موظفون يقومون بمهام هذه المناصب وذلك مع نهاية عام 2023 • على الأقل، 2 دورات تدريبية تخصصية سنويا لكل موظف يعمل في المعهد القضائي • نظام تقييم أداء للموظفين وحوافز معتمد ومعمول به سنويا مع نهاية العام 2021 • لدى المعهد مساحة كافية لأغراض التدريب ولمكاتب الموظفين • البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات محسنة ومطورة • نظام إدارة التدريب (البورتال) مطور ومفعل مع نهاية عام 2020 • نظام تعليم الكتروني مطور ومفعل في العام 2020 ومحدث سنويا من حيث البنية التحتية التكنولوجية والبرمجية • خمسة قواعد بيانات تخصصية مطورة ومعمول بها في نهاية العام 2021 • مذكرتي تفاهم توقع سنويا مع معاهد التدريب العربية والأوروبية • نشرة دورية ربعية تصدر بانتظام عن المعهد القضائي و توزع منها 500 نسخة محلية • من واحد إلى ثلاث برامج تبادل خبرات تنفذ سنويا • مؤتمر إعلامي يعقد سنويا • تغذية دائرة مصادر المعلومات ب600 كتاب قانوني

غاية 1: تأهيل القضاة واعضاء النيابة العامة بحلول عام 2023				
السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2021	• تفعيل برنامج دبلوم الدراسات القضائية	• برنامج دبلوم قضائي مطور ومعتمد من الجهات المختصة	• برنامج دبلوم مقر ومعتمد مع منتصف العام 2021	394
2022	• تفعيل برنامج دبلوم الدراسات القضائية	• 25 طالب جديد ملتحق في دبلوم المعهد القضائي	• برنامج دبلوم فاعل	405
2023	• . تنفيذ برنامج دبلوم الدراسات القضائية	• 25 طالب يستكمل السنة الثانية من برنامج دبلوم المعهد القضائي	• برنامج دبلوم فاعل	450

غاية 2: رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين العاملين في القضاء والنيابة ومؤسسات قطاع العدل بشكل خاص والمؤسسات الحكومية بشكل عام، والقانونيين العاملين بالمؤسسات الحكومية لتمكينهم من تنفيذ مهامهم بكفاءة وفاعلية بحلول عام 2023				
السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2021	• 1. رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة في مجالات تخصصية	• كما أعلاه	• وثيقة الاحتياجات التدريبية السنوية • برنامجي تدريب أساسي مطور ومنفذ للقضاة والنيابة • برنامج تدريب مستمر مطور ومنفذ للقضاة والنيابة بحيث يعقد 4 دورات شهريا • برنامجي تدريب مدربين منفذين سنوياً • 60% من القضاة تم تدريبهم للنظر في قضايا متخصصة • 60% من أعضاء النيابة تلقوا تدريبات متخصصة • 5 تدريبات متخصصة للنيابة تتعلق بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وكيفية تطبيقها في مجالات التخصص • برامج تدريب الكتروني مطورة ومنفذة للقضاة وأخرى للنيابة العامة.	90 1500 300 5
	• 2. رفع قدرات العاملين في مؤسسات قطاع العدالة الرئيسية والقانونيين العاملين في المؤسسات الحكومية	• كما أعلاه	• تقرير احتياجات تدريب • خطة تدريبية للعاملين في القضاء والنيابة مطورة ومنفذة • 70%من موظفي النيابات الجزئية الذين يعملون في التنفيذات الجزائية تلقوا تدريبات متخصصة. • على الأقل 30% من القانونيين العاملين في المؤسسات الحكومية تم تدريبهم.	600 50 15 30
	• 3. تطوير أنظمة وسياسات وبرامج التدريب حتى نهاية 2023		• ورقة سياسات حول معايير الترشيح لبرامج التدريب مطورة ومعمول بها • مناهج تعليمية قانونية مطورة 3 • منهجية لتدريب المدربين معتمدة ومعمول بها • منهجية لمراجعة وتطوير المناهج التدريبية مطورة ومعمول بها • مناهج تعليم الكتروني مطورة 6 • 200 كتاب قانوني جديد في مكتبة المعهد القضائي	

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2022	• 1. رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة في مجالات تخصصية	• كما أعلاه	• وثيقة الاحتياجات التدريبية السنوية • برنامجي تدريب أساسي مطور ومنفذ للقضاة والنيابة • برنامج تدريب مستمر مطور ومنفذ للقضاة والنيابة بحيث يعقد 4 دورات شهريا • برنامجي تدريب مدربين منفذين سنوياً • 60% من القضاة تم تدريبهم للنظر في قضايا متخصصة • 60% من أعضاء النيابة تلقوا تدريبات متخصصة • 5 تدريبات متخصصة للنيابة تتعلق بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وكيفية تطبيقها في مجالات التخصص • برامج تدريب الكتروني مطورة ومنفذة للقضاة وأخرى للنيابة العامة	90 1500 300 5
	• 2. رفع قدرات العاملين في مؤسسات قطاع العدالة الرئيسية والقانونيين العاملين في المؤسسات الحكومية	• كما أعلاه	• تقرير احتياجات تدريب • خطة تدريبية للعاملين في القضاء والنيابة مطورة ومنفذة • 70%من موظفي النيابات الجزئية الذين يعملون في التنفيذات الجزائية تلقوا تدريبات متخصصة. • على الأقل 30% من القانونين العاملين في المؤسسات الحكومية تم تدريبهم.	600 50 15 30
	• 3. تطوير أنظمة وسياسات وبرامج التدريب حتى نهاية 2023		• دليل دورة حياة التدريب مطور ومعمول به مع نهاية العام • دليل إجراءات حول التدريب الالكتروني مطور ومعمول به • اربع مناهج تدريب وجاهي تطور لبرامج التدريب المستمر • 4 مناهج تدريب الكتروني مطورة • 200 كتاب قانوني جديد في مكتبة المعهد القضائي	

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2023	• 1. رفع قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة في مجالات تخصصية	• كما أعلاه	• كما أعلاه	90
	• 2. رفع قدرات العاملين في مؤسسات قطاع العدالة الرئيسية والقانونيين العاملين في مؤسسات الحكومة.	• كما أعلاه	• احتياجات تدريب وخطة تدريبية للعاملين في القضاء والنيابة وباقي مؤسسات قطاع العدالة مطورة ومنفذة • كوادر إدارية و فنيه في مؤسسات قطاع العدالة \ وذات • كفاءة و فعالية في الأداء في مجالات (إجراءات عمل المحاكم، الإدارة العامة ، وبرامج متخصصة) • على الأقل 60% من القانونين العاملين في المؤسسات الحكومية تم تدريبهم.	600 50 15 30
	• 3. تطوير أنظمة وسياسات وبرامج التدريب حتى نهاية 2023		• اربع مناهج تدريب وجاهي تطور لبرامج التدريب المستمر • 4 مناهج تدريب الكتروني مطورة • 200 كتاب قانوني جديد في مكتبة المعهد القضائي •	

الغاية 3: تطوير قدرة المعهد وبنيته التحتية على تنفيذ خدمات التدريب والتطوير عالية الجودة وعلى أساس الممارسات الدولية الفضلى بحلول عام 2023				
السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2021	• تعزيز الاطار المؤسسي والتنظيمي للمعهد حتى نهاية 2023	• المعهد القضائي يعمل وفق قانون مقر مع نهاية العام 2020	• نظام المعهد القضائي مقر ومعمول به مع منتصف العام 2021 • هيكلية تنظيمية مستجيبة لمهام المعهد مصادقا عليها • استئجار مبنى جديد للمعهد القضائي حتى منتصف 2021. • بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات متكاملة وملائمة للتدريب	
	• بناء قدرات المعهد البشرية والتشغيلية حتى نهاية عام 2023	• على الأقل دورتين تدريبيتين تخصصية سنويا تخصصية لكل موظف يعمل في المعهد القضائي • البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات محسنة ومطورة بما يتواءم مع الزيادة في مساحة المعهد • ثلاثة قواعد بيانات تخصصية مطورة ومعمول بها في نهاية العام 2020	• 20% من المناصب الوظيفية المعتمدة في الهيكلية يشغلها موظفون يقومون بمهام هذه المناصب وذلك مع نهاية العام • 2 دورات تدريبية تخصصية سنويا لكل موظف يعمل في المعهد القضائي • البدء بالعمل على نظام تقييم أداء للموظفين وحوافز معتمد ومعمول	
	• زيادة الوعي الإعلامي حول المعهد القضائي ودوره في تطوير ورفد القضاء بالكفاءات	• مذكرتي تفاهم توقع سنويا مع معاهد التدريب العربية و الأوروبية • نشرة دورية ربعيه تصدر بانتظام عن المعهد القضائي و توزع منها 500 نسخة محلية • من واحد إلى ثلاث برامج تبادل خبرات تنفذ سنويا • مؤتمر إعلامي يعقد سنويا • موظفو قطاع اعدالة يدركون قيمة ما يقدمه المعهد • كليات الحقوق في الوطن مدركة لأهداف المعهد ومعاييره • وسائل الإعلام مهتمة بتغطية أخبار المعهد	• آليات شراكة مع مؤسسات ومعاهد التدريب العربية والأجنبية • شبكة علاقات مع وكالات الإعلام المحلية لتغطية أخبار المعهد • الموقع الإعلامي للمعهد والصفحات الالكترونية الأخرى مفعلة • مجلة دورية	

السنة	الأهداف	المعايير	المخرجات	التكاليف (000) ش
2022	• تعزيز الاطار المؤسسي والتنظيمي للمعهد حتى نهاية 2023	• كما اعلاه	• الانتقال الى مبنى جديد للمعهد القضائي • هيكلية تنظيمية مستجيبة لمهام المعهد مصادقا عليها • بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات متكاملة وملائمة للتدريب	13
	• بناء قدرات المعهد البشرية والتشغيلية حتى نهاية عام 2023	• كما اعلاه • نظام تقييم أداء للموظفين وحوافز معتمد ومعمول به مع نهاية العام 2023	• 30% من المناصب الوظيفية المعتمدة في الهيكلية يشغلها موظفون يقومون بمهام هذه المناصب وذلك مع نهاية العام • 2 دورات تدريبية تخصصية سنويا لكل موظف يعمل في المعهد القضائي • البدء بالعمل على نظام تقييم أداء للموظفين وحوافز معتمد ومعمول	200 900
	• زيادة الوعي الإعلامي حول المعهد القضائي ودوره في تطوير ورفد القضاء بالكفاءات	• كما اعلاه	• آليات شراكة مع مؤسسات ومعاهد التدريب العربية والأجنبية • شبكة علاقات مع وكالات الإعلام المحلية لتغطية أخبار المعهد • الموقع الإعلامي للمعهد والصفحات الالكترونية الأخرى مفعلة • مجلة دورية	
• 2023	• تعزيز الاطار المؤسسي والتنظيمي للمعهد حتى نهاية 2023	• كما اعلاه	• هيكلية تنظيمية مستجيبة لمهام المعهد مصادقا عليها • بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات متكاملة وملائمة للتدريب	250
	• بناء قدرات المعهد البشرية والتشغيلية حتى نهاية عام 2023	• 70% من المناصب الوظيفية المعتمدة في الهيكلية يشغلها موظفون يقومون بمهام هذه المناصب	• 30% من المناصب الوظيفية المعتمدة في الهيكلية يشغلها موظفون يقومون بمهام هذه المناصب وذلك مع نهاية العام • 2 دورات تدريبية تخصصية سنويا لكل موظف يعمل في المعهد القضائي	
	• زيادة الوعي الإعلامي حول المعهد القضائي ودوره في تطوير ورفد القضاء بالكفاءات	• كما اعلاه	• آليات شراكة مع مؤسسات ومعاهد التدريب العربية والأجنبية • شبكة علاقات مع وكالات الإعلام المحلية لتغطية أخبار المعهد • الموقع الإعلامي للمعهد والصفحات الالكترونية الأخرى مفعلة • مجلة دورية	

ملحق رقم 4: الموائمة مع أجندة التنمية المستدامة 2030

تم التعبير عن مدى قوة الارتباطات بالاستناد إلى الألوان الثلاثة، وهي كما يلي.

ارتباط قوي	ارتباط متوسط/محدود	لا يوجد ارتباط/بالكاد موجود

الغاية،1.16 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

1.1.16 عدد ضحايا القتل العمد لكل 000 100 ألف نسمة، بحسب العمر والجنس (2017، 1.3) مرتبط

2.1.16الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 000 100 نسمة (بحسب العمر والجنس والسبب) غير متوفر، مرتبط

3.1.16 نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني و النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهرا الماضية. غير متوفر، مرتبط

4.1.16 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها (2018، 92%مرتبط)

النتائج القطاعية ذات العلاقة	الاطار الاستراتيجي للنتائج
الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن: سياسات ذات علاقة في الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز الأمن والأمان للوطن والمواطن 1. مكافحة الجريمة وتعزيز نفاذ القانون، 2. توفير الحماية المدنية، 3. الاستعدادت لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي والوطني) استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية: الهدف الثاني، القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني من خلال ، شريعات وسياسات حمائية تعزز العدالة والمساواة والحقوق للجميع والفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرين على الوصول إلى منظومة العدالة. استراتيجية النـــوع الاجتمـاعي، الهدف الاستراتيجي الأول يشمل 5 نتائج 1. مؤسسات العدالة تتبني تشريعات وجوانب إجرائية وسياسات جديدة وتحسن البنية التحتية , بما يمكن النساء من الوصول الى العدالة 2. القضاء الشرعي يتخذ تدابير جديدة تمكن المرأة من حصولها على الميراث 3. انخراط المدرسة والاسرة والشباب في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف 4. الأممالمتحدة المؤسسات الدولية الأخرى تتبنى قرارات ضد الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة ضد النساء الفلسطينيات وعموم الشعب الفلسطيني. 5. النساء الناجيات من العنفوالعاملين والعاملات في مجال تقديم الخدمات للنساء المعنفات تتوفر لهم ولهن مقومات الحماية والرفاه	1. مستـــوى الجريـم فـي فلسـطين منخفض 2. الفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرة على الوصول الى منظومة العدالة 3.مقومات الحماية والرفاهم توفرة للنساءاللواتي تعرضن للعنف (المرأة)

اجندة السياسات الوطنية: توفير الأمن والأمان للمواطن

مشمولة في تحليل السياق بشكل مختصر

1. مستوى شعور المواطن بالامن (2016،52%، الاستهداف،75% 2022)
2. عدد الجرائم لكل 100,000من السكان(920، 2016، الاستهداف، 670، 2022)

البرامج ذات العلاقة

برنامج 5 في الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن : حفظ الأمن الداخلي، والذي يسعى الى تطوير مستوى الأمن الداخلي للوطن والمواطنين وحماية أرواحهم وممتلكاتهم

برنامج6 في الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن، الأمن الوطني والمخابرات العامة والذي يسعى الى تطوير مستوى الأمن والاستقرار ومكافحة الأنشطة الهدامة التي تشكل خطراً على الأمن الوطني. وتطوير قدرات جهاز المخابرات العامة في مجال الرصد المسبق للحدث والتهديدات الخارجية.

برنامج الادماج والحماية في التنمية الاجتماعية ، هدف 3: 6220 من النساء ضحايا العنف واطفالهن واسرهن حصلن على خدمات الحماية والرعاية والتأهيل النفسي الاجتماعي والقانوني والتمكين وانشطة توعية مناهضة للعنف ضد المرأة: تم التخطيط لـ 18 مخرج ذات علاقة في الهدف (توعية، خدمات ومعلومات ونطام تحويل للنساء المعنفات.

برنامج حماية وتمكين المرأة، هدف رقم 2: تخفيض العنف ضد المرأة(النفسي والجسدي والجنسي): يشمل الهدف 19 مخرج تشمل مراجعة وتطوير وتعديل القوانين والسياسات وأنظمة الرصد وتنظيم حملات توعية وتطوير وحدات الشكاوي ووضع خطط تنفيذية في وزارات ودراسات وحملة العنف 15 يوم وانشطة في الثامن من آذار

برنامج الخدمات العدلية والقانونية، هدف7، تضمين وادماج معايير عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي: حيث تم وضع مخرجين، الأول، رفع قدرات القضاة والموظفين والثاني، تطوير الواقع القانوني والقضائي الملائم والمستجيب لقضايا النوع الاجتماعي.

الغاية، 2.16إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم

1.2.16 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر الماضي (2014، 92.2% UNSD، غير مرتبط)

2.2.16 عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 000 100 نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال(غير متوفر، غير مرتبط)

3.2.16 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة (غير متوفر وغير مرتبط)

النتائج القطاعية ذات العلاقة	الاطار الاستراتيجي
الهدف الاستراتيجي الثاني(استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية): القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني: 1. تشريعات وسياسات حمائية تعزز العدالة والمساواة والحقوق للجميع 2. ثقافة مجتمعية تعزز الحقوق والمساءلة. 3. الفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرين على الوصول إلى منظومة العدالة. 4.الفئات المهمشة تتمتع بالخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية والتكنولوجيا. 5. مشاركة اجتماعية واقتصادية وسياسية فاعلة للفئات المهمشة	الفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرة على الوصول الى منظومة العدالة (استراتيجية التنمية الاجتماعية)

تقرير وضع الأطفال والأسرة في فلسطين 2017 | تحديث الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال

نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعنف

عدد الأطفال الذين تعرضو للاعتداءات وتم تقديم خدمةالحماية لهم

برامج الموازنة

التنمية الاجتماعية	وزارة شؤون المرأة
• برنامج الادماج والحماية، هدف 2، 18700 من الأطفال وأسرهم قد تم حمايتهم ورعايتهم وتوعيتهم وارشادهم وكفالتهم. تم وضع 23 مخرج لها علاقة في حماية ورعاية الأطفال المستربين والأيتام ومجهولي النسب وتوفير خدمات الحماية وانشاء محاكم احداث ومراكز تأهيل وخدمات توعية ومراكز حماية الاحداث وتأهيل شبيبة • هدف 3: 6220 من النساء ضحايا العنف واطفالهن واسرهن حصلن على خدمات الحماية والرعاية والتأهيل النفسي الاجتماعي والقانوني والتمكين وانشطة توعية مناهضة للعنف ضد المرأة: تم التخطيط لـ 18 مخرج ذات علاقة في الهدف (توعية، خدمات ومعلومات ونطام تحويل للنساء المعنفات.	• برنامج حماية وتمكين المرأة، هدف رقم 2: تخفيض العنف ضد المرأة(النفسي والجسدي والجنسي): يشمل الهدف 19 مخرج تشمل مراجعة وتطوير وتعديل القوانين والسياسات وأنظمة الرصد وتنظيم حملات توعية وتطوير وحدات الشكاوي ووضع خطط تنفيذية في وزارات ودراسات وحملة العنف 15 يوم وانشطة في الثامن من آذار

الغاية، 3.16 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

1.3.16 نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا الماضية التي أبلغ ضحاياها عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميا(2016، 43%) مرتبط

2.3.16 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء (2017.52.3%) مرتبط

يوجد تحليل لنظام وأركان العدالة	• الاطار الاستراتيجي	• النتائج القطاعية ذات العلاقة
	• 1. أطـرقانونيـة لحقـوق الإنسـان والنـوع الاجتماعي معتمدة ومنفذة • 2. آليات الحق في الوصول إلى العدالة معززة وخصوصا للمجموعات الهشة والمهمشه ،في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. • 3.إجراءات تقاضي واضحة وشفافة مستجيبة وعادلة • 4.بيئة تقاضي مستجيبة وبنية تحتية ملائمةتسهل وصول المواطنين لخدمات التقاضي ومتوافقة مع المعايير الدولية	• استراتيجية قطاع العدالة الهدف الاول: نظام عدالة قادرعلى توفيرم حاكمة عادلة بكفاءة وفعالية: • 1. أطرقانونية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي معتمدة وتنفذ • 2. آليات الحق في الوصول إلى العدالة معززة وخصوصا للمجموعات. الهشة والمهمشه، في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. • 3.اجراءات تقاضي واضحة وشفافة مستجيبة وعادله. • 4. الاحكام القضائية منفذة بفعالية وتكاملية مع قطاع الامن. • 5. الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية ووتتوائم مع المعايير الدولية.	يوجد تحليل لنظام وأركان العدالة

برامج الموازنة

البرنامـج الأول لـوزارة العـدل، الخدمـات العدليـة والقانونيـة: والـذي يهـدف الـى سـيادة القانـون ومنـع الجريمـة مـن خـلال تحقيـق 8 اهـداف فرعيـة ومجموعـة مـن المخرجـات.

- تعزيز دور وزارة العدل في بسط سيادة القانون ومنع الجريمة
- تعزيز وتطوير البنية التشريعية الداعمة لقطاع العدالة واستقلال القضاء.
- تطوير وتعزيز نظاق تطبيق شهادة عدم المحكومية
- تعزيز العلاقات التكاملية بين مؤسسات قطاع العدالة.
- تطوير خدمات الطب العدلي.
- تضمين وادماج معايير عدالة الأطفال والنوع الاجتماعي.
- تطوير وتعزيز الوسائل المساندة للقضاء.
- الغايـة، 4.16 الحـد بقـدر كبيـر مـن التدفقـات غيـر المشـروعة للأمـوال والأسـلحة، وتعزيـز اسـترداد الأصـول المسـروقة وإعادتهـا ومكافحـة جميـع أشـكال الجريمـة المنظمـة، بحلـول عـام2030
- 1.4.16 القيمـة الإجماليـة للتدفقـات الماليـة غيـر المشـروعة الداخلـة والخارجيـة (بالقيمـة الحاليـة لـدولارات الولايـات المتحـدة)(غيرمتوفـر وغيـر مرتبـط)
- 2.4.16 نسـبة مـا يُضبـط مـن أسـلحة ومـا يُقيـد ويُقتفـى أثـره مـن أسـلحة صغيـرة وأسـلحة خفيفـة، وفقـا للمعاييـر الدوليـة والصكـوك القانونيـة)(غيرمتوفـر وغيـر مرتبـط)

مترابطة في السياسة الوطنية التاسعة تعزيز المساءلة والشفافية	• **النتائج القطاعية ذات العلاقة** • تشمل الاستراتيجية الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، محورين من اصل 4 محاور لها علاقة محور انفاذ القانون ومحور التعاوني الدولي: • نتيجة 9، المنظومة التشريعية الفلسطينية معززة لإنفاذ القانون ومنسجمة مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد • نتيجة 10،إجراءات استدلال وتحري وتحقيق وتقاضي لدى مؤسسات انفاذ القانون فاعلة • نتيجة11،تعززت ثقة المجتمع بقدرات مؤسسات انفاذ القانون والابلاغ عن الفساد • نتيجة 12، التعاون القضائي الإقليمي والدولي فاعل • نتيجة 13، دولة فلسطين فاعلة في المحافل والشبكات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد وتتبادل الخبرات معها.		• **الاطار الاستراتيجي** • لا يوجد نتائج ذات علاقة
يتم العمل على تطوير مؤشرات خاصة بالمساءلة والشفافية في الاستراتيجية القطاعية			

برامج الموازنة

- الغاية،5.16 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
- 1.5.16 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طُلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة(2018، 2.1) مرتبط
- 2.5.16نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي و دفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طُلب منها دفع رشوة لأولئك المسؤولين الحكوميين، خلال الاثي عشر شهرا السابقة (2013، UNSD) مرتبط

	• النتائج القطاعية ذات العلاقة		• الاطار الاستراتيجي
مترابطة في السياسة الوطنية التاسعة، تعزيز المساءلة والشفافية	• تشمل الاستراتيجية الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2022-2020، مسارين استراتيجيين للوصول الى «بيئة فلسطينية نزيهة ومناهضة للفساد وصولا لمجتمع فلسطيني خال من الفساد" • المسار الأول، مجتمع متمسك بقيم وثقافة مجتمعية رافضة للفساد. • 1. رزمة من التدابير الوقائية • 2. تعزيز المشاركة المجتمعية • المسار الثاني، منظومة تشريعية ومؤسساتية وطنية تمنع الإفلات من العقاب • 3.كفاءة وفعالية وشمول في انفاذ القانون • 4.التعاون الدولي والإقليمي		• لا يوجد نتائج ذات علاقة
غير مشمول في الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد			

لا يوجد مؤشرات ذات علاقة

برامج الموازنة

الغاية6.16إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

1.2.6.16 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة (الخدمات الصحية) (2018، 84.4) مرتبط

2.2.6.16 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة (المدارس الاساسية)(2018، 89.4) مرتبط

3.2.6.16 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة (المدارس الثانوية) (2018، 90.2) مرتبط

4.2.6.16نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة (الخدمات الادارية لوزارة الداخلية)(2018، 94.2) مرتبط

متربطة في السياسة الوطنية التاسعة: تعزيز المساءلة والشفافية وفعاليةإدارة المال العام	• **النتائج القطاعية ذات العلاقة** • تشمل الخطةالإستراتيجيةالوطنيةللخدمةالمدنية مجموعة من الأهداف الفرعية للهدف الثاني: 1. تحسين كفاءة الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية المنضوية في الخدمةالمدنية. 2.تطوير سياسات وأنظمة متكاملة لإدارة الموارد البشرية في الخدمةالمدنية بما ينسجم مع افضل الممارسات العالمية • 3. تعزيزاستخدام الدراسات والبحث العلمي في تطوير الإدارة العامة والخدمة المدنية 4.تطويرالقدرات المؤسسية والتنظيمية لقطاع الخدمة المدنية • 5.تعزيزوبناءالشراكة الفعالة في تطويرالخدمة المدنية على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية. • تشمل الاستراتيجية الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2022-2020، مجموعة من النتائج ذات العلاقة: • نتيجة 2، الأدوات والهياكل التنظيمية الرقابية في المؤسسات مفعلة. • نتيجة 3، العاملون والعاملات في المؤسسات والمواطنين محصنون من الوقوع في الفساد • نتيجة 4، المؤسسات العامة مشاركة بفعالية في جهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات ذات العلاقة. • نتيجة 6: مبادرات وطنية ومحلية ونسوية وشبابية واجتماعية فاعلة في مساءلة المسؤولين .		• **الاطار الاستراتيجي** • 1.مجموعة من النتائج ذات العلاقة في الهدف الاستراتيجي الثاني من قطاع إدارة المال العام ، الالتزام بانظمة محاسبية شفافة شاملة ملتزمة بالمعايير الدولية ومتصلة بنظام رقابة وتدقيق داخلي وخارجي فعال. • 2. الخدماتالمدنيةالمقدمةمنوزارةال داخليةذاتجودةعالية	غير مشمول في تحليل الاستراتيجيات ذات العلاقة (النزاهة وإدارة المال العام)

لا يوجد مؤشرات ذات علاقة

رضا المواطنون عن الخدمات المدنية التي تقدمها وزارة الداخلية(2016،71 %، والاستهداف: 82% في العام 2020)

برامج الموازنة

تم اعتماد 6 برامج لديوان الموظفين العام (البرنامج الإداري، برنامج إدارة تشريعات وإجراءات الخدمة المدنية، برنامج تخطيط وتطوير الموارد العاملة في الخدمة المدنية، برنامج مؤسسات ديوان الموظفين، برنامج موظفين غير موزعين على برامج، وبرنامج المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة) وتم تخصيص مجموعة من المخرجات لتحقيق الغايات الأساسية للبرامج حيث ان اهم الغايات الأهداف ذات العلاقة للبرامج الستة هي:

- أنظمة إدارية فعالة وذات شفافية ومسائلة وحديثة تعمل بحلول نهاية 2018 لوصول الى رضا عن أداء الخدمة المقدمة بنسبة 90% وتحسن في أداء الموظفين بنسبة 95% وتطبق معايير الحكم الصالح النزاهة والشفافية بنسبة 100%.
- قانون خدمة مدنية ولوائح تنفيذية منسجمة فاعلة عادلة شفافة واضحة متوازنة
- تعزيز وتطوير والارتقاء أداء موظفي المؤسسات الفلسطينية
- تطوير وتعزيز الكفايات الضرورية لتولي المناصب القيادية الرئيسية وترسيخ ثقافة الوظيفة العمومية في اطارها الصحيح ووفق الممارسات الإدارية المثلى.

الغاية7.16، ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل

1.7.16 نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على المستوى الوطني(غير متوفر، مرتبط)

1.2.7.16 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية (يسمح النظام السياسي في البلد لأفراد مثلك بان يكون لهم رأي بما تفعله الحكومة)2018، 31.2) مرتبط

2.2.7.16 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية (أثق بقدرتي على المشاركة السياسية في البلد 2018/ 41.6) مرتبط

اجندة السياسات الوطنية الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن	النتائج القطاعية ذات العلاقة		الاطار الاستراتيجي	غير مشمول في تحليل السياق
			.	

لا يوجد مؤشرات ذات علاقة

الغاية8.16 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

1.8.16 نسبة البلدان النامية الأعضاء في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات (غير متوفر، مرتبط)

اجندة السياسات الوطنية تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية	النتائج القطاعية ذات العلاقة(الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والمغتربين)		الاطار الاستراتيجي	
	• الهدفالاستراتيجي الأول: تعزيزالمكانة الدولية والعلاقات الثنائية والمتعددة والدبلوماسية العامة لدولة فلسطين والذي يشمل مجموعة من التدخلات والاهداف منها الهدف الفرعي الثاني: تعزيز حضور فلسطين في التفاهمات والاتفاقيات والمنظمات الدولية والهدف : السعي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة		• أشكال الدعم والتضامن الدولي لصالح القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في جميع المحافل والمنابر الدولية تم حشدها وتوسيعها	

عدد المنظمات والاتفاقيات التي انضمت اليها فلسطين

برامج الموازنة

الغاية9.16 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام2030

1.9.16 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر(متوفر، غير مترابط)

اجندة السياسات الوطنية	النتائج القطاعية ذات العلاقة		الاطار الاستراتيجي	

برامج الموازنة

ملحق رقم (5): اطار النتائج الاستراتيجي

3.21 قطاع العدل

السياسة الوطنية: تعزيز وصول المواطنين للعدالة								**التدخل السياساتي:** تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها، ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته، ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها
الهدف الإستراتيجي: نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة بكفاءة وفعالية								**الموازنة/ السقف المالي:** 31 مليون شيقل (2018–2020)
النتائج	**المؤشر**	**مصادر المعلومات والتحقق**	**خط البيانات المرجعي**	**الاستهداف**				
			2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
أطر قانونية لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي معتمدة ومنفذة	عدد التشريعات والقوانين التي تم إقرارها ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية من منظور النوع الإجتماعي وحقوق الإنسان	وزارة العدل، ديوان الفتوى والتشريع	3	5	5	15	5	10
	نسبة الفصل في القضايا الواردة والمتراكمة للأحداث من إجمالي القضايا الكلية سنوياً	ميزان/ مجلس القضاء الأعلى	%4.3	%4.6	%5.4	%6	%8	%10
	عدد القضاة المتخصصين للأحداث والنوع الأجتماعي		38	44	51	57	62	67
	نسبة إجراءات المواطنة من الوارد السنوي لقضايا الأحداث	ميزان/ النيابة العامة	%29	%40	%50	%60	%70	%80
	نسبة حماية الأطفال وتوفير التدابير الوقائية لهم من إجمالي وارد قضايا الاحداث		%2	%4	%6	%10	%15	%20
	نسبة التشريعات الصادرة التي تعتمد اجراءات ديوان الفتوى والتشريع في إعداد وصياغة التشريعات وفقاً لأسس الصياغة المعتمدة في الديوان	ديوان الفتوى والتشريع	60%	65%	70%	80%	90%	100%
آليات الحق في الوصول إلى العدالة معززة وخصوصا للمجموعات الهشة والمهمشة، في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية	عدد خدمات المساعدة القانونية المقدمة	ميزان/ وزارة العدل	14337	20000	25000	30000	32000	35000
	عدد المحاكم المتخصصة بالاحداث	ميزان/ مجلس القضاء الأعلى	2	2	4	4	5	6
	عدد القضايا التي تختص بالأحداث والنساء في المحاكم		10780	12780	14780	16780	16780	18780
	عدد القضايا السنوية المتخصصة (قضايا الاحداث) لكل عضو نيابة متخصص	ميزان/ النيابة العامة	60 قضية	58	57	56	54	53
اجراءات تقاضي واضحة وشفافة مستجيبة وعادلة	عدد خبراء العدالة الجنائية	وزارة العدل	2	3	3	10	3	15
	نسبة الفصل في الدعاوي الواردة والمتراكمة سنوياً	ميزان/ مجلس القضاء الأعلى	%6	%12	%19	%27	%33	%40
	رضى المواطنين عن خدمات المحاكم	سواسية	2.64/4	2.68/4	2.78/4	2.88/4	2.9/4	3.0/4
	نسبة الفصل السنوي من إجمالي المدور والوارد السنوي	ميزان/ النيابة العامة	%89	%90	%91	%92	%94	%95
	عدد أدلة الإجراءات لدوائر والنيابات المتخصصة	النيابة العامة	1	2	2	7	3	12
	نظام عدالة مطبق في جميع المحاكم الشرعية	القضاء الشرعي	15	1	5	3	–	–
الأحكام القضائية منفذة بفعالية وتكاملية مع قطاع الامن	نسبة القضايا المنفذة من الواردة إلى دوائر التنفيذ في المحاكم (مدني وجزائي)	ميزان/ مجلس القضاء الأعلى	%51.2	–	–	–	–	%55
	نظام ميزان مطبق في جميع دوائر تنفيذ المحاكم الشرعية	ميزان/ القضاء الشرعي	15	1	3	5	–	–
الخدمات المقدمة للمواطنين مستجيبة وذات جودة وتنسجم مع الأنظمة المحلية وتتوائم مع المعايير الدولية	عدد المناوبات لكل طبيب في الشهر الواحد	وزارة العدل	30 مناوبة	26	22	18	15	12
	عدد المناوبات لكل طبيب في الشهر الواحد	وزارة العدل	30 مناوبة	26	22	18	15	12
	عدد القضاة لكل مئة الف مواطن	جهاز الإحصاء المركزي	6	–	–	–	–	8
	عدد أعضاء النيابة العامة لكل مئة الف مواطن	النيابة العامة	5.4	6.5	7.5	8	8.5	9
	عدد الاستشارات والفتاوى القانونية الواردة للديوان والتي تم البت فيها	ديوان الفتوى والتشريع	20	25	30	90	40	45
	عدد النسخ الصادرة من الجريدة الرسمية والتي تصل للفئات المهمشة	ديوان الفتوى والتشريع	0	300	400	1200	600	700

السياسة الوطنية: تعزيز وصول المواطنين للعدالة							التحالل السياساتي: تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وفعاليته، ضمان نزاهة القطاع القضائي واستقلاليته، تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدل	
الهدف الإستراتيجي: مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات واطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الأدوار							الموازنة/ السقف المالي: 106.01 مليون شيقل (2018-2020)	
النتائج	المؤشر	مصادر المعلومات والتحقق	خط البيانات المرجعي 2017	الاستهداف				
				2018	2019	2020	2021	2022
قطاع العدل واضح الادوار والصلاحيات ومنسق ومتناغم وفق القوانين والانظمة المعمول بها	عدد القوانين الدارية التي تم دراستها	المحكمة الدستورية	%0	%40	%40	%40	-	-
	عدد الاتفاقيات بمذكرات التفاهم بين المعهد القضائي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة	معهد القضاء	2	1	2	4	1	2
موارد بشرية مدربة وكفؤة ومتخصصة	عدد خريجي برنامج الدبلوم المعهد	معهد القضاء	لايوجد	-	-	15 قاضي	15 قاضي	15 قاضي
	عدد برامج تدريب مستمر وتأهيلي متخصصة (للقضاة وأعضاء النيابة العامة)	معهد القضاء	3	4	6	16	6	7
	عدد برامج تدريبية تأهيلية وتحضيرية ودورية للموظفين الاداريين في قطاع العدل	معهد القضاء	3	2	6	16	6	8
	عدد المدربين الموظفين المعتمدين في المعهد	معهد القضاء	10	15	25	65	15	20
	عدد برامج تدريب المدربين المعتمدة والمعمول بها الخاصة بالقضاة	معهد القضاء	1	1	2	2	3	4
بيئة تقاضي مستجيبة وبنية تحتية ملائمة تسهل وصول المواطنين لخدمات التقاضي بمرافقة مع المعايير الدولية	عدد المشاريع التي تتوافق مع المعايير الدولية	وزارة العدل	مشروعان بحاجة إلى تحديث ومواءمة	مواءمة مشروعة	مواءمة مشروعة	3 مشاريع مواءمة ومجهزة	-	-
	مختبر طب شرعي مستجيب ومتوافق مع المعايير الدولية	وزارة العدل	لايوجد	%20	%50	مختبر مجهز بنسبة %70	%80	%90
	عدد المرافق في المباني المستجيبة لمعايير الامن السلامة ومراعاة احتياجات النساء والاحداث وذوي الاحتياجات الخاصة	مجلس القضاء الأعلى	مباني تحت الدفيا	-	-	3 مباني	-	6 مباني
	نسبة الإنجاز في تجهيز مبنى المحكمة الدستورية العليا	المحكمة الدستورية	%0	%60	%30	%100	-	-
	عدد اعضاء الكادر القضائي في المحكمة الدستورية	المحكمة الدستورية		لعين 12 قاضي	-	لعين 15 قاضي	-	-
	محاكم شرعية مؤهلة	القضاء الشرعي	17	-	2	5	-	-